

الفصل الأول

المقدمة

1-1 تمهيد

ترتبط سياسات النقد الأجنبي في مختلف الدول بالعمل على استقرار سعر صرف العملة المحلية مقابل سعر صرف العملات الأجنبية، لما ينجم عن ذلك الاستقرار من آثار على مختلف المتغيرات الاقتصادية ومنها متغير الناتج المحلي الإجمالي، ويرى كثير من الاقتصاديين أن التغيرات في سعر الصرف تؤثر على العديد من المتغيرات الاقتصادية الكلية، حيث يؤدي انخفاض سعر الصرف إلى تحفيز النشاط الاقتصادي، وذلك من خلال ارتفاع أسعار السلع الأجنبية "الواردات" بالنسبة للسلع المحلية، وهذا يؤدي لعزوف المستهلكين المحليين عن شراء السلع الأجنبية، مما يؤدي لزيادة التنافسية الدولية بالنسبة للسلع المحلية، ويؤدي ذلك لارتفاع في حجم الصادرات وتقليل الواردات وهذا يؤدي إلى تحسين العجز في الميزان التجاري، ولكن يمكن أن يصاحب انخفاض سعر صرف العملة المحلية آثارًا انكماشية على الناتج المحلي الإجمالي، وذلك من خلال انخفاض أسعار الصادرات وارتفاع أسعار الواردات، وهذا ما يحدث في الدول النامية ومن ضمنها السودان، فمعظم واردات الدول النامية هي عبارة عن مواد استهلاكية ضرورية لا يمكن الاستغناء عنها، وكذلك من المواد الخام التي تدخل في التصنيع المحلي ولا يوجد بديل محلي لها، لذا فارتفاع أسعار تلك الواردات يؤدي لانخفاض القوة الشرائية للمواطن المحلي، ويجعل البلاد تتأثر بالتضخم المستورد نتيجة لارتفاع أسعار تلك الواردات، ومما سبق تتضح أهمية تأثيرات سياسات النقد الأجنبي وسعر الصرف، لكونه يؤثر على المتغيرات الاقتصادية الكلية في الاقتصاد الوطني، ومنها الناتج المحلي الإجمالي.

شهدت الفترة من (2005م-2012م) عدد من الأحداث السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية على المستويين المحلي والإقليمي والعالمي منها على سبيل المثال (توقيع اتفاقية السلام الشامل بين الشمال والجنوب-استفتاء الجنوبيين وانفصال الجنوب في يوليو من العام 2011م وخروج 75% من إيرادات النفط من الحقول الواقعة في جنوب السودان - الأزمة المالية العالمية حيث أحاطت الأزمة المالية العالمية في نهاية العام 2007م باقتصادات العالم. فشحت السيولة وتباطأت تدفقات النقود والاستثمارات عبر الدول. تراجع الطلب الكلي على السلع والخدمات. انكمشت حركة التجارة الخارجية. السودان باعتباره دولة لا تمتلك قاعدة صناعية. بالتالي يعتمد اقتصاده الى حد كبير على التعامل الخارجي في صادراته للمواد الأولية. عززت تأثير الأزمة المالية العالمية على اقتصاد السودان النقص في عائدات البلاد من النفط اضافة الى نقص القروض والمنح الخارجية. أدى ذلك الى تفاقم العجز في ميزان الدولة واللجوء للاستدانة من النظام المصرفي والقطاع الخاص لسد العجز-الخ) كل هذه الأحداث وغيرها كان لها انعكاساتها الاقتصادية الواضحة حيث تعد مشكلة انخفاض سعر صرف الجنيه السوداني واحدة من تلك الانعكاسات والمشاكل التي ألقت بظلالها على كافة القطاعات الاقتصادية حيث شهد سعر الصرف خلال الفترة من (2005م-2012م) تقلبات متعددة وإن كانت في أغلبها في غير صالح الجنيه السوداني خاصة بعد يوليو من العام (2011م) أي بعد انفصال جنوب السودان.

1-2 مشكلة البحث

تتمثل في تحليل أثر سياسات النقد الأجنبي علي إجمالي الناتج المحلي لاقتصاد السودان في الفترة من (2005م-2012م) والبحث عن ماهية الأسباب

التي أدت إلى انخفاض سعر صرف الجنيه السوداني مقابل العملات الأجنبية والذي كان في أغلب الأحيان في غير صالح الجنيه. حيث تؤثر سياسات النقد الأجنبي على الاقتصاد بصورة مباشرة من خلال تأثيرها (على سعر الصرف الرسمي والموازي، الصادرات، الاستيراد، الاستثمار، الاحتياط من النقد الأجنبي) حيث يؤدي ذلك إلى تدهور القطاع الزراعي، الصناعي، الخدمي، ارتفاع تكلفة الانفاق على الاستثمار والاستهلاك في القطاع الخاص نتيجة لارتفاع أسعار السلع، وغيرها من المشاكل.

أيضا كيف لاقتصاد السودان تحقيق معدلات نمو مرتفعة في ظل وجود ثلاث عملات متداولة وهي (الجنيه السوداني- الدولار الرسمي- الدولار الموازي) وهذا يؤثر بشكل مباشر على الاقتصاد.

1-3 أهمية البحث

- الأهمية العملية:

تتمثل الأهمية العملية لهذا البحث في تناوله الفترة الزمنية التي تم فيها التوقيع على اتفاقية السلام الشامل واستفتاء جنوب السودان وانفصاله، إضافةً للتحويل بالتعامل بالعملات الأخرى خلاف الدولار وهذا يعني ضمناً (تقييم جدوى التحويل إلى التعامل بالعملات الأخرى وأثرها على سعر صرف الجنيه السوداني).

- الأهمية العلمية:

تسليط الضوء على اثار سعر الصرف على كل المؤشرات الاقتصادية، الصادرات، الواردات، إجمالي الناتج المحلي. يدرس هذا البحث السياسات النقدية وخاصةً سياسة النقد الأجنبي باعتبارها الآلية المركزية لتحقيق استقرار الأسعار، والتي تعتبر من أهم سياسات الإقتصاد الكلي. حيث يستخدم سعر الصرف لخلق توازن في الإقتصاد - أي الميزان التجاري - وينعكس هذا على إجمالي الناتج المحلي، كما أن هذا البحث يعكس تقييماً حقيقياً لاقتصاد السودان. فضلاً عن أن الباحث يعتمد في اختباراته للمتغيرات على خصوصية اقتصاد السودان.

1-4 أهداف البحث

1. معرفة الأسباب التي أدت إلى انخفاض سعر صرف الجنيه السوداني مقابل العملات الأجنبية.
2. توضيح أنواع وسياسات ونظريات سعر الصرف ومدى تأثير السعر على إجمالي الناتج المحلي لاقتصاد السودان والتعرف على أكثرها تأثيراً.
3. قياس تأثير الصادرات والاستيراد على إجمالي الناتج المحلي بالسعر الرسمي لاقتصاد السودان.
4. قياس تأثير الاستثمار والاحتياط من النقد الأجنبي على إجمالي الناتج المحلي بالسعر الرسمي لاقتصاد السودان.
5. قياس تأثير سعر الصرف الرسمي والموازي على إجمالي الناتج المحلي بالسعر الرسمي لاقتصاد السودان.
6. اشتقاق نموذج للدراسة بين إجمالي الناتج المحلي بالسعر الرسمي والسعر الموازي لاقتصاد السودان.

1-5 فرضيات البحث: يسعى البحث لاختبار الفرضيات التالية:-

1. يؤثر سعر الصرف الرسمي والموازي على إجمالي الناتج المحلي لاقتصاد السودان.
2. تؤثر الصادرات على إجمالي الناتج المحلي بالسعر الرسمي لاقتصاد السودان.
3. يؤثر الاستيراد على إجمالي الناتج المحلي بالسعر الرسمي لاقتصاد السودان.
4. يؤثر الاستثمار على إجمالي الناتج المحلي بالسعر الرسمي لاقتصاد السودان.

5. يؤثر الاحتياط من النقد الأجنبي على إجمالي الناتج المحلي بالسعر الرسمي لاقتصاد السودان.
6. توجد علاقة طردية بين إجمالي الناتج المحلي بالسعر الرسمي وسعر السوق لاقتصاد السودان.

1-6 منهجية البحث: تقوم الدراسة بإتباع المناهج الآتية:-

- المنهج الوصفي: وذلك لوصف البيانات.
- المنهج الاستنباطي: المنهج الاستنباطي مبني على أدوات التحليل الإحصائية المستخدمة في استنباط علاقات بين متغيرات البحث وصياغة الفرضيات.
- المنهج التحليلي: باستخدام الانحدار الخطي وذلك بالاستعانة بمعاملات الانحدار الذاتي لتقدير العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة.

1-7 وسائل جمع البيانات: تقوم الدراسة بجمع البيانات عبر المصادر الآتية:-

- المصادر الأولية والتي تتمثل في آراء بعض الخبراء في مجال الاقتصاد والمهتمين بالشأن الاقتصادي بالسودان.
- المصادر الثانوية والتي تتمثل في (الكتب، الصحف، المجلات العلمية، الإنترنت، الدوريات، النشرات الاقتصادية).

1-8 الإطار المكاني والزمني للبحث

- الحدود المكانية: ينحصر الإطار المكاني لهذا البحث علي جمهورية السودان. (الخرطوم، بنك السودان المركزي).
- الحدود الزمانية: تغطي الفترة الممتدة من العام (2005م-2012م)، وذلك لان هذه الفترة شهدت تغيرات كبيرة في سعر الصرف وإجمالي الناتج المحلي لاقتصاد السودان.

1-9 مجتمع البحث

يمثل مجتمع البحث الوحدات التي سوف يتم منها الحصول علي البيانات وهو (بنك السودان المركزي- الجهاز المركزي للإحصاء).

1-10 فرضيات النموذج: Model Assumptions

- النموذج الاقتصادي : هو عبارة عن مجموعة من المعادلات التي تشرح التركيب الهيكلي لقطاع معين أو للاقتصاد القومي ككل، ويعد ترجمة للنظرية الاقتصادية مستعينا بالأدوات الرياضية والإحصائية. أو أن النموذج هو صورة مبسطة وكاملة للنشاط الاقتصادي في الدولة أو لقطاع معين خلال فترة زمنية معينة بشكل رقمي، أو أنه معادلة أو مجموعة معادلات يتم إيجاد تقديرات لمعاملاتها. وبشكل عام فإن النظرية الاقتصادية هي التي تحدد عدد معادلات النموذج والشكل الرياضي للمعادلة، إلا أن الاقتصاد القياسي هو الذي يقوم بتجربة عدة أشكال بيانية خطية وغير خطية ليحصل منها على الشكل الأنسب وبالتالي تقدير معاملات النموذج إلا أن هذه العملية تخضع لعدد من المحددات يطلق عليها فرضيات النموذج وهي:
- خطية العلاقة الدالية وثبات قيم معاملاتها .
 - عدم وجود ارتباط خطي متعدد Multicollinearity بين المتغيرات المستقلة .
 - عدم عشوائية المتغيرات المستقلة.
 - أن تكون المتغيرات المستقلة خالية من أخطاء التجميع.
 - يجب أن تكون العلاقة المراد تقديرها قد تم تحديدها وتشخيصها.

- ليس هناك أخطاء في قياس المتغيرات المستقلة.
- وفي حالة عدم تحقق إحدى هذه الفرضيات فسيترتب على ذلك الآتي:
- إذا كانت المتغيرات المستقلة مرتبطة مع بعضها بدرجة عالية ، فستظهر مشكلة الارتباط الخطي المتعدد.
- إذا كانت المتغيرات المستقلة هي متغيرات عشوائية فإن النموذج المقدر سوف لن يكون نموذجاً قياسياً
- إذا كانت المتغيرات المستقلة تعاني من أخطاء في التجميع للبيانات فإن التقديرات سوف تكون متحيزة ، لأن معظم البيانات هي على درجة من التجمع مثل الدخل القومي حيث هو مفهوم تجميعي .

1-11 متغيرات البحث

إجمالي الناتج المحلي بالسعر الرسمي
إجمالي الناتج المحلي بسعر السوق
الصادر
الاستيراد

الانفاق على الاستثمار

متوسط سعر صرف الجنيه الرسمي مقابل الدولار بالبنك المركزي.

متوسط سعر صرف الجنيه بالسوق الموازي مقابل الدولار

الإحتياط من النقد الأجنبي بالمليار دولار

1-12 هيكل البحث:يشتمل البحث على أربعة فصول

الفصل الأول:المقدمة

الفصل الثاني:الإطار النظري للبحث

الفصل الثالث:المصادر الداخلية والخارجية للنقد الأجنبي

الفصل الرابع:تحليل البيانات واشتقاق نموذج للبحث

1-13 الدراسات السابقة

تعد الدراسات المتعلقة بسياسات النقد الأجنبي وأسعار الصرف من الدراسات الاقتصادية المتخصصة والتي تتبناها مؤسسات دولية مثل صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي وبنك التسويات الدولي بالإضافة إلى السلطات النقدية المحلية (البنوك المركزية). وذلك بهدف مساعدة هذه الدول (علي الاستفادة من نتائج هذه الدراسات) في إدارة سياسة أسعار الصرف بكفاءة لتحقيق أهداف السياسة النقدية. لذلك نجد أن كثيراً من هذه الدراسات هي دراسات تطبيقية مباشرة وعلي نماذج من دول منفردة أو مجموعة من الدول، فقد تناولت الدراسات السابقة بصورة غير مباشرة انتقال وانعكاس أسعار الصرف مع التركيز أساساً علي إدارة أسعار الصرف. ويمكن تقسيم الدراسات التي تناولت أسعار الصرف بصورة مباشرة أو غير مباشرة إلى دراسات عربية وأجنبية كالتالي.⁽¹⁾

1-14 الدراسات العربية

1. (دراسة جرادات، 1997م) بعنوان: (الانفتاح الاقتصادي الأردني وأثره على فعالية السياسات المالية والنقدية).

هدفت هذه الدراسة إلى بيان مدى انفتاح الاقتصاد الأردني على الخارج باستخدام مؤشرات الانفتاح الاقتصادي وأثر ذلك على فاعلية السياسات المالية والنقدية في الأردن ومقارنة انفتاح الاقتصاد الأردني لمجموعة من الدول . استخدم الباحث الأسلوب الإحصائي الوصفي والتحليل القياسي لإثبات فرضيات الدراسة وهي أن

¹ . العوامل المؤثرة في انتقال اثر أسعار صرف العملات الأجنبية على مؤشر الأسعار في الأردن (1985م - 2006م) - أطروحة دكتوراه - أسم الطالب- مشهور هذلول بربور- مقدمة إلى قسم المصارف الإسلامية - كلية العلوم المالية والمصرفية - الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية - الأردن - 2008م.

الأردن منفتح اقتصادياً وبدرجة عالية وأن ارتفاع درجة الانفتاح يؤدي إلى خفض المضاعف النقدي ويقلل من فعالية السياسات المالية والنقدية وأن استقرار الاقتصاد المحلي مرتبط باستقرار الاقتصاد العربي والعالمي. وتوصلت الدراسة إلى أن الاقتصاد الأردني يعتمد بشكل كبير على الخارج من خلال قنوات واليات الارتباط الخارجي، إذ إنه يعاني من اختلالات هيكلية نتيجة الاعتماد الكبير على المساعدات الخارجية، وحساسية الاقتصاد الأردني لتقلبات الموارد الخارجية التي لا تخضع للسيطرة. كما أوضحت الدراسة بأن معدل التضخم المحلي يعتمد على معدل نمو عرض النقد الاسمي والانحرافات في قانون تعادل القوة الشرائية، وأن معدل النمو في الإنتاج الحقيقي يعتمد على زيادة الطاقة الإنتاجية كما ويرتفع الميل الحدي للاستيراد في الأردن والذي يقلل مضاعف السياسة النقدية، وبالتالي يحد من فاعلية السياسات المالية النقدية في التأثير على الدخل القومي الإجمالي أو على مستوى النشاط الاقتصادي. وتوصل الباحث إلى أن الأصول المالية الأجنبية تعد بديلاً جذاباً للطلب على الأرصة النقدية الحقيقية المحلية. إذ توصلت الدراسة إلى أن أسعار الفائدة الأجنبية تمارس تأثيراً قوياً في الطلب على النقد في الأردن.⁽¹⁾

2. (دراسة الهنداوي، 2005م) بعنوان: (ميكانيكية انتقال الأثر النقدي في الاقتصاد الأردني)

هدفت هذه الدراسة إلى إظهار مدى تأثير كلاً من العرض النقدي وحجم التسهيلات الائتمانية كأهداف وسيطة للسياسة النقدية في الأردن على مؤشر الإنتاج الصناعي (كمقياس معبر عن الإنتاج القومي) لمعرفة أي منها قادر على نقل التغير في أدوات السياسة النقدية إلى القطاع الحقيقي. واستخدم الباحث نموذج تحليل الانحدار الاتجاهي Regression Vector Auto في عملية التحليل القياسي. وقامت دراسة الباحث على فرضية أن الأثر النقدي ينتقل إلى القطاع الحقيقي عبر التغير في التسهيلات الائتمانية أكثر منه عبر التغير في العرض النقدي حيث أن التغيرات في التسهيلات الائتمانية تؤثر على القطاع الحقيقي باتجاهين، الأول يتم من خلال تأثير حجم التسهيلات الائتمانية على أسعار الفائدة في الاقتصاد ككل، والتي بدورها تؤثر على حجم كل من الاستهلاك والاستثمار عنصري الطلب الكلي، وبالتالي التأثير على الأهداف النهائية من إنتاج، وتشغيل، والمستوى العام للأسعار. أما الاتجاه الثاني فيتم من خلال تأثير حجم الائتمان الممنوح للحكومة المستخدم في تمويل العجز الحكومي مما يدفع بالحكومة إلى ضبط الإنفاق الحكومي وبالتالي التأثير على الإنتاج والعمالة والأسعار كأهداف نهائية للسياسة النقدية أما العرض النقدي فيؤثر على القطاع الحقيقي من خلال أسعار الفائدة فقط. (وتوصل الباحث في دراسته إلى أن حجم التسهيلات الائتمانية والعرض النقدي استطاعت نقل الأثر النقدي إلى القطاع الحقيقي، كما توصلت الدراسة إلى أن دالة العرض النقدي أظهرت انكماشاً خلال الفترات التي طبق فيها برنامج التصحيح الاقتصادي. وغطت الدراسة الفترة الزمنية من (1981م-1998م).⁽²⁾

3. (دراسة أبو الرب، 2003م) بعنوان: (مدي فاعلية السياسة النقدية والائتمانية للبنك المركزي الأردني في مواجهة أزمات الاقتصاد الأردني وبرامج التصحيح الاقتصادي للفترة من (1964م-2000م)

ركزت الدراسة على الأزمات التي واجهها البنك المركزي الأردني خلال الفترة من (1964م-2000م) على مدي فاعلية سياسته النقدية تجاهها مستخدماً التحليل

¹ 1 . العوامل المؤثرة في انتقال اثر أسعار صرف العملات الأجنبية على مؤشر الأسعار في الأردن (1985م - 2006م) - أطروحة دكتوراه - أسم الطالب- مشهور هذلول بربور- مقدمة إلى قسم المصارف الإسلامية - كلية العلوم المالية والمصرفية - الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية - الأردن - 2008م.
² 2 . المرجع السابق.

الوصفي في إثبات فرضيات الدراسة التي تتمحور حول مسؤولية البنك المركزي عن تدهور سعر صرف الدينار الأردني في العام 1989م وإخفاقه في إدارة الأزمة وفقدان السيطرة على السوق النقدي، وعن تواطؤ بعض دوائر البنك المركزي الأردني وبين حالات انهيار وتعثر بعض المصارف. وأظهرت نتائج الدراسة أن البنك المركزي الأردني قد عمل بكفاءة عالية وحقق الأهداف الأساسية التي أنشئ من أجلها عدا الفترة من (1985م-1989م) وأن هذا الإخفاق يعود إلى التدخل الحكومي المفرط في سياسة البنك المركزي.

4. (دراسة العلي، 1997م) بعنوان: (أثر سعر صرف الدينار الأردني على المتغيرات الاقتصادية الكلية في الأردن

هدفت الدراسة إلى تحليل وقياس أثر انخفاض قيمة الدينار الأردني على الميزان التجاري الأردني، وعلى الأسعار المحلية، والمديونية الخارجية، والاستهلاك الغذائي، والتعرف إلى السياسات الحكومية المتعلقة بتحديد سعر الصرف، واختبار قدرتها على تحقيق الأهداف المرسومة، إذ استخدم الباحث في تحليل العلاقات في دراسته تحليل الانحدار لاختبار فرضيات الدراسة وهي أن مرونة الواردات الأردنية تجاه سعر الصرف ضعيفة، وأن الاقتصاد الأردني يعتمد بشكل كبير على مدخلات الإنتاج المستوردة، وأن عملية الإحلال بين المدخلات المحلية والأجنبية محدودة. كما أن هناك علاقة بين تخفيض سعر صرف العملة وعجز الميزان التجاري الأردني. وكانت أبرز نتائج الدراسة: إن أزمة الدينار الأردني في نهاية العام 1988م لم تكن مفاجئة وإنما كانت نتيجة لتراكم العديد من المشكلات الاقتصادية، وإن أغلب مدخلات الإنتاج في الاقتصاد الأردني مستوردة من الخارج وأحياناً يصعب إنتاجها محلياً مثل النفط، وإن الصادرات والواردات الأردنية تعاني من عدم الاستقرار بسبب التركيز الجغرافي والسلعي للصادرات والمستوردات الأردنية. وكانت توصيات الباحث هي: ضرورة العمل على تقليل حساسية الاقتصاد الأردني للظروف المحيطة، وذلك عن طريق التقليل من الديون الخارجية، ومعالجة العجز المزمن في الميزان التجاري الأردني، وضرورة العمل على استقرار سعر صرف العملة وتدعيم الثقة بها وقد شملت الدراسة الفترة الزمنية من (1974م-1994م).⁽¹⁾

5. (دراسة قادوس، 1999م) بعنوان: (اختيار نظام الصرف الأمثل للدينار الأردني) (1978م-1997م)

تناولت هذه الدراسة كيفية اختيار نظام الصرف الأمثل للدينار الأردني من خلال استعراض نظم الصرف المختلفة التي مر بها الدينار، إذ تبين أن خصائص الاقتصاد الأردني تنطبق وتتوافق مع نظم الصرف الثابتة حيث تميز الاقتصاد الأردني بدرجة عالية من الانفتاح الاقتصادي بتركيز شديد في تصدير نوع معين من السلع، وبانعدام تكامله مع الأسواق المالية العالمية، وبقيود كبيرة على حرية حركة عنصر العمل، ويتضارب أهداف السياسات الاقتصادية المتبعة في تحقيق الأهداف الكلية، كما يتميز بوجود عدد محدود من الشركاء التجاريين يتم استيراد معظم السلع منهم. وقد استطاع الباحث أن يثبت أن فترة تثبيت الدينار بسلة حقوق السحب الخاصة شهدت تقلباً أقل في قيمة الدينار الأردني مقابل العملات الأخرى مقارنة بالفترة التي تم فيها استخدام أسلوب التعويم المدار. كما تبين للباحث بعد دراسة الانحراف المعياري لأسعار صرف الدينار الأردني مقابل عملات الشركاء التجاريين

¹ . العوامل المؤثرة في انتقال اثر أسعار صرف العملات الأجنبية على مؤشر الأسعار في الأردن (1985م - 2006م) - أطروحة دكتوراه - أسم الطالب - مشهور هذلول بربور- مقدمة إلى قسم المصارف الإسلامية - كلية العلوم المالية والمصرفية - الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية - الأردن - 2008م.

الرئيسيين أن فترة التثبيت بسلة خاصة من العملات شهدت تقلباً أقل في قيمة الدينار مقارنة بالفترة التي تم فيها استخدام أسلوب التثبيت إلى عملة واحدة ممثلة بالدولار الأمريكي. كما أثبتت النتائج أن أسلوب التثبيت إلى سلة حقوق السحب الخاصة يضمن تقلباً أقل في المتغيرات الاقتصادية التي تم اعتمادها لغرض الدراسة، وهي حجم التجارة الخارجية، الناتج الحقيقي، عرض النقد. وخلصت الدراسة إلى عدة توصيات أبرزها إعادة ربط الدينار الأردني بسلة حقوق السحب الخاصة بأوزان العملات المعتمدة عند تاريخ إجراء التعديلات على أوزان العملات داخل سلة حقوق السحب الخاصة. وقد شملت الدراسة الفترة الزمنية من (1978م-1997م).

1-15 الدراسات الأجنبية

1. دراسة (An، 2006م، بعنوان) Exchange Rate Pass - Through Evidence Based on Vector Autoregression with sign (Restrictions)

تناولت هذه الدراسة أثر انتقال وانعكاس التغيرات في أسعار الصرف على مؤشر الأسعار المحلية (مؤشر أسعار الواردات ومؤشر أسعار المنتجين ومؤشر أسعار المستهلكين على مجموعة من ثمانية دول من الدول الصناعية المتقدمة) (country-cross distribution chain) باستخدام تحليل الانحدار الاتجاهي وخلال المراحل المختلفة من سلسلة التسعير (distribution chain) واستطاعت هذه الدراسة تحديد صدمة أسعار الصرف والوصول إلى المعلومات المتعلقة بحجم وسرعة انعكاس أسعار الصرف من خلال تحليل التباين لتحديد مقدار الاستجابة لتلك الصدمة. ووفقاً لنتائج هذه الدراسة تبين أن انعكاس أسعار الصرف غير مكتمل من عدة أوجه وأن سرعة الانعكاس تتناقص خلال المراحل المختلفة من سلسلة التسعير. وتأتي هذه النتائج متوافقة مع نتائج العديد من الدراسات التي تناولت نموذج مجموعة الدول. كما تبين من نتائج هذه الدراسة أن معامل أثر انعكاس أسعار الصرف يتعاطم في الاقتصاديات صغيرة الحجم التي ترتفع فيها نسبة الواردات من حجم التجارة الخارجية والتي تعاني من ارتفاع نسب التضخم وانعدام الاستقرار النقدي. وتضمن نموذج الدراسة ثمانية متغيرات داخلية هي أسعار النفط وأسعار الفائدة قصيرة الأجل وأسعار الصرف الاسمية الحقيقية ومؤشر أسعار الصادرات ومؤشر أسعار الواردات ومؤشر أسعار المنتجين ومؤشر أسعار المستهلكين. وتم تحديد صدمة الطلب بفجوة الإنتاج بينما تم إضافة أسعار النفط لتمثل صدمة العرض وتم افتراض أن جميع المتغيرات في هذه الدراسة هي تمثيل للدورة التجارية. وتمثل أسعار الفائدة قصيرة الأجل في هذا النموذج تأثير السياسة النقدية وتتميز دراسة الباحثة في إضافة مؤشر أسعار الصادرات إلى نموذج الدراسة.⁽¹⁾

2. دراسة (Bhattacharya، 2003م، بعنوان) Exchange Rate Regime (Considerations for Jordan and Lebanon)

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد نظام الصرف الملائم للتطبيق في كل من الأردن ولبنان بافتراض أن سعر الصرف هو صمام الأمان في مواجهة الأزمات التي تمر بها المنطقة وخصوصاً الحرب الأهلية في لبنان واحتمالية تخلي الفلسطينيين في الضفة والقطاع عن الدينار بالنسبة للأردن. وخلصت الدراسة إلى أنه بالنسبة للبنان

¹ . العوامل المؤثرة في انتقال اثر أسعار صرف العملات الأجنبية على مؤشر الأسعار في الأردن (1985م - 2006م) - أطروحة دكتوراه - أسم الطالب - مشهور هذلول بربور - مقدمة إلى قسم المصارف الإسلامية - كلية العلوم المالية والمصرفية - الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية - الأردن - 2008م.

أن الذبذبات في الناتج كانت أسبابها صدمات عرض وطلب بينما كان 50 % من التذبذب في الناتج في الأردن كان سببه نقدي. ويمكن القول أن التركيز على الصادرات في كلا البلدين قوى الاتجاه نحو استخدام أسعار الصرف المرنة. كما توصلت الدراسة إلى أنه لم تكن هناك دلائل حول فاعلية أسعار الصرف الاسمية ذلك لأنها تتطلب أجوراً اسمية ثابتة وبما أنه لا توجد في كلا الدولتين أي دلائل حول مرونة الأجور فإن أسعار الصرف الثابتة ليست فاعلة. وكما أن تطبيق أسعار الصرف الاسمية تساعد في السيطرة على التضخم في مستوياته في لبنان وعدم (Dollarization) الدنيا، ولكن في ظل وجود مستويات عالية من الدولار ووجود بدائل سلعية في كل من لبنان والأردن فإن ذلك يوجد صعوبة في تقبل نظام أسعار الصرف الاسمية لأن ذلك سيؤدي إلى مزيد من التذبذب في أسعار الصرف. ومع ذلك فإن الباحثة تفترض أنه وفي ظل الظروف الحالية وخصوصاً في لبنان واعتماداً على نتائج الدراسة فإن سعر الصرف الثابت يبقى هو الأفضل ولكلا البلدين (الأردن، لبنان) وأن هذا السعر يجب أن يبنى بحذر اعتماداً على التفصيل التجاري لكلا البلدين أي ربطه بعملة دول ذات علاقة تجارية قوية سواء مع الأردن أو لبنان أو حتى بسلة عملات. وشملت فترة الدراسة الفترة م(1980م-1999م) واستخدمت الباحثة نموذج الانحدار الاتجاهي لإثبات فرضيات دراساتها.⁽¹⁾ 3. (دراسة 2002م Leigh, Rossi)، بعنوان (Exchange Rate Pass Through in Turkey)

هدفت الدراسة لتحديد الأثر الفعلي والحقيقي لأسعار الصرف على تحركات الأسعار في تركيا من خلال استخدام تحليل الانحدار الاتجاهي لفحص هذا الأثر خصوصاً وأن السياسة النقدية التركية كانت تهدف للسيطرة على التضخم. ووجد الباحثان أن تأثير سعر الصرف كبير في السنة الأولى ولكنه يتراجع في الأربع شهور الأولى وأن ذلك مرده إلى الحجم الهائل من الاحتياطات الدولارية والمواد البديلة وبأسعار مختلفة. كما أن أثر انتقال أسعار الصرف على مؤشر أسعار الجملة هو أكبر من تأثيره على مؤشر أسعار المستهلك وسبب ذلك حسب رأي الباحثان هو أن مؤشر أسعار الجملة يحتوي حوالي 70% من السلع القابلة للتجارة وأن انتقال أثر أسعار الصرف يكون كاملاً على المدى القصير وأثره أكبر في تركيا مقارنة مع بقية الدول الناشئة. وتم تقييم أثر انتقال سعر الصرف من خلال خمسة عوامل رئيسية هي أسعار النفط، والناتج الحقيقي وأسعار الصرف الاسمية بالإضافة إلى مؤشر أسعار المستهلكين ومؤشر أسعار الجملة كما أن أثر أسعار الصرف قد انخفض بعد تعويم الليرة التركية في العام 2001م، وأجريت الدراسة خلال الفترة من (1994م-2002م).⁽²⁾

16-1 البحث أو الدراسة الحالية

إذا نظرنا إلى البحوث والدراسات السابقة نجد بأنه منها ما تناول مدى انفتاح الاقتصاد وأثر ذلك على فاعلية السياسات المالية والنقدية، أيضاً تحليل وقياس أثر انخفاض العملة على الميزان التجاري، كذلك تناولت هذه الدراسات كيفية اختيار نظام الصرف الأمثل من خلال استعراض نظم الصرف المختلفة، أيضاً أثر انتقال

¹ . العوامل المؤثرة في انتقال أثر أسعار صرف العملات الأجنبية على مؤشر الأسعار في الأردن (1985م - 2006م) - أطروحة دكتوراه - أسم الطالب - مشهور هذلول بربور - مقدمة إلى قسم المصارف الإسلامية - كلية العلوم المالية والمصرفية - الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية - الأردن - 2008م.

² . العوامل المؤثرة في انتقال أثر أسعار صرف العملات الأجنبية على مؤشر الأسعار في الأردن (1985م - 2006م) - أطروحة دكتوراه - أسم الطالب - مشهور هذلول بربور - مقدمة إلى قسم المصارف الإسلامية - كلية العلوم المالية والمصرفية - الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية - الأردن - 2008م.

- وانعكاس التغيرات في أسعار الصرف على مؤشر الأسعار المحلية. رغم أن هذه البحوث والدراسات متعددة إلا أن هذا البحث يتميز بالآتي:
1. هذا البحث يدرس السياسات النقدية وخاصة سياسة النقد الأجنبي باعتبارها الآلية المركزية لتحقيق استقرار الأسعار، والتي تعتبر من أهم سياسات الاقتصاد الكلي. ويساهم في سد الفجوة في الدراسات في هذا المجال.
 2. تضمنت الدراسة الفترة الزمنية التي تم فيها (التوقيع علي اتفاقية السلام الشامل واستفتاء جنوب السودان وانفصاله، إضافةً للتحويل بالتعامل بالعملة الأخرى خلاف الدولار وهذا يعني ضمناً تقييم جدوى التحويل إلى التعامل بالعملة الأخرى وأثرها على سعر صرف الجنيه السوداني-الأزمة المالية العالمية في نهاية العام 2007م -الخ).

الفصل الثاني الإطار النظري للبحث

مقدمة

- نشأ مفهوم سعر الصرف نتيجة للتبادل الدولي للسلع والخدمات بين الدول، إذ لا توجد دولة في العالم مغلقة اقتصادياً بصورة تامة وعادة ما تخصص الدول في إنتاج السلع والخدمات التي تتوفر لديها مقوماتها بصورة كبيرة ، فمثلاً ينتج السودان السلع الزراعية التي تتوفر مقوماتها بصورة كبيرة من مياه وأراضي صالحة للزراعة وبالتالي فإن التكلفة النسبية للإنتاج تكون أقل مقارنةً بالدول التي لا تتوفر لديها تلك المقومات. ومن هنا نشأت الحاجة إلى تخصص الدول في الإنتاج الكبير مستفيدةً من المزايا النسبية ومن ثم يتم التبادل الدولي من صادرات وواردات من سلع وخدمات بين الدول، هذا التبادل الدولي يولد مستحقات للدولة المصدرة على الدول الأخرى بينما يولد مدفوعات إلى الدولة المستوردة من العالم الخارجي، يتم تسوية تلك المعاملات بين الدول باستخدام سعر الصرف. وكذلك يعتبر سعر الصرف من أهم أدوات السياسة النقدية لأنه يؤثر على المؤشرات المالية والاقتصادية الأخرى، بالإضافة إلى تأثيره بالأوضاع الداخلية والخارجية. تولي السلطة النقدية سياسات الصرف اهتماماً كبيراً خاصة الدول التي تعاني من شح في مواردها من العملات الأجنبية لان قوة واستقرار الاقتصاد الوطني لأي بلد ترتبط ارتباطاً وثيقاً بسعر صرف عملته الوطنية أمام العملات الأجنبية الأخرى.
- تستطيع سلطات البنك المركزي عبر السياسة النقدية من ضبط عرض النقود ، حيث تستطيع الحكومة التأثير على الاقتصاد الوطني وإدارته باستخدام

السياسة النقدية والتي يعتبر معدل الفائدة والخصم ومعدل الاحتياط أدواتها فإنها أيضاً تستخدم أدوات السياسة المالية من ضمن السياسة الاقتصادية العامة، وأدوات السياسة المالية هي توزيع الضرائب وتوزيع الإنفاق وطريقة التعامل مع الدين العام أو الفائض.

- يرجع تاريخ قيام القطاع المصرفي السوداني إلى أوائل القرن الماضي عندما قامت بعض المصارف العالمية بفتح فروع لها بالسودان (بنك باركليز في العام 1903م). وإن أهم ما يميز تجربة بنك السودان عن تجارب البنوك المركزية ومؤسسات النقد العربية الأخرى هو النظام المصرفي الإسلامي.
- يشتمل هذا الفصل على أربعة مباحث في المبحث الأول تتناول السياسة النقدية والمالية. وفي المبحث الثاني النقد الأجنبي المفهوم والسياسات. وفي المبحث الثالث تعريف سعر الصرف وأنواعه. وفي المبحث الرابع تطور سعر الصرف وسياسات النقد الأجنبي في السودان.

المبحث الأول

السياسة النقدية والمالية

2-1-1 السياسة النقدية

تعرف السياسة النقدية بأنها عبارة عن الإجراءات اللازمة التي تمكن السلطات النقدية من ضبط عرض النقود أو التوسع النقدي ليتماشى وحاجة المتعاملين الاقتصاديين وهي هدف البنك المركزي في ممارسته للرقابة على النقود.⁽¹⁾

2-1-2 أنواع السياسة النقدية

أ. السياسة النقدية الانكماشية: يهدف أساساً هذا النوع من السياسات النقدية إلى علاج الحالة التضخمية التي يعاني منها اقتصاد بلد ما وبالتالي فإن هدف السياسة النقدية تجاه التضخم هو الحد من خلق أدوات نقدية أي الحد من خلق النقود وتخفيض المعروض النقدي وبالتالي يتم الحد من إنفاق الأفراد والمؤسسات على شراء السلع والخدمات.

ب. السياسة النقدية التوسعية: تهدف في مجملها إلى علاج حالة الركود أو الانكماش التي يمر بها الاقتصاد أي أن التدفق الحقيقي أكبر من التدفق النقدي وهنا تسعى السلطة النقدية ممثلة في البنك المركزي إلى زيادة المعروض النقدي وبالتالي زيادة الطلب على السلع والخدمات.

2-1-3 أهداف السياسة النقدية

- تحقيق الاستقرار في الأسعار.
- تحقيق الاستقرار النقدي والاقتصادي إذ من الضروري أن تسعى السياسة النقدية إلى تكيف عرض النقود مع مستوى النشاط الاقتصادي.
- المساهمة في تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات وتحسين قيمة العملة.
- المساهمة في تحقيق هدف التوظيف الكامل وتشترك في ذلك مع السياسة المالية وتقوم على زيادة عرض النقود في حالة البطالة والكساد لتزيد من الطلب الفعال فيزداد الاستثمار والتشغيل في الاقتصاد القومي.

¹ . ورقة بعنوان تجربة السودان في مجال السياسة النقدية - د عبد المنعم القوصي.

- مكافحة التقلبات الدورية التي يتعرض لها الاقتصاد القومي من تضخم وانكماش والتخفيف من حدتها حتى لا يتعرض الاقتصاد الوطني إلى هزات عنيفة تنعكس سلباً على مستوى التوازن الاقتصادي العام.

1-2 أدوات السياسة النقدية

1. الأدوات الكمية

1. سياسة سعر الخصم: سعر الخصم هو عبارة عن سعر الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي نظير تقديم القروض وخصم الأوراق التجارية للبنوك التجارية. في حالة التضخم يرفع البنك المركزي معدل إعادة الخصم ليحد من قدرة البنوك على التوسع في الائتمان أما في حالة إنباع البنك المركزي لسياسة توسعية فإنه يقوم بخفض معدل إعادة الخصم حتى يتسنى للبنوك خصم ما لديها من أوراق تجارية أو الاقتراض منه للتوسع في عملية منح الائتمان. تتوقف فعالية هذه السياسة على تحقق عدة شروط أهمها:
 - أن تقوم البنوك التجارية بتغيير أسعار فائدتها مع تغير سعر الخصم وفي نفس الاتجاه وهذا الشرط لا يتحقق في كل الأحوال والواقع أن فعالية هذه السياسة تستدعي أن لا تكون هناك مصادر أخرى للسيولة أو الائتمان سواء في السوق النقدية ذاتها أو في الأسواق الجانبية بخلاف البنك المركزي من شأنها أن تقلل من أهمية قروض البنك المركزي.
 - أن يكون الطلب على القروض حساس للتغير في سعر الفائدة. بمعنى أنه يزيد إذا انخفض وينقص إذا ارتفع لكن هذه الحساسية ليست كبيرة في جميع الأوقات. فمجرد رفع سعر الخصم من طرف البنك المركزي ليس كافياً لأن يجعل البنوك التجارية تحجم عن تقديم الائتمان ومع ذلك فإن لسياسة سعر إعادة الخصم تأثيراً نفسياً، إذ ترى البنوك في تغييره إيعازاً لها من البنك المركزي باتخاذ سياسة معينة، وتهديداً باتخاذ إجراءات فعالة أخرى إذا لم تفلح هذه السياسة.
- يحاول البنك المركزي في سياسة سعر إعادة الخصم بالتأثير في سيولة البنوك التجارية وبالتالي التأثير في سيولة السوق النقدية لمحاولة تقييد أو توسيع الائتمان بحسب الأهداف الاقتصادية سياسة سعر الخصم يتم إجراؤها داخل البنك المركزي.
2. سياسة السوق المفتوحة: تعني عمليات السوق المفتوحة إمكانية لجوء البنك المركزي إلى السوق النقدية بائعاً أو مشترياً للأوراق المالية. يحاول البنك المركزي في حالة سياسة السوق المفتوحة التأثير في سيولة السوق النقدية في هيكل هذه السوق، بهدف التأثير في سيولة وقدرة البنوك التجارية على خلق الائتمان، يتم التعامل بسياسة السوق المفتوحة خارج البنك المركزي أي في السوق ومن هنا أطلق على هذا التعامل سياسة السوق المفتوحة. وفيما يلي أثر سياسة السوق المفتوحة وهي:
 - يتدخل البنك المركزي في حالة التضخم بصفته بائعاً للأوراق المالية التي بحوزته الأمر الذي من شأنه أن يمتص الفائض من الكتلة النقدية نتيجة قيام البنوك بشراء تلك الأوراق المالية كبداية للنقود فيتقلص حجم السيولة وتنخفض قدرة البنوك التجارية على التوسع في منح الائتمان.
 - يتدخل البنك المركزي في حالة الركود بصفته مشترياً للأوراق المالية التي بحوزته الأمر الذي من شأنه أن يزيد من السيولة المصرفية لدى البنوك وبالتالي زيادة قدرة البنوك التجارية على التوسع في منح الائتمان تتوقف فعالية السوق المفتوحة على الآتي:
 - وجود أسواق مالية متطورة.

- توفر الأوراق المالية لدى البنك المركزي ل طرحها في السوق.
- عدم عرقلة البنوك التجارية لهدف البنك المركزي من هذه السياسة وذلك بإقدامها على خصم أوراقها التجارية لدى البنك المركزي.
- 3. سياسة الاحتياط القانوني: الاحتياط القانوني هو عبارة عن تلك النسبة من النقود التي يجب على البنوك التجارية أن تحتفظ بها لدى البنك المركزي من حجم الودائع حيث يتم في أوقات التضخم وعن طريق رفع نسبة الاحتياط القانوني من طرف البنك المركزي تقل سيولة البنوك التجارية، فتتخفض قدرتها على الإقراض. وفي حالة الركود الاقتصادي يقوم البنك المركزي بتخفيض هذه النسبة أي الإفراج عن جزء كبير من سيولة البنوك التجارية وبالتالي تزيد قدرة هذه البنوك على خلق الائتمان. وتتمثل فعالية سياسة الاحتياط القانوني في:
 - عدم وجود تسرب نقدي .
 - عدم وجود طرق أخرى أمام البنوك التجارية للحصول على موارد نقدية خارج إطار البنك المركزي.
 - مدى استجابة ومرونة القطاعات الإنتاجية لتلك التغيرات المطبقة من طرف السلطات النقدية.

2. الأدوات الكيفية

- تاطير الائتمان: وهو إجراء تنظيمي تقوم بموجبه السلطات النقدية بتحديد سقف القروض.
- تخصيص التمويل: يعني اتجاه السلطات النقدية إلى التأثير على توزيع القروض في اتجاه القطاعات الأكثر حيوية.
- قيام البنك المركزي ببعض العمليات المصرفية.
- الرخص المشروطة للاستيراد.
- الإقناع الأدبي: هو عبارة عن مجرد قبول البنوك التجارية بتعليمات البنك المركزي أدبياً بخصوص تقديم القروض وتوجيهها.

5-1-2 السياسة النقدية في الإطار الإسلامي

- تشير كتابات العلماء المسلمين المتقدمين منهم والمتأخرين إلى أن مفهوم النقود وبالتالي مفهوم السياسة النقدية وأهدافها في إطار أحكام الشريعة الإسلامية لا تختلف كثيراً عن المفهوم التقليدي حيث تقر تلك الكتابات أهمية النقود مع التركيز على أهمية دورها الأساسي في النشاط الاقتصادي وفي حياة المجتمعات كما تعرف تلك الدراسات النقود بذكر خواصها ومهامها كوسيط للتبادل ومقياس للقيمة ومخزن لها. وتركز الأدبيات المتوافرة في هذا المجال-قديمها وحديثها- على أهمية الحفاظ على استقرار قيمة النقود وتؤكد مسؤولية الدولة في حماية قيمة العملة وتولي إصدارها مما يعني مسؤولية الدولة في احتواء معدلات التضخم وضمان استقرار قيمة النقود أو الأسعار تفادياً للظلم، كما تؤكد تلك الأدبيات أهمية ابتعاد الدولة عن كل ما يمكن أن يؤثر سلباً على قيمة النقود مثل اللجوء للتمويل بالعجز أو الإسراف في طباعة النقود. وتؤكد الأدبيات أيضاً دور النقود في تسهيل المعاملات وتحقيق الرفاهية والعدل الاجتماعي. بناءً على هذا ومع استصحاب تعاليم الإسلام المتعلقة بالكسب والإنفاق كما جاء في القرآن والسنة يمكن تلخيص أهداف السياسة النقدية في الإطار الإسلامي في الآتي:⁽¹⁾
- خلق الاستقرار المالي والاقتصادي.
 - تحقيق النمو والرفاهية والعمالة الكاملة.
 - تحسين عدالة توزيع الثروة.

¹ . ورقة بعنوان تجربة السودان في مجال السياسة النقدية - د عبد المنعم القوصي.

وهي بالتالي لا تختلف كثيراً عن الأهداف المنشودة لأي سياسات اقتصادية أو مالية أو نقدية في أي نظام آخر. الفرق الرئيسي في السياسة النقدية في إطار النظام المصرفي الإسلامي يأتي في الآليات والوسائل المتاحة للبنك المركزي لإدارة السياسة النقدية. فمن المعلوم أن معظم آليات السياسة النقدية المتاحة في النظام التقليدي لها ارتباط بصورة مباشرة أو غير مباشرة بسعر الفائدة. فنظام سعر الخصم- دور المقرض الأخير- الأوراق المالية الخاصة بعمليات السوق المفتوحة كلها مرتبطة بسعر الفائدة. وسعر الفائدة لا يتم التعامل به في النظام الإسلامي. وبالتالي فإن كل هذه الآليات غير متاحة للبنك المركزي في الإطار الإسلامي. وهذه هي آليات التدخل غير المباشرة والأكثر كفاءة في إدارة السياسة النقدية وتنظيم السيولة. وفي هذه الحالة لم يبق للبنك المركزي في الإطار الإسلامي غير آليات التدخل المباشر مثل السقوف التمويلية (الائتمانية) والتوجيهات المباشرة لتوزيع التمويل المصرفي بين القطاعات والبحث الأدبي. الآليات المباشرة معروفة بتدني كفاءتها وعدم مرونتها مما يجعل إدارة السياسة النقدية في إطار النظام المصرفي الإسلامي تحدياً كبيراً للبنوك المركزية. وبالتالي لا بد لأي بنك مركزي يعمل في إطار نظام مصرفي إسلامي كما هو الحال في بنك السودان المركزي- من السعي لإيجاد آليات غير مباشرة وأن تكون متوافقة مع الأسس الشرعية لإدارة السياسة النقدية وتنظيم السيولة وأن تتمتع بكفاءة مناسبة، تتمتع الآليات المباشرة بكفاءة عالية ولكن تكمن المشكلة في التطبيق.

6-1-2 تجربة بنك السودان في مجال السياسة النقدية

إن أهم ما يميز تجربة بنك السودان عن تجارب البنوك المركزية ومؤسسات النقد العربية الأخرى هو النظام المصرفي الإسلامي. من المهم وقبل الدخول في استعراض تجربة بنك السودان في مجال السياسة النقدية أن أشير إلى أهم ملامح النظام المصرفي الإسلامي. وهي وإن كانت معلومة إلا أن التذكير بها قد يكون مفيداً لخدمة أغراض البحث. من أهم خواص المصارف الإسلامية أنها تستبعد سعر الفائدة في عملياتها على أساس أنه لا يتفق مع أسس وقواعد الشريعة الإسلامية، وتعتمد بدلاً عن ذلك صيغاً للتمويل تبنى على المشاركة في الغنى والغرم أو عقود البيوع أو الإجارة أو الوكالة. وقد شهدت الفترة الأخيرة نمواً مطرداً للمصارف الإسلامية في مختلف بلدان العالم الإسلامي حتى أصبحت الآن ظاهرة عالمية معترفاً بها، وهناك عدداً من كبريات المؤسسات المصرفية الغربية فتحت نوافذ للعمل المصرفي الإسلامي. يضاف إلى ذلك وجود اختلافات أخرى غير سعر الفائدة تميز المصارف الإسلامية بالمقارنة مع المصارف التقليدية منها إتساع أهداف ومجالات عمل المصارف الإسلامية بالمقارنة مع المصارف التقليدية، فالمصارف الإسلامية لا تكتفي بدور الوساطة المالية فقط، بل يتعدى نشاطها إلى العمل التجاري والاستثماري المباشر، وهي بهذه الصورة أقرب ما تكون إلى مفهوم المصرف الشامل. أيضاً تشمل أهداف المصارف الإسلامية مجالات اجتماعية وتنموية ودينية بخلاف أهداف المصارف التقليدية. فالمسؤولية الاجتماعية والدينية ورفاهية المجتمع من المدخلات الهام التي تحكم أهداف ومناشط المصارف الإسلامية. وهي بهذا المعنى أشبه بما يعرف في الغرب حديثاً بالمؤسسات المسؤولة اجتماعياً. كذلك تتميز صيغ التمويل الإسلامية بمرونة كبيرة مما يجعل من الممكن دائماً تطوير وابتكار صيغة مناسبة لكل حالة من حالات التمويل التي تقدم للمصرف الإسلامي ولعل تباين هذه الصيغ من (مراوحة ومضاربة ومشاركة وسلم ومزارعة ومساقاة ومقاولة وإستصناع... الخ) خير دليل على المرونة التي تتميز بها صيغ التمويل الإسلامي.

هنالك جانب آخر مهم لا بد من الإشارة إليه وهو أن تميز المصرف الإسلامي عن التقليدي يجعل للنظام المصرفي الإسلامي بعض الخواص التي لا بد من مراعاتها وأخذها في الاعتبار عند تطبيق بعض المعايير الدولية والتقليدية سواء كان ذلك في مجال المعايير المحاسبية أو الاحترازية أو الرقابية، إذ أن تطبيق هذه المعايير على المصارف الإسلامية دون مراعاة لتلك الفوارق فيه أضرار بها، وبؤدى إلى نتائج غير مرغوب فيها. وفي ظل عدم وجود اتفاق أو إجماع حول كيفية التعامل مع هذه المصارف تبرز مصاعب جمة ليس في مواجهة المصارف الإسلامية فقط وإنما أيضاً في مواجهة السلطات الرقابية والبنوك المركزية التي تخضع تلك المصارف لرقابتها، إذ أن كل سلطة رقابية تجتهد بطريقتها الخاصة مما يجعل المصارف الإسلامية تخضع لضوابط وأسس رقابية مختلفة حسب أماكن تواجدها.

توجد محاولات حديثة ويتبناها عدد من البنوك المركزية ومؤسسات النقد وبدعم من البنك الإسلامي للتنمية بجدة وصندوق النقد الدولي لإيجاد طريقة مؤسسية لتوحيد الضوابط والمعايير التي تخضع لها البنوك الإسلامية عن طريق قيام ما يعرف بمجلس الخدمات المالية الإسلامية. وفي إطار النظام المصرفي الإسلامي تواجه البنوك المركزية مصاعب في مجالات جمة نذكر منها على سبيل المثال المجالات التالية: (كيفية القيام بالدور الرقابي والإشرافي- كيفية إدارة السياسة النقدية- كيفية القيام بدور المقرض أو الممول الأخير).

7-1-2 صيغ التمويل الإسلامية المستخدمة في النظام المصرفي السوداني:⁽¹⁾

- المرابحة: المرابحة في اللغة من الربح بمعنى الزيادة والنماء واصطلاحاً هو بيع بمثل رأس مال المبيع مع زيادة ربح معلوم. ويشترط فيها أن يكون رأس المال معلوماً وأن يكون العقد خالياً من الربأ.
- بيع المرابحة للأمر بالشراء: وهو البيع الذي يتفاوض ويتفق فيه شخصان أو أكثر ثم يتواعدان على تنفيذ الاتفاق الذي يطلب بموجبه الأمر من المأمور شراء سلعة معينة أو موصوفة ثم يعده بشراء هذه السلعة وتربحها فيها على أن يعقداً على ذلك بيعاً جديداً.
- بيع السلم أو السلف: وهو بيع آجل بعاجل أي أنه بيع يتقدم فيه الثمن ليقبض بمجلس العقد وتتأخر فيه (السلعة) (المسلم فيه) لآجل مسمى. فهو عكس البيع الآجل. ولذلك يشترط في المبيع أن يكون موصوفاً في الذمة وصفاً نافياً للجهالة المؤدية للنزاع، وذلك ببيان جنسه ونوعه وصفته وقدره، ويحدد زمان ومكان الوفاء بالمبيع (السلعة). والسلم عقد تمويل مرّن يستخدم في مجال التمويل الزراعي والصناعي وكل الأنشطة الإنتاجية مما يمكن البنوك الإسلامية التوظيف الأمثل لأموالها وذلك بتقديم التمويل اللازم لرجال الأعمال أو المنتجين عموماً على أن يحصل مقابل تمويله على منتجات من الممولين في زمان ومكان محددين يتفق عليه الطرفان.
- الإيجاره: تمليك المؤجر للمستأجر منفعة مقصوده من الشيء المؤجر لمدة معينة لقاء مقابل معلوم كإجارة المساكن، والأراضي الزراعية- عقود العمل ويشترط فيها أهلية المؤجر والمستأجر والقدرة على استيفاء المنفعة.
- المقاولة: عقد يتعهد أحد الطرفين بمقتضاه أن يصنع شيئاً أو يؤدي عملاً مباحاً شرعاً لقاء مقابل يتعهد به الطرف الآخر، ويجوز أن يقتصر الاتفاق على أن يتعهد المقاول بتقديم العمل، على أن يقدم صاحب العمل المادة التي يستخدمها أو يستعين بها في القيام بعمله.

¹ ورقة بعنوان تجربة السودان في مجال السياسة النقدية - د عبد المنعم القوصي.

- الاستصناع: هو عقد على بيع عين في الذمة مطلوب صنعها على وجه مخصوص. ويشترط لصحته أن يكون المعقود عليه معلوماً ببيان جنسه ونوعه، ومما يجرى التعامل به وأن يكون العمل والمادة من الصانع ويحدد أجل تسليمه. والفرق بين المقاولة والاستصناع أن الاستصناع يشترط فيه أن يكون مادة الصنع من الصانع وليس كذلك في المقاولة.
- المشاركة: الشركة والشراكة والمشاركة بمعنى واحد في اللغة والفقه واصطلاحاً هي عقد يلتزم بمقتضاه شخصان أو أكثر بأن يساهم كل منهم في مشروع مالي بتقديم حصته من مال أو عمل لاستثمار ذلك المشروع واقتسام ما قد ينشأ عنه من ربح أو خسارة. وقد تنتهي بالتصفية حسب الأجل المتفق عليه وقد تنتهي بتنازل أحد الشريكين للآخر تنازلاً تدريجياً وتسمى بالمشاركة المنتهية بالتملك وتستعمل المصارف السودانية الصيغة الأخيرة لتمليك العملاء أصول ثابتة.
- المضاربة: المضاربة لغةً من الضرب وهو السير في الأرض لطلب الرزق واصطلاحاً إعطاء مال لمن يتجر به على نسبة من الربح. وقد تكون مطلقة وقد تكون مقيدة. ويوزع الربح عند التصفية حسب ما اتفق عليه وتكون الوضعية (الخسارة) على رأس المال. ولا يتحمل المضارب منها شيئاً إلا إذا ثبت أنه قد تعدى أو قصر. وقد اتفق علماء الأمة على جواز المضاربة واستدلوا على ذلك بأدلة من القرآن الكريم والسنة والإجماع والقياس.
- المزارعة: المزارعة في اللغة مفاعله من الزرع وهو الإنبات، واصطلاحاً إعطاء أرض لمن يزرعها ببعض ما يخرج منها أي على نسبة من الإنتاج وهي مشاركة بين صاحب الأرض والمزارع الذي يقوم بزرعها. وقد تكون الأرض والبذر والآلة من جانب والعمل من جانب آخر، وقد تكون الأرض من جانب والباقي من جانب، وكله جائز.
- المساقاة: وتسمى المعاملة (مفاعله) من العمل وهي عقد على استغلال الأشجار بين صاحبها وآخر يقوم على تربيتها وإصلاحها بحصة معلومة من ثمرها، والمراد بالشجر هنا كل نبات تبقى أصوله في الأرض أكثر من سنة، ويشمل ذلك كل أصل ثابت كالنخل والتين والزيتون، ويشترط لصحتها أن تكون حصة كل من الطرفين في الغلة مقدرة بنسبة شائعة. وهي عقد لازم لا يملك أحد الطرفين فسخه إلا بعذر يبرر ذلك. وقد عامل الرسول (صلى الله عليه وسلم) والصحابة أهل خيبر على ذلك.

8-1-2 مراحل السياسة النقدية بينك السودان المركزي

مرت السياسة النقدية بينك السودان بمرحلتين مختلفتين، المرحلة الأولى امتدت حتى منتصف التسعينات وتميزت بعدم وجود سياسة نقدية مستقلة تدار من قبل البنك المركزي بأهداف ووسائل محددة وإنما كانت الأوضاع النقدية في السودان مجرد انعكاس للسياسة المالية ونتاج تمويل الحكومة والمؤسسات الزراعية الحكومية الكبرى من قبل بنك السودان. وكان دور البنك المركزي في التأثير على الأوضاع النقدية ينحصر في توزيع المتاح لدى البنوك التجارية من التمويل المصرفي بين قطاعات الاقتصاد المختلفة عن طريق السقوفات والتدخل المباشر. وقد كان بنك السودان يقوم بإصدار توجيهات وأوامر ومنشورات تتضمن تفاصيل دقيقة حول كيفية توزيع الائتمان المصرفي وبأسعار فائدة متعددة حسب القطاعات الاقتصادية والتي تم توزيعها إلى قطاعات ذات أولوية وغير ذات أولوية وقطاعات محظورة وتحتوى المنشورات على حدود دنيا وقصى لحجم التمويل وسقوفات قطاعية وعلى مستوى كل مصرف وتوزيع جغرافي وفي بعض الأحيان توزيع سلعي للتمويل. وفرضت تلك التوجيهات الحصول على التصديق المسبق من

بنك السودان لكل عملية تمويلية تزيد عن مبالغ معينة. كما تميزت تلك الفترة بالتمويل المباشر من بنك السودان للمؤسسات الحكومية الكبيرة إلى جانب توفير التمويل المطلوب لعجز الموازنة العامة. إذاً لم تكن للبنك المركزي خلال تلك الفترة سياسات نقدية نشطة ومؤثرة ولم تكن السياسة النقدية توظف بطريقة فاعلة لإدارة الاقتصاد والتأثير على المتغيرات الكلية. كان هذا هو الوضع بالرغم من أن السودان ظل يعمل وفق برامج صندوق النقد الدولي منذ أواخر الستينات وطبق عدداً منها.⁽¹⁾

استمر هذا الوضع حتى العام (1996م)، حيث بدأ الوضع في التغير ويمكن أن يعتبر العامين (1996م-1997م) بداية المرحلة الثانية والتي شهدت ميلاد الدور الفاعل للسياسات النقدية في السودان، ومعالجة الاختلالات والعلل التي يعاني منها اقتصاد السودان وفي مقدمتها عدم الاستقرار المالي والذي تمثل في الارتفاع المطرد لمعدلات التضخم والتدهور المستمر في سعر صرف العملة الوطنية. في إطار هذا البرنامج تم تحديد دور رئيسي للسياسة النقدية بالتنسيق مع السياسات المالية وترك أمر وضع وتنفيذ السياسات النقدية للبنك المركزي في تناسق تام مع السياسات الاقتصادية الأخرى لتحقيق الأهداف المحددة للبرنامج.

تقتضي منهجية برنامج الإصلاح الاقتصادي أن يتم تحديد الأهداف الاقتصادية القومية المطلوب تحقيقها في المدى المتوسط وذلك بناء على الدراسات الفنية التي تقوم بها جهات الاختصاص ومن بينها وزارة المالية وبنك السودان، ومن ثم تتم ترجمة البرنامج متوسط المدى إلى برامج سنوية يتم بمقتضاها تحديد الأهداف الاقتصادية المراد تحقيقها بنهاية العام. وتشمل هذه الأهداف عدداً من المتغيرات الكلية من ضمنها معدلات النمو في إجمالي الناتج المحلي ومعدلات التضخم في ضوء هذه الأهداف يتم تصميم السياسات المالية والنقدية المناسبة والقادرة على تحقيقها. ويتوظيف البرمجة المالية المعروفة في إطار أنموذج للاقتصاد الكلي تقوم وزارة المالية وبنك السودان بتحديد الزيادة المطلوبة في الكتلة النقدية بالحجم الذي يضمن تحقيق معدلات النمو والتضخم المستهدفة. بعد تحديد النمو المناسب في الكتلة النقدية يتم تحديد نصيب القطاع الخاص والحكومة بالتشاور بين بنك السودان ووزارة المالية ويكون هذا التحديد في إطار الأهداف الكلية والدور المتوقع لكل من القطاع العام والخاص وفي ضوء ذلك يقوم بنك السودان بتحديد الأهداف الوسيطة في شكل متغيرات نقدية تشمل النمو في الكتلة النقدية وصافي الأصول المحلية للبنك المركزي حيث يمكن مراقبتها واستهدافها بالسياسات والإجراءات.

يقوم بنك السودان المركزي ولأغراض إدارة وتنفيذ السياسة النقدية في نهاية ديسمبر من كل عام بإصدار بيان سنوي يوضح فيه السياسة النقدية والتمويل المصرفي للعام الجديد ويشتمل هذا البيان على أهداف التمويل المصرفي (أهداف كلية وقطاعية وأهداف اقتصادية واجتماعية) والموجهات العامة والمؤشرات التي تساعد على تحقيق تلك الأهداف. ويشتمل بيان بنك السودان السنوي أيضاً على الأسس والضوابط التي تحكم التمويل المصرفي بما في ذلك مؤشرات تكلفة التمويل والضمانات والمتطلبات الاحترازية. ولأغراض الرقابة والمتابعة يقوم بنك السودان بتوزيع الأهداف الوسيطة إلى مؤشرات كمية ربع سنوية بحيث تتم مراقبة هذه الأهداف الوسيطة لضمان التزام البرنامج بمساره المحدد وتحقيق الأهداف الكلية بنهاية البرنامج والسعي لمعالجة أي اختلالات تنشأ بعد دراستها ومعرفة أسبابها.

¹ ورقة بعنوان تجربة السودان في مجال السياسة النقدية - د عبد المنعم القوصي.

يتطلب تنفيذ السياسة النقدية وإدارة السيولة وسائل واليات تمكن البنك المركزي من القيام بدوره. ومن أهم الوسائل والآليات التقليدية للسياسة النقدية وإدارة السيولة وبصفة خاصة الآليات غير المباشرة وهي غير متاحة لبنك السودان في إطار النظام المصرفي الإسلامي. وقد حاول بنك السودان التغلب على هذه المعضلة بطريقتين:

الأولى: الاستفادة إلى أقصى حد من الآليات والوسائل التقليدية التي لا تتعارض مع العمل المصرفي الإسلامي.

الثانية: ابتكار وسائل واليات جديدة بديلة للآليات غير المباشرة القائمة على سعر الفائدة.

2-1-9 السياسة المالية

يقصد بالسياسة المالية تحديد الدولة لمصادر دخلها وأوجه الصرف لهذا الدخل أي من أين يأتي الدخل وأي المصادر أهم وأين يصرف وأي القنوات للصرف، ويتم ذلك من أجل تحقيق الدولة لأهدافها الاقتصادية والاجتماعية وإنجاح سياستها الاقتصادية المتبعة، ومن المعلوم أن الصرف هو (الإنفاق الحكومي). وعند النظر لمصادر الدخل فإنها تنوع من دولة إلى أخرى وتختلف أهميتها النسبية أيضاً من دولة إلى أخرى حيث نجد بأن بعض الدول تعتمد بشكل كبير على الضرائب في دخلها ولذلك تشكل الضرائب أهمية بالنسبة لها بينما دول مثل السعودية يشكل البترول بالنسبة لها أهمية أكبر لأنه مصدر دخلها الأكبر، وكذلك الصرف أو الإنفاق فإنه يشتمل على رواتب الموظفين وأجور العاملين في القطاعات الحكومية والمشاريع الإنمائية والصرف أو الإنفاق على البنى الأساسية مثل الطرق والكباري والمياه والكهرباء والمرافق بصفة عامة حتى المساعدات التي تدفعها للدول الأخرى، وعندما يتم حساب مجمل هذه العمليات في النهاية فإنه إذا كانت مصروفات الدولة أكثر من دخلها فإنه يحدث ما يعرف بالعجز أما إذا كانت المصروفات أقل من الدخل يكون هناك فائض في الميزانية، وفي حال حدوث عجز فإن الدولة تقوم بتغطيته أو تمويله من خلال الاقتراض من المؤسسات المالية الداخلية أو الخارجية وفي الداخل تقوم الحكومة بإصدار ما يعرف بالسندات الحكومية وبيعها على المواطنين أو المؤسسات المالية مثلاً وهو ما يسمى بالدين العام، يشكل الإنفاق الداخلي أكبر نسبة في الإنفاق الحكومي ويكون للرواتب والمصروفات العامة والإنفاق على البنى التحتية والإنشاءات والاستهلاك العام وكذلك مساهمات الحكومة في الشركات المحلية والمؤسسات المالية.

2-1-10 أهداف السياسة المالية

- تحقيق استقرار الأسعار.
- تحقيق التوظيف الكامل.
- تحقيق إعادة توزيع الدخل.
- رفع معدل النمو الاقتصادي.

2-1-11 أدوات السياسة المالية

تستطيع الحكومة التأثير على الاقتصاد الوطني وإدارته باستخدام السياسة النقدية والتي يعتبر معدل الفائدة والخصم ومعدل الاحتياط أدواتها أيضاً تستخدم أدوات السياسة المالية من ضمن السياسة الاقتصادية العامة، وأدوات السياسة المالية هي توزيع الضرائب وتوزيع الإنفاق وطريقة التعامل مع الدين العام أو الفائض.⁽¹⁾

¹ . ورقة بعنوان تجربة السودان في مجال السياسة النقدية - د عبد المنعم القوصي.

وعلي حسب السياسة المتبعة من قبل بنك السودان المركزي لا يتم استخدام معدل الفائدة نسبةً لإتباع النظام الإسلامي في الجهاز المصرفي السوداني والذي يقوم علي رفض مبدأ سعر الفائدة أو معدل الفائدة ولكنه يستخدم أدوات أخرى مثل السياسة المالية ومعدل الاحتياط النقدي وغيرها من الأدوات. وفيما يلي أدوات السياسة المالية:

1. الضرائب: توجد العديد من أنواع الضرائب مثل ضريبة الدخل وضرائب الشركات والضرائب الغير مباشرة وكذلك الرسوم الجمركية التي تفرض على السلع والخدمات سواء كان منها محلياً أو خارجياً عند استيراده، بحيث تفرض الدولة ضريبة أو رسم معين لتحقيق هدف معين يخدم السياسة الاقتصادية للدولة حيث تهدف الدولة من فرضها على سلع معينة إلى حماية صناعة وطنية مثلاً أو إعادة توزيع الدخل القومي الحقيقي أو أن الدولة ترغب في التأثير على وارداتها من السلع المستوردة بما يخدم سياستها الاقتصادية العامة، وعلى سبيل المثال عندما تقوم الدولة بخفض الضريبة لذوي الدخل المنخفض سوف يساعد ذلك على زيادة استهلاكهم أو إنفاقهم الاستهلاكي بنفس القدر الذي تم تخفيضه بينما لو تم رفعها على ذوي الدخل المرتفع فإن ذلك لن يؤثر على استهلاكهم المرتفع أصلاً ولكن سوف يؤثر على مدخراتهم مع عدم تغير إنفاقهم الاستهلاكي وبقاءه بنفس المستوى.

2. الإنفاق الحكومي: يؤثر حجم وكيفية توزيع الإنفاق الحكومي على النشاطات المختلفة داخل الدولة، إضافةً إلى أن التأثير على نشاط معين سوف يؤثر على الأنشطة الأخرى المرتبطة به، قد يكون الإنفاق الإجمالي ثابت أي بدون زيادة أو نقصان ولكن إعادة توزيعه على الأنشطة الاقتصادية له أثر كبير وعلى سبيل المثال يتم خفض الإنفاق على الطرق والإنشاء وزيادة ماتم خفضه في هذا النشاط لصالح نشاط التعليم مثلاً ولذلك فإن لتوزيع الإنفاق دور كبير، وقد يكون في زيادة الإنفاق على نشاط معين على حساب آخر فيه تحفيز للاقتصاد، ومثال آخر وهو أن يتم خفض الإنفاق على التعليم وتحويل ماتم خفضه لإيجاد نشاطات استثمارية تستوعب البطالة، وعليه فإنه في حالة عدم رفع الإنفاق الكلي فإن الإنفاق على نشاط معين يكون على حساب نشاط آخر، ويتم رسم هذه السياسة حسب متطلبات وخطط الدولة.

3. الدين العام: يعتبر حجم الدين العام ومقدار نموه وكيفية الحصول عليه مهمة من ناحية السياسة المالية للحكومة فهي تؤثر على الوضع الاقتصادي العام في الدولة، كما أنه في نفس الوقت في حال وجود فائض فإن حجمه كذلك ومقدار نموه وكيفية استغلاله لها تأثير على الأنشطة الاقتصادية في الدولة، وعندما تقتصر الحكومة في فترة التضخم النقدي أي بيعها للسندات الحكومية على الجمهور فإنه سوف يكون هذا البيع على ذوي الدخل المتوسطة والكبيرة، وهذه السياسة قد تسبب انخفاض الاستهلاك (إنفاقهم الاستهلاكي)، وكذلك عندما يتعذر على الحكومة تلافي العجز في فترة التضخم فإنها يجب أن تنتهج سياسة لتقليل الضغوط التضخمية عن طريق تخفيض الاستهلاك. أما في فترة الركود الاقتصادي في الدولة فإنه عند حدوث عجز تلجأ لتمويله من المؤسسات المالية وذوي الدخل العالية والذين لا يؤثر إقراضهم للحكومة على إنفاقهم الاستهلاكي مما قد يفاقم المشكلة إذا كان تمويل الدين في فترة الركود من طبقة قد ينخفض استهلاكهم وبدوره فإن انخفاض الاستهلاك غير مرغوب في فترات الركود.

12-1-2 أهم ملامح القطاع المصرفي السوداني

- يرجع تاريخ قيام القطاع المصرفي السوداني إلى أوائل القرن الماضي عندما قامت بعض المصارف العالمية بفتح فروع لها مثل بنك باركليز في العام 1903م ويمكن تلخيص أهم خصائص ومكونات القطاع المصرفي السوداني فيما يلي:⁽¹⁾
- يتكون القطاع المصرفي السوداني من تركيبة معقدة من المصارف التجارية والمتخصصة ومصارف الاستثمار ومؤسسات مالية غير مصرفية وصناديق استثمار عامة ومتخصصة ويتميز القطاع بأنه يقوم بكامله على أساس النظام المصرفي الإسلامي في كل عملياته.
 - تختلف طبيعة الملكية من مصرف لآخر منها الحكومي ومنها المملوك للقطاع الخاص المحلي ومنها المشترك بين الحكومة والقطاع الخاص المحلي والمشارك بين القطاعين الخاص المحلي والأجنبي ومنها فروع البنوك الأجنبية.
 - للقطاع المصرفي السوداني إرث تاريخي ترك بصماته في تطور هذا القطاع حيث بدأ كفروع لبنوك أجنبية من دول مختلفة (أوربية وعربية وآسيوية) وبأنظمة محاسبية وهياكل مختلفة وطرق للإدارة متباينة، ثم تلي ذلك عمليات التأميم و ثم عمليات الدمج لأسباب وأهداف متباينة مما كان له أثر واضح في هياكل وأنظمة هذه المصارف وطبيعة المشاكل والمصاعب التي تعاني منها.
 - مر القطاع المصرفي السوداني بمراحل مختلفة من محاولات الإصلاح بعضها إصلاحات جزئية عن طريق دمج بعض البنوك المملوكة للدولة وبعضها إصلاحات قانونية مثل قانون البنوك والإدخار وقانون تشجيع الاستثمار في فترة السبعينات ثم قانون تنظيم العمل المصرفي وبرامج توفيق الأوضاع والسياسة المصرفية الشاملة لإعادة هيكلة وتطوير القطاع المصرفي.
 - ظل كل القطاع المصرفي يعمل بالنظام التقليدي وفي السبعينات قامت بعض البنوك على الأساس الإسلامي بحيث أصبح النظام مزدوجاً مع وجود مصارف إسلامية ومصارف تقليدية وفي عام (1984م) كانت أولى إجراءات أسلمة القطاع المصرفي وتحويله من النظام التقليدي إلى النظام الإسلامي وفي العام (1991م/1992م) بدأت خطوات تعميق الأسلمة الحالية ويعمل القطاع المصرفي السوداني بأكمله وفق النظام الإسلامي بما في ذلك البنك المركزي.
 - مرت علاقة المصارف مع بنك السودان المركزي بمراحل تميزت في المرحلة الأولى بالتحكم الشديد والتدخل المباشر تخللتها فترات الانفتاح والتحرير النسبي وفي الفترات الأخيرة تركز دور بنك السودان المركزي في إعلان السياسات ومتابعة ومراقبة الأداء عن طريق الآليات غير المباشرة وإبتعد البنك المركزي كثيراً عن التدخل المباشر والتحكم الشديد.

المبحث الثاني

النقد الأجنبي المفهوم والسياسات

تطور مفهوم النقد الأجنبي مع ظهور الشركات الأجنبية والبنوك ذات المراكز المالية القوية كإحدى مظاهر العولمة الاقتصادية ومع تنامي نشاط حركة التجارة الدولية وازدياد معدلات انتقال وهجرة رؤوس الأموال خصوصاً بعد نجاح بعض الدول في تهيئة مناخ استثمارها، ل يأخذ معنى أكبر يشمل بالإضافة للعملة

¹ . ورقة بعنوان تجربة السودان في مجال السياسة النقدية - د عبد المنعم القوصي.

الأجنبية، الأرصدة والشيكات والتحويلات والحوالات المصرفية المقومة بعملات أجنبية والقبالة للصرف.⁽¹⁾

يقصد بالنقد الأجنبي أيضاً العملة الأجنبية الورقية القابلة للتحويل والتي يعلن البنك المركزي-في أي دولة-من وقت لآخر أنها قابلة للتحويل بما يعادلها من العملة المحلية أو العملات الأخرى.⁽²⁾

عُرفت العملات الأجنبية المتوفرة لدولة ما بأنها موجودات هذه الدولة من عملات الدول الأخرى والتي تشمل أوراق النقد الأجنبي والودائع تحت الطلب ولأجل بعملات هذه الدول بالإضافة إلى السندات الحكومية والذهب وحقوق السحب الخاصة التي يحددها صندوق النقد الدولي، كما أنها تشمل بالإضافة إلى موجوداتها من عملات الدول الأخرى-أي التزامات مالية على الدول والهيئات الدولية والإقليمية يمكن تحويلها إلى نقود جاهزة تامة السيولة.⁽³⁾

1-2-2 دواعي التعامل بالنقد الأجنبي

تظهر أهمية التعامل بالعملات الأجنبية كنتيجة حتمية لعمليات التجارة الدولية والعلاقات بين الدول التي يترتب عليها دفع جزء من مستورداتها من السلع والخدمات ورؤوس الأموال بعملات أخرى غير عملتها الوطنية، وقبض جزء من قيمة صادراتها من هذه السلع والخدمات ورؤوس الأموال بعملات أخرى غير عملتها الوطنية الأمر الذي يحتم خلق أسواق لتبادل العملات الأجنبية والتعامل بها، وتتم معظم المدفوعات الخارجية للدول عادة بعدد محدود من العملات الأجنبية والتي تسمى بالعملات الرئيسية، وتعتمد قدرة الدول على الإستيراد بتوفر العملات الأجنبية. من هنا كان اهتمام هذه الدول بزيادة صادراتها التي تمثل المصدر الرئيسي لتحصيل النقد والعملات الأجنبية والحيلولة دون تدهور معدلات تبادلها حتى تظل مقدرتها على الإستيراد مرتفعة بمعنى أنه كلما زادت نسبة صادراتها كلما زادت الحصيلة المستحقة من النقد الأجنبي كلما كانت هذه الدول أقدر على زيادة مستورداتها واستثماراتها ومن ثم زيادة معدل النمو الاقتصادي. أهمية العملات والنقد الأجنبي لأي دولة والتعامل فيها يرجع لسبب أن جميع المعاملات التي تتعدى حدودها الجغرافية لا تتم بعملتها الوطنية ومن ثم ينشأ مبدأ الاهتمام بالنقد الأجنبي والتعامل فيه. وباعتبار أن العملة الوطنية لكل دولة لا تقبل بالضرورة كأساس في المبادلات الدولية فقد قامت الحاجة إلى سوق الصرف الأجنبي حيث تباع وتشترى العملات الأجنبية وهذا بسبب:

- المعاملات التجارية الدولية.
- الاستثمارات الأجنبية.
- دفع الفوائد على القروض الأجنبية.
- المساعدات الأجنبية.
- معاملات دولية أخرى (الطلاب الذين يدرسون بالخارج-الموظفين بالسفارات).

2-2-2 المقصود بسياسات النقد الأجنبي

إن تشعب وتنوع علاقات الدول فيما بينها من حيث المعاملات التجارية المنظورة وغير المنظورة سلعاً كانت أم خدمات يستدعي تقويم عملاتها ومقابلتها بعضاً ببعض بغرض تحديد أسعار خدماتها وهذا مهم ومطلب ضروري لإتمام تلك المعاملات وتسوية المدفوعات وربما في غياب ذلك يصحح الأمر أكثر صعوبة أن لم يكن مستحيلاً، وحتى تستطيع تلك الدول الحصول على إحتياجاتها-مستورداتها-من العالم الخارجي لابد لها من تنمية أرصدها من النقد الأجنبي لتتمكن من تنفيذ ذلك

1 . جمهورية السودان، لائحة تنظيم التعامل بالنقد الأجنبي لسنة 1999م.

2 . جمهورية السودان، لائحة تنظيم أعمال الصرافة لعام 2002م.

3 . مروان عوض، العملات الأجنبية الاستثمار والتمويل، ط 2، (عمان، 1988)، ص 26.

وهذا يقود لضرورة صياغة سياسات وموجهات وقرارات تعمل على تسهيل جميع العملات الأجنبية وتنظيم التعامل بها وترشيد استخدامها وفقاً لأولويات الدولة وبما يحافظ على إتزان ميزان مدفوعاتها أو اختلاله لصالحها معبراً عن حدوث زيادة متحصلاتها من النقد الأجنبي عن مدفوعاتها والتزاماتها.⁽¹⁾

2-2-3 تعريف سياسات النقد الأجنبي

تُعرف سياسات النقد الأجنبي بأنها (ذلك الكم من القوانين والضوابط والتوجيهات والإرشادات واللوائح والمنشورات التي تصدرها البنوك المركزية-عادة- لتنظيم المعاملات التي يتم تسويتها بالنقد الأجنبي والأطراف المتداخلة فيها على المستويين المحلي والخارجي، حيث تمتد تلك الإجراءات لتصل جهات عدة) فتعمل سياسات النقد الأجنبي على تحقيق الآتي:

- تحديد القنوات التي يصرح لها بمزاولة تداول العملات الأجنبية بيعاً وشراءً مثل البنوك والصرافات وأسواق النقد الأجنبي داخل الدولة.
- بيان أسس وضوابط فتح وإدارة حسابات الاستثمار والإدخار الحرة والخاصة بالنقد الأجنبي.
- وضع الأسس التي تحكم كيفية تحديد أسعار صرف العملات الأجنبية مقابل العملة الوطنية داخل سوق النقد الأجنبي.
- توضيح إجراءات تسجيل رؤوس الأموال الواردة والصادرة والقروض بالنقد الأجنبي.
- التأثير والتدخل في سوق النقد الأجنبي-سوق صرف العملة-إذا دعت الضرورة لذلك مثل استخدام نظام الرقابة على الصرف ووضع القيود على حركة تداول العملات الأجنبية إذا كانت الدولة تعاني من شح موارد النقد الأجنبي.
- وضع الضوابط العامة التي تحكم إجراءات الصادر من تحديد لأنواع السلع والخدمات ذات الأولوية في التصدير والتي تدر عوائد سريعة ومجزية من النقد الأجنبي وتوضح طريقة الدفع وكيفية متابعة حصيلة الصادر من العملات الحرة.
- وضع الضوابط التي تحكم إجراءات الإستيراد وتوضح السلع ذات الأولوية في الإستيراد وكيفية منح التمويل وشروطه لأغراض الإستيراد وما هي الطرق المثلى لإتمام وتسوية الإلتزامات المالية.
- فرض العقوبات والجزاءات على الجهات التي لا تلتزم بتوجيهات سياسات النقد الأجنبي.

مفهوم سياسات النقد الأجنبي واسع بحيث يصعب حصره في مفهوم واحد دون التطرق إلى مفاهيم أخرى ولأنها سياسات توجه للتأثير في أبعاد عديدة ومتنوعة على الرغم من أن محورها الأساسي هو ضبط وتنظيم التعامل بالنقد الأجنبي ووضع تلك المعاملات في خدمة الاقتصاد القومي.

2-2-4 استخدام النقود في المعاملات الاقتصادية الدولية

تستخدم النقود في المعاملات الاقتصادية الدولية لنفس الاعتبار الذي تستعمل من أجله في المعاملات الداخلية. لكن استعمال النقود في المعاملات الدولية يصطدم بمشكلتين:

- عدم وجود وحدة نقدية مشتركة يتخذها المتعاملون أساساً للحساب.
- الجهاز الذي تتم في إطاره المدفوعات الدولية.

2-2-5 آلية تحويل عملة وطنية إلى عملة أجنبية

يستطيع رجال الأعمال لو كان نظام النقد الدولي بعيداً عن تدخل الدول أن يحصلوا على العملات الأجنبية اللازمة لعقد الصفقات التجارية بين المصدر الأجنبي والمستورد الوطني، وذلك عن طريق البنوك الوطنية التي تتعامل مع البنوك

¹ . ورقة بعنوان تجربة السودان في مجال السياسة النقدية - د عبد المنعم القوصي.

الأجنبية أو التي لها فروع في الخارج، إذ يمكن في هذه الحالة للبنوك الوطنية أن تقوم بعملية تحويل العملة الوطنية إلى أخرى أجنبية للحصول على العملات التي يمكن بموجبها دفع قيمة العمليات التجارية في الخارج. وتنطوي آلية هذا التحويل من البنوك الوطنية (بنوك البلد المستورد) إلى البنوك الأجنبية (بنوك البلد المصدر) على نحو ما يلي بيانه من تدابير مصرفية:

- تفتح البنوك الوطنية بالسودان كبلد مستورد إعمادات لدى البنوك الأجنبية في البلد المصدر بقيمة الصفقة (أو الصفقات) التجارية التي كان العملاء السودانيون قد عقدوها مع المصدرين.
- يدفع العملاء السودانيون للبنوك الوطنية قيمة الصفقة (أو الصفقات) التجارية بالجنيه السودانية.
- تقوم البنوك الوطنية بالسودان (بنوك البلد المستورد) بدورها عن طريق إعماداتها المصرفية في البنوك الأجنبية (بنوك البلد المصدر) بسداد قيمة ما أصبح في حوزتها من جنيه سودانية بالعملية الأجنبية.
- يحصل المصدرون الأجانب على قيمة الصفقات التجارية بالعملية الأجنبية (الدولار مثلاً) من البنوك الأجنبية (بنوك الولايات المتحدة) التي كانت البنوك الوطنية بالسودان قد سددت لها قيمة هذه العملة عن طريق الإعمادات المصرفية. وهكذا يصبح لعملية تحويل العملة الوطنية إلى عملة أجنبية أربعة أطراف وهي: (مصدر أجنبي-مستورد وطني-بنك أجنبي-بنك وطني). وهنا يكون الإعتماد الصادر هو أداة تحويل العملة الوطنية إلى عملة أجنبية سداد لدين المصدر الأجنبي لدى المستورد الوطني.

2-2-6 الرقابة على سعر الصرف

الرقابة على سعر الصرف هي نوع من الإشراف الحكومي المنظم على عرض وطلب العملات الأجنبية، والهدف من وراء ذلك هو تعبئة موارد القطاع الأجنبي والتأثير في أسعارها وتنظيم تقلباتها واتجاهاتها حسب سوق الصرف الخارجي وحسب السياسة الاقتصادية الواجب تطبيقها، وغالباً ما تلجأ الدولة إلى إتباع سياسة الرقابة على الصرف عندما تصبح تعاني من عجز في ميزان المدفوعات. في ظل الرقابة على سعر الصرف تصبح الخزنة العامة أو البنك المركزي هي الجهة المخولة قانوناً لبيع وشراء العملات الأجنبية، وهذا يعني تسليم حصة الدولة من النقد الأجنبي إلى السلطات النقدية للدولة، والتي تحتكر بدورها سلطة توزيع هذه الحصيلة بين الإستخدامات المختلفة والتي تقوم بدورها بتحديددها وفقاً لسلم محدد من الأولويات. لقد ظهرت سياسة الرقابة على الصرف في بداية الأزمة الاقتصادية الكبرى في بعض دول أوروبا الوسطى، وانتشرت في معظم دول العالم بعد الحرب العالمية الثانية. ولقد تعددت الصور التي اتخذتها الرقابة على سعر الصرف في أهدافها وفي وسائلها في الزمان والمكان.

2-2-7 مميزات الرقابة على سعر الصرف

من خصائص الرقابة على سعر الصرف هي كون السلطة المشرفة على النقد الأجنبي تمارس صفة المحتكر الوحيد لبيعه وشراءه للمقيمين. وباعتبار أن عمليات المضاربة تنعدم في ظل الرقابة على سعر الصرف فإن السلطة المشرفة تستطيع أن تميز بين أسعار العملات الأجنبية المختلفة، كما أنها تلجأ إلى شراء النقد الأجنبي بسعر صرف معين وتبيعه بسعر آخر، وقد تطبق الدولة أحياناً عدة أسعار للصرف بغية تحقيق أهداف اقتصادية وسياسية.

2-2-8 أهداف الرقابة على سعر الصرف

- حماية الصناعات المحلية من المنافسة الأجنبية.
- منع تحويل رؤوس الأموال إلى الخارج.

- رقابة وحماية الاقتصاد الوطني من موجات الكساد الخارجية.
- الحصول على موارد مالية لخزينة الدولة.
- إعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات.

2-2-9 سياسة تخفيض قيمة العملة

- يقصد بتخفيض قيمة العملة الوطنية في سوق الصرف أن تقرر الدولة تخفيض عدد الوحدات من النقد الأجنبي المعادل لوحدة النقد الوطنية، أيضاً الوصول إلى القيمة الحقيقية للعملة في ظل الإعتماد على الإستيراد في زيادة السلع. وتلجأ الدولة إلى تخفيض عملتها لتحقيق أهداف معينة:
- إعادة التوازن لميزان المدفوعات، حيث أن تخفيض قيمة العملة يؤدي إلى زيادة الصادرات وانخفاض الواردات مما يؤدي إلى تقليص العجز أو تلاشيته وفق شروط معينة.
- تحقيق سياسة توسعية في الداخل بزيادة التشغيل والإنتاج في الأنشطة المرتبطة بالتصدير.
- المحافظة على دخول بعض المصدرين بهدف إستمرار الإنفاق النقدي الداخلي باعتباره أحد أهم العوامل الأساسية لتجنب آثار إنكماشية نتيجة انخفاض أرباح المصدرين بالعملة الوطنية.

2-2-10 شروط نجاح وتحقيق أهداف سياسة تخفيض قيمة العملة

- أن يكون طلب الدولة على الاستيراد الأجنبي مرناً.
- أن يتميز الجهاز الإنتاجي الوطني بالمرونة الكافية.
- تخفيض العملة يحتاج إلى زيادة الإنتاج.

2-2-11 الآثار الاقتصادية لتخفيض قيمة العمل الوطنية

- يؤدي تخفيض قيمة العملة إلى ارتفاع أسعار السلع المحلية في حالة عدم مقدرة البلد علي زيادة الإنتاجية والإعتماد علي الإستيراد.
- ضعف مقدرة المصدرين علي التصدير.
- يؤدي التخفيض إلى جعل شروط التبادل الدولي في غير صالح الدولة إذا لم يكن هذا التخفيض متزامناً مع انخفاض حقيقي في نفقات الإنتاج.
- زيادة صادرات الدولة وبالتالي عوائدها من النقد الأجنبي مرهون بصورة أساسية بمدى مرونة الطلب الدولي على السلع الوطنية.
- يفترض أن يؤدي تخفيض قيمة العملة إلى انخفاض أسعار السلع الوطنية مقومة بالعملة الأجنبية مما يؤدي إلى زيادة الصادرات وبالتالي زيادة عوائد الدولة من النقد الأجنبي، إلا أن التخفيض قد يؤدي إلى نتائج عكسية في الدولة التي تعتمد بصورة أساسية علي السلع المستوردة .
- تلجأ الدول الأخرى إلى إتباع نفس السياسة مما يؤدي إلى تقليص المعاملات الدولية ولذا يجب حساب إيجابيات وسلبيات هذه السياسة قبل اتخاذ القرار.

2-2-12 العلاقة بين الدولار والذهب

بدأت العلاقة بين الدولار والذهب منذ العام (1929م) بعد إنهيار وول ستريت وإنطلاق شرارة الكساد العالمي والحرب العالمية الثانية، خلال تلك الحرب قامت الحكومة الأمريكية المصدرة للأسلحة والذخائر إلى جميع حلفائها برفض أن يدفع لها حلفائها بالعملة بل الدفع سوف يكون بالذهب، وبحلول العام (1945م) أصبح 80% من الذهب في العالم مكديساً في خزائن الولايات المتحدة الأمريكية، ليصبح الدولار العملة الاحتياطية العالمية التي لا جدال فيها بل وأنها أصبحت تعامل في جميع أنحاء العالم كأنها أكثر أماناً من الذهب، وأصبحت الدول الأخرى تكديس احتياطياتها بالدولار أكثر من أي شيء آخر حتى وصل المطاف إلى أن تصل 66%.

من إجمالي الثروة في العالم بالدولار الأمريكي، مما جعل الولايات المتحدة تطبع جبال من الدولارات بدون غطاء من الذهب وتستورد كميات متزايدة من السلع الأساسية، وتمول الكثير من الحروب في الخارج، وذلك كله بالمجان ولم يؤثر في وقته على معدل التضخم في الولايات المتحدة كون الإنفاق مركز في الخارج. حَرَجَت الولايات المتحدة الأمريكية منتصرةً عسكرياً من الحرب العالمية الثانية وأرادت أن تستثمر إنتصارها العسكري وتحوله إلى غنائم مالية اقتصادية فجمعت (730 ممثلاً عن (44 دولة من الحلفاء، في نيوهامشير بأميركا في يوليو من العام (1944م) في مؤتمر عرف بعد ذلك بمؤتمر النقد الدولي «بريتون وودز» أو ما يسمى مؤتمر الأمم المتحدة النقدي والمالي، والذي انعقد بُنْزِل (فندق) «ماونت واشنطن»، وقد تمخض عن هذا المؤتمر الآتي:

- وضع أسس النظام المالي العالمي بعد الحرب العالمية الثانية، والذي سحب الذهب من أيدي الناس وجعلهم يتعاملون بالورق لتذوق شعوب الأرض مرارة قراراتها غير المدروسة الغيبة.
- تعهدت الولايات المتحدة الأمريكية أمام دول العالم بأن من يسلمها خمسة وثلاثين دولار تسلمه تغطية الدولار من الذهب وهي أوقيه من الذهب.⁽¹⁾

13-2-2 ماذا نتج عن إتفاقية بريتون وودز

- صار الدولار يسمى عملة صعبة.
- صار العالم كله أفراداً ودولاً تثق في الدولار باعتباره عمله للتداول.
- صارت شعوب العالم مطمئنةً إلى أنَّ الولايات المتحدة سوف تسلمها ما يقابل الدولارات من الذهب
- حوَّلت أمريكا نصرَها العسكريَّ إلى طريقةٍ لجمع ذهب العالم.
- ربح الدولار مركزاً لم يحلم به بعد أن تخلت شعوب الأرض عن الذهب إلى الدولار، لأنها صدَّقت بأنه عملة صعبة ليست مثل الذهب.
- تحول ثقل ومركز الاقتصاد العالمي من هيمنة أوروبا إلى الولايات المتحدة الأمريكية.
- ترتب عن إتفاقية بريتون وودز بأن بدأت دول العالم تجمع في خزائنها أكبر قدر من الدولارات.

إستمر الوضع على هذا حتى خرج الرئيس الأمريكي نيكسون فجأة على العالم وإنتكس، وفاجأ سكان الكرة الأرضية أفراداً وحكومات بأن الولايات المتحدة لن تسلم حاملي الدولار ما يقابله من ذهب وأن الدولار سَيُعَوِّمُ أي ينزل في السوق تحت المضاربة وسعر صرفه يُحدِّدُه العرض والطلب. حينها قالوا بأنه تم إغلاق نافذة مبادلة أمريكا دولاراتها بما يقابلها من ذهب وكان ذلك القرار من الرئيس الأمريكي نيكسون. وبهذا إنهار في العام (1971م) النظام المالي الذي بنَّت عشرات من الدول اقتصادها عليه على وعد من أمريكا بتحويل كل خمسة وثلاثين دولاراً إلى ما يقابلها من الذهب.

مالذي جعل الرئيس الأمريكي نيكسون يتصرف هذا التصرف ويخلف وعد الولايات المتحدة الأمريكية أمام العالم دون أدنى إنذار بمعنى من الذي إستفاد من هذا القرار...؟

- صناع القرار في أمريكا الذين جمعوا الذهب قبل قرار رئيس الولايات المتحدة بمعاونة مستشاريه لمعرفتهم بصدور القرار.
- كانت أمريكا تطيع دولارات بدون ذلك الرصيد من الذهب لتغطية نفقات حربها على الإرهاب الفيتنامي.

¹ . http://en.wikipedia.org/wiki/Fiat_currency

ماذا نتج عن قرار الرئيس الأمريكي نيكسون في العام (1971م) وإنهيار مؤتمر (بريتون وودز) وإنفلات طباعة النقود عن الارتباط بالذهب...؟ صارت الدول تطبع النقود دون وجود تغطية محددة من الذهب، بمعنى أنه (لو كان عندك قطعة أرض وبعثتها وكتب لك المشتري ادفعوا لحامل هذه الورقة أو حامل هذا الشيك مبلغاً قدره "أقرره مستقبلاً" هل تقبل هذا الشيك...؟ الجواب لا، لكنك عندما تباع أرضك وتستلم دولارات وتحفظ بها على شكل دولارات ولا تحولها إلى ذهب مباشرة كأنك بعت أرضك ورضيت بذلك الشيك لأن قيمة هذه الورقة الخضراء التي إسمها دولار يتغير.

الدولار وكل العملات الورقية تفقد جزءاً من قيمتها عبر السنين كيف ذلك...؟ وفيه الذهب التي كانت تباع بحوالي (35) دولار بعد مؤتمر «بريتون وودز» في العام (1944م) اليوم تباع وفيه الذهب نفسها بأكثر من (1250) دولار، هذه عقوبة من تخلى عن الذهب وجعل أرصدته من الورق.

14-2-2 العلاقة بين الدولار والنفط

كان على الولايات المتحدة أن تجد طريقة لبقية العالم على الإعتقاد والإيمان بي ورقة الدولار، وكان الحل في النفط. إذ استطاعت الولايات المتحدة بنفوذها أن تقنع منظمة البلدان المصدرة للنفط ببيع النفط مقابل الدولار فقط، وأنقذ الدولار من الأزمة. وكان على البلدان الأخرى الإستمرار في إبقاء الدولار لشراء النفط الذي تحتاجه. ولتتمكن الولايات المتحدة من شراء النفط في جميع أنحاء العالم مجاناً مرة أخرى، وزاد تألق الدولار وسيطرته على الاقتصاد، إذ أصبح أكثر من أربعة أخماس جميع معاملات النقد الأجنبي ونصف صادرات العالم مقومه بالدولار، بالإضافة إلى ذلك كل قروض صندوق النقد الدولي مقومه بالدولار.

هذا النظام يجعل من الدولار الأمريكي العملة الاحتياطية العالمية في تجارة النفط ويبقى الطلب على الدولار متزايد، وهذا ما يمكن الولايات المتحدة من الإستمرار في طباعه الدولار مقابل لا شيء لتمويل زيادة الإنفاق العسكري والإنفاق الإستهلاكي على الواردات، ولا توجد أي نظرية للحد من كمية الدولارات التي يمكن أن تكون مطبوعة وذلك للآتي:

- لا يوجد منافسون للولايات المتحدة الأمريكية.
- كل أو معظم الدول على ثقة في الدولار الأمريكي.

المبحث الثالث

تعريف سعر الصرف وأنواعه

تأتي أهمية سعر الصرف في حاجة الاقتصاد الوطني لأي دولة من العملات الأجنبية باعتبارها المصدر الرئيسي لاحتياجات الدولة وتمويل وارداتها وسداد التزاماتها

تجاه العالم الخارجي. كذلك تنبع أهمية نظم سعر الصرف في الدول الناشئة من الدور الذي تلعبه تلك النظم في المساهمة في إنجاح برامج الإصلاح الاقتصادي على المدى القصير من جانب والعمل على استمرار نتائج سياسات التحرير الاقتصادي على المدى الطويل من جانب آخر. وتؤثر سياسات سعر الصرف تأثيراً مباشراً في تخفيض معدل التضخم وتخفيض التكلفة الحقيقية للإصلاح الاقتصادي والتصحيح الهيكلي بالنسبة للقطاعات المختلفة. ومن أهم العوامل الاقتصادية والمالية التي تحدد سعر الصرف درجة الانفتاح على العالم الخارجي وهيكل الواردات والصادرات وحركة تدفق رؤوس الأموال من وإلى الدولة.⁽¹⁾

1-3-2 مفهوم وتعريف سوق الصرف

- هو مكان تلاقي عرض وطلب مختلف العملات ومن خلاله يتم تحديد سعر صرف العملة الوطنية مقابل العملات الأخرى. أو هو الوعاء الذي تتم فيه كل الصفقات العالمية سواء تعلقت بالتجارة الدولية أو بتدفق رؤوس الأموال، ومما تجدر إليه الإشارة أن سوق الصرف غير محدد المكان فهو يتوزع على كل المراكز المالية، عبر الشبكات المعلوماتية والكوابل الهاتفية للبنوك والمؤسسات المالية.⁽²⁾

- هو السوق الذي تنفذ فيه عمليات شراء وبيع العملات الأجنبية ولا يوجد مكان محدد لهذه الأسواق ففي العادة تتم العمليات بين البنوك بواسطة أجهزة تداول إلكترونية أو معلوماتية مرتبطة فيما بينها عن طريق شبكات الاتصال أو أقمار صناعية، يتم إنشاؤها من قبل شركات الخدمات المالية مثل (Reutiers) وتعمل على مدار 24 ساعة، وهذا نتيجة اختلاف التوقيت في هذه الأسواق فعندما تغلق الأسواق في الولايات المتحدة تبدأ أسواق طوكيو بالعمل وبعد ذلك بساعتين تفتح أسواق هونغ كونغ وسنغافورة وبعدها بساعتين تبدأ أسواق نيودلهي بالعمل لتليها بعد ذلك أسواق البحرين والشرق الأوسط وبعدها بساعتين تبدأ الأسواق الأوروبية في العمل وأسواق طوكيو في الإغلاق، وفي منتصف ساعات عمل الأسواق الأوروبية تبدأ الأسواق الأمريكية في العمل.⁽³⁾

2-3-2 تعريف سعر الصرف

يعرف سعر الصرف بأنه معدل تبادل العملات الأجنبية مقابل العملة الوطنية، أي هو سعر العملة المحلية بالنسبة للعملة أو العملات الأجنبية، وهو سعر نسبي ترتبط به العملات المختلفة. كما يعبر سعر الصرف عن العلاقة العكسية لأسعار السلع والخدمات بين الدولة المعنية والدول الأخرى.

3-3-2 أنواع سعر الصرف

من السمات الأساسية لنظام النقد العالمي، أن أسعار صرف عملات الدول الصناعية الرئيسة معومة وتتعرض للتقلبات، انعكاساً للظروف والسياسات الاقتصادية لتلك الدول، أو ظروف أسواق النقد العالمية، والتي تتأثر بدورها بعوامل اقتصادية وسياسية عديدة، وإن ظهر اتجاه يتسم بالمحافظة على استقرار أسعار الصرف ضمن تكتلات إقليمية كما في البلدان الأوروبية. وفي ظل هذا النظام تواجه الدول النامية خيارين:

- الخيار الأول: تعويم عملاتها مقابل العملات الأخرى.
- الخيار الثاني: تثبيت قيمة عملاتها إلى عملة رئيسة أو سلة من العملات

¹ . سلسلة بحثية تصدرها الإدارة العامة للبحوث والإحصاء - بنك السودان المركزي - الإصدار رقم (7) ديسمبر 2005م - حيدر عباس حسين - مصطفى إبراهيم عبد النبي - سلمى محمد صالح يحيى .

² . تقنيات البنوك - د/ الطاهر الأطرش - ديوان المطبوعات الجامعية - الجزائر (2005) الطبعة الخامسة ص 109.

³ . المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية - د/ عبد المجيد قدي - ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر. 2003/2004 ص 108 - 109.

بعد انهيار نظام (بريتون وودز) في العام 1971م القائم على سعر التعادل جرى تبني نظم أسعار صرف أكثر مرونة والتي أقرها صندوق النقد الدولي.⁽¹⁾ وتصنف نظم الصرف المتاحة والمطبقة عملياً في الوقت الحاضر في خطين رئيسيين يشتمل كل منهما على عدد من الصيغ وهما:⁽²⁾

- نظم أسعار الصرف الثابتة
- نظم أسعار الصرف المرنة

وعلى الرغم من أن العديد من البلدان ما يزال ينتهج نظم أسعار الصرف الثابتة أو غيرها من أنواع أنظمة الصرف، فقد ازداد عدد الدول التي اعتمدت نظاماً أكثر مرونة، ومن المرجح استمرار هذا الاتجاه نظراً لما توفره النظم المرنة من حماية أفضل ضد الصدمات الخارجية وما تحقّقه من استقلالية أكبر في السياسة النقدية. قامت البنوك المركزية في العام (1960م) بتغيير أسعار صرف عملاتها حيث تم انتهاز هذا النظام والذي بموجبه تمكنت البنوك المركزية بأن تتدخل وتعديل سعر صرف عملاتها إذا اتضح أن ذلك السعر ليس هو السعر الواقعي أو سعر التوازن.

1. نظم أسعار الصرف الثابتة

نظم أسعار الصرف الثابتة هي عبارة عن أسعار صرف مثبتة إما إلى عملة واحدة إذ تثبت الدول عملتها إلى عملة دولية رئيسة دون تعديلات إلا في حالات نادرة وتعلن مسبقاً مقدار التعديل مقابل عملة الارتكاز. أو تثبت الدولة سعر صرف عملتها إلى سلة من العملات.⁽³⁾

تاريخياً ساد نظام تثبيت العملات مقابل بعضها بعضاً بهامش تغيير لا يتجاوز 1% في اتفاقية (بريتون وودز)، ثم عدل هامش التغيير في العام 1971م ليصبح 4.5% صعوداً وهبوطاً لتلافي انهيار النظام إلا أن ذلك لم يسعفه من الاستمرار طويلاً. وهذا النظام يبقي سعر صرف العملة المحلية ثابتاً مقابل عملة التثبيت أو مقابل سلة من العملات ويسير معها (هبوطاً أو صعوداً) مقابل العملات الأخرى. يتيح هذا النظام للمنتجين القدرة على تحديد الكميات التي يرغبون في إنتاجها في ضوء تقديرهم للأرباح المتوقعة على أساس السعر الثابت للعملة المحلية مقابل العملة الأجنبية وكذلك الضمانة للمستثمرين بتحويل أرباح استثماراتهم سواء من العملة المحلية أو العكس بسعر صرف ثابت.

إلا أن من مساوئ هذا النظام أنه يعكس الأوضاع الاقتصادية السيئة لدولة عملة التثبيت إلى العملة المحلية، كما أنه يفرض على السلطات النقدية الاحتفاظ باحتياطات كبيرة من العملات الأجنبية للحفاظ على حدود تثبيت العملة، مما يشكل عبئاً كبيراً على تلك السلطات لإدارة وتجميع تلك الاحتياطات، وربط الدولة لعملتها يعني أن المستثمرين يبحثون عن الدولة ذات سعر الفائدة الأعلى للاستثمار، مما يعني تقييد الدولة لحركة رؤوس الأموال وتعطيل فعالية السوق في حالة استخدام أنظمة الصرف الثابتة. عمل هذا النظام بكفاءة عالية

1 . تقنيات البنوك - د/ الطاهر الأطرش- ديوان المطبوعات الجامعية - الجزائر (2005) الطبعة الخامسة ص 109.

2 . التحرك نحو مرونة سعر الصرف : كيف، ومتى، وبأي سرعة - دوتاغوبتا، روبيا، فرنانديز، غيلدا ، كاركاداغ ، وسيم ، قضايا اقتصادية ، صندوق النقد الدولي الولايات المتحدة الأمريكية 2006م ، ص 15 .

3 . سلسلة بحثية تصدرها الإدارة العامة للبحوث والإحصاء - بنك السودان المركزي - الإصدار رقم (7) ديسمبر 2005م - حيدر عباس حسين - مصطفى إبراهيم عبد النبي - سلمى محمد صالح يحيى.

قبل العام (1971م) حيث التزمت كل الدول الأعضاء في صندوق النقد الدولي بإيداع قدر محدد من عملاتها الوطنية في حساب احتياطي طرف الصندوق (صندوق الأمانات) ويتم إقراض الدول التي تواجه عجز في ميزان مدفوعاتها، كما تم طرح حقوق السحب الخاصة بعد انهيار نظام (بريتون وودز) بعد العام (1971م).

في ظل هذا النظام تحتفظ الدولة بسعر صرف محدد حيث تقوم البنوك المركزية ببيع وشراء العملات ويتم تحديد قيمة عملة كل دولة مقابل الدولار ويكون البنك المركزي على استعداد للتدخل في أي وقت للتحكم في العرض والطلب للمحافظة على قيمة عملته واستقرار سعر الصرف. وفي ظل نظام سعر الصرف الثابت يمكن للدولة أن تخفض سعر صرفها.

يؤخذ على هذا النوع من سعر الصرف أن احتفاظ الدولة بسعر صرف ثابت لفترة طويلة مع زيادة معدلات التضخم قد يؤدي إلى أن يكون سعر عملتها أعلى من السعر الفعلي. وعليه فإن الاحتفاظ بسعر أعلى للعملة من السعر الفعلي يؤدي إلى تزايد الاختلال في التوازن الخارجي ولمعالجة الاختلال تلجأ الدولة إلى سياسة تحفيز سعر الصرف كما تلجأ لاستخدام احتياطياتها من العملات الأجنبية أو الاقتراض من الخارج لسد الفجوة بين الصادرات والواردات.

تشير التجربة إلى أن الدول التي تتبع نظام سعر الصرف الثابت بطريقة مطلقة أو نسبياً مقارنة مع باقي الدول تكون عرضة لهزات اقتصادية أقل بالإضافة إلى الهزات التي تنتج عن التغير في شروط التبادل التجاري.

2. نظم أسعار الصرف المرنة

يتفرع عن أنظمة الصرف المرنة، نظامين رئيسيين هما (أنظمة الصرف الحرة وأنظمة الصرف المدارة).

1. أنظمة الصرف الحرة

تسمح الدولة في هذا النظام لقوى السوق أن تحدد سعر صرف عملتها مقابل العملات الأخرى على ضوء العرض والطلب لتلك العملات مقابل بعضها بعضاً، إذ يمثل جانب ميزان المدفوعات للدولة جانبي العرض والطلب على سعر صرف العملة مقابل العملات الأخرى.⁽¹⁾

ومن المزايا الرئيسية التي تدفع الدول لاستخدام أنظمة الصرف الحرة هو عزل الدولة عن التضخم والبطالة في الدول الأخرى، كما أن هنالك استقلالية أكبر للسلطات النقدية في الدول التي تستخدم أنظمة الصرف الحرة فهي ليست ملزمة بالتدخل للمحافظة على سعر الصرف ضمن حدود معينة. مما يعني عزل قراراتها النقدية عن هذه الحدود، والتي قد يكون لتدخلها آثار غير محمودة اقتصادياً. إلا أن استخدام الدولة لأنظمة الصرف الحرة تعمق من حجم المشاكل الاقتصادية داخل الدول التي تعاني منها، بالإضافة إلى تأثير التذبذب في أسعار الصرف على المتغيرات الاقتصادية الكلية بالدولة وعلى رغبة المستثمرين بدخول أسواق تلك الدول.

2. نظام الصرف المعموم المدار

تعديل الدولة في هذا النظام أسعار صرف عملتها مقابل العملات الأخرى بطريقة متواترة بناءً على تقدير وضع الاحتياطيات وميزان المدفوعات. وبالتالي فهي تشبه أنظمة الصرف الحرة في أنه يسمح لأسعار الصرف بالتحرك على أساس يومي إذ لا توجد حدود رسمية لسعر العملة وتشبه أسعار الصرف الثابتة في تدخل الحكومة أحياناً لمنع سير العملة باتجاه معين بشكل كبير. ويتم تحديد سعر الصرف في

¹ . إدارة العملات الأجنبية - طراد إسماعيل إبراهيم - بدون ناشر ، ط 2 ، عمان ، 2005 م ، ص

أنظمة الصرف المعومة وفق أسس ثابتة نسبياً موضوعاً ومتفق عليها بشكل مسبق، إلا أنها لا تهمل في الوقت نفسه قوي العرض والطلب.⁽¹⁾

3. نظام سعر الصرف الاسمي

هو سعر العملة الأجنبية بقيمة تماثلها من العملة المحلية وهو السعر الذي تعلنه الحكومة كسعر رسمي لعملتها مقابل العملات الأخرى. تلجأ الدولة إلى تحديد سعر صرف رسمي لعملتها لزيادة حجم صادراتها وتخفيض تكلفة شراء النقد الأجنبي أو حتى دعم الواردات من السلع وفي إعاقة بعض المعاملات التي يقوم بها القطاع الخاص في مجال الاستيراد، إلا أن استخدام سعر الصرف الرسمي ترافقه أيضاً بعض العيوب مثل تحميل الاقتصاد تكاليف عديدة من خلال إساءة توزيع الموارد الإنتاجية. ويلاحظ من التعريف أن أسعار الصرف الاسمية تعطي سعر العملة الأجنبية بقيمة تماثلها من العملة المحلية، وبالتالي فأسعار الصرف الاسمية ليست بالمؤشر الذي يعبر بشكل حقيقي عن قيمة العملة نظراً لكونه يتجاهل التضخم الحاصل بين البلد المحلي والدولة الأجنبية. ومن هنا ظهر مفهوم جديد لسعر الصرف وهو سعر الصرف الحقيقي.

4. سعر الصرف الحقيقي

يمثل سعر الصرف الحقيقي التحركات في سعر الصرف الاسمي معدلة بنسبة التضخم في بلدين مختلفين.⁽²⁾

سعر الصرف الاسمي كما أسلفنا هو سعر العملة الأجنبية بقيمة تماثلها من العملة المحلية، وتعديل أسعار الصرف الاسمية بمعدلات التضخم يعطي مؤشر حقيقي عن القوة الشرائية لأسعار صرف العملات (أي العدد الحقيقي من السلع والخدمات الأجنبية التي يمكن شراؤها بوحدة واحدة من النقد المحلي).⁽³⁾ يعد سعر الصرف انعكاساً للتغيرات في مستويات الأسعار في كلا البلدين، فارتفاع قيمة الجنيه السوداني بنسبة 1% مثلاً مع بقاء الأسعار النقدية (الاسمية) ثابتة محلياً وخارجياً يجعل البضائع السودانية أقل منافسة من البضائع الأجنبية. ولكن إذا ارتفعت في نفس الوقت أسعار البضائع الأجنبية بنسبة 2% مثلاً، فإن الصادرات السودانية تصبح في مركز تنافسي أفضل (أرخص من البضائع الأجنبية) وبالتالي عندما يكون التضخم المحلي أعلى من معدل التضخم الأجنبي، فإنه يقلل من قدرة صادرات الاقتصاد المحلي على المنافسة في الأسواق الدولية وفي نفس الوقت يجعل واردات الاقتصاد المحلي أكثر جاذبية بسبب رخصها النسبي.

5. سعر الصرف الاسمي الفعال

قد تشهد أسواق الصرف ارتفاعاً في قيمة العملة المحلية مقابل إحدى العملات الأجنبية، وفي نفس الوقت انخفاضها مقابل عملات أجنبية أخرى من ناحية أخرى لذلك فتجارة الدولة لا تكون بنفس الأهمية مع الدول الأخرى وبالتالي فإن التغيرات في قيمة العملة المحلية مقابل عملات الشركاء التجاريين الرئيسيين تعد أكثر أهمية من التغيرات التي تحدث في قيمة عملات الشركاء التجاريين الآخرين الأقل أهمية. وبسبب هذه الاعتبارات تم تطوير ما أصبح يعرف بالرقم القياسي لأسعار الصرف الاسمية الفعالة وهو عبارة عن متوسط أسعار الصرف الثنائية بين العملة المحلية وعدد من العملات الأجنبية ويستخدم هذا المتوسط لقياس قيمة العملة

¹ . اختيار نظام الصرف الأمثل للدينار الأردني (1978م - 1997م) - قادوس ، مقداد عبد الجبار حامد، رسالة ماجستير ، جامعة آل البيت ، الأردن 1999م. ص 27.

² Bishop Paul, Dixon Don , Foreign Exchange Handbook , managing risk and opportunity in global currency . market.1st ed, McGraw Hill, USA, 1992. P26

³ . Eiteman David K., Stonehill Arthur I, and Moffet Michael H, Multinational Business Finance, 10th ed, Pearson Addison Wesley, USA, 2004, p138

لفترة مختارة. وعادة ما يتم إدخال الشركاء التجاريين الرئيسيين للدول في حساب هذا المتوسط، ليعكس السعر الأهمية النسبية لكل شريك.⁽¹⁾

4-3-2 النظريات التي يقوم عليها سعر الصرف

1. نظرية المرونة السعرية

تعتبر هذه النظرية بأن سعر الصرف هو الذي يؤثر على التوازن بين قيمة الصادرات والواردات للدولة المعنية، فإذا تجاوزت قيمة الواردات الصادرات أي أن هنالك عجزاً في الميزان التجاري فإن ذلك يؤدي إلى تخفيض سعر صرف العملة المحلية تجاه العملات الأجنبية في ظل نظام سعر صرف مرّن. الأمر الذي يجعل أسعار الصادرات متدنية تجاه العالم الخارجي وأسعار الواردات مرتفعة بالنسبة للمقيمين وينتج عن ذلك ارتفاع الصادرات وانخفاض الواردات حتى مستوى التوازن في الميزان التجاري، وأن سرعة تعديل سعر الصرف تعتمد على مدى استجابة الصادرات والواردات وهو ما يعرف بالمرونة السعرية لسعر الصرف.⁽²⁾

2. نظرية المحفظة

يعتبر مدخل ميزان المحفظة إلى سعر الصرف أو إلى ميزان المدفوعات البديل للمدخل النقدي لسعر الصرف وهنالك علاقة عكسية بين سعر الصرف الحقيقي والحساب الجاري، أي أنه كلما انخفض سعر الصرف يؤدي ذلك إلى تحسن وضع الحساب الجاري. وفي ذات الوقت فإن الطلب على النقود يؤثر على كل من الدخل الحقيقي، المستوى العام للأسعار وسعر الفائدة أي أنه كلما زاد الدخل ازدادت التكلفة البديلة لحمل النقود (الودائع التي لا تحقق فوائد مثل الودائع الجارية) في محل الأصول تحقق فوائد (مثل السندات وأذونات الخزنة والودائع لأجل). عليه فإن الطلب على النقود يرتبط طردياً بسعر الفائدة وبذلك يتم تفسير التغير في سعر الصرف وفقاً للعوامل التي تحدد التدفقات النقدية والرأسمالية.

3. نظرية تعادل القوة الشرائية المطلقة

تنص هذه النظرية على أن سعر سلعة في بلد ما يكون مساوياً لسعرها في بلد آخر مع الأخذ بعين الاعتبار تحويل قيمة العملة في البلد الثاني. ويمكن من خلال هذه النظرية تحديد صرف عملة ما من خلال قسمة سعر السلعة بالعملة المحلية على سعر السلعة بالعملة الأجنبية أي $e = P / P^*$.⁽³⁾

وقد لاقت نظرية تعادل القوة الشرائية المطلقة انتقادات عديدة في الجانب التطبيقي، إذ يرى بعض الاقتصاديين بأن هناك صعوبة بإلغاء تكاليف الحصول على المعلومات وتكاليف انتقال السلع بين الأسواق في إطار عملية المراجعة.⁽⁴⁾

4. نظرية تعادل القوة الشرائية النسبية

نتيجة للعيوب التطبيقية في نظرية تعادل القوة الشرائية المطلقة، ظهرت نظرية تعادل القوة الشرائية النسبية في مظهر أقل تشدداً في الشروط حيث يكفي فقط افتراض تساوي فارق التضخم بين أسواق السلع المحلية والخارجية وتغير سعر الصرف كشرط للتوازن. وتمتاز هذه النظرية بقدرتها على عكس الصدمات النقدية داخل الاقتصاد على الأسعار بنفس النسبة ودون تمييز، وبالتالي لا يكون لهذه الصدمات أثر على أسعار السلع النسبية. ورغم ذلك فقد تعرضت هذه النظرية لانتقادات عديدة منها أن السلع التي تدخل في احتساب مؤشر الأسعار يدخل بعضها ضمن السلع المتاجر بها دولياً، وبعضها لا يدخل وبالتالي سوف يتحدد سعر

¹ . التجارة الدولية نظريات وسياسيات - عوض ، طالب - الطبعة الأولى ، معهد الدراسات المصرفية ، الأردن ، 1995م .

² . إدارة العملات الأجنبية - طراد إسماعيل إبراهيم - بدون ناشر ، ط 2 ، عمان ، 2005م .

³ . سياسات وإدارة أسعار الصرف في البلدان العربية - المصادق على توفيق وآخرون - صندوق النقد العربي ، بدون طبعة ، أبو ظبي ، 1997 ، ص 184 .

⁴ . اختيار نظام الصرف الأمثل للدينار الأردني (1978م - 1997م) - قادوس ، مقداد عبد الجبار حامد - رسالة ماجستير - غير منشورة ، جامعة آل البيت ، الأردن 1999 ، ص 31 .

الصرف بناءً على مجموعة من السلع التي لا تدخل أصلاً في التجارة الخارجية، بالإضافة إلى عوامل أخرى مثل تغير الأدوات وتحسن الإنتاجية للدولة والمدة اللازمة والية تحديد الأسعار وكلها عوامل تؤثر في ثبات ومصدقية نظرية تعادل القوة الشرائية.⁽¹⁾

لم تقدم نظرية تعادل القوة الشرائية جديداً حول تفسير انعكاس أسعار الصرف، لأن جوهر هذه النظرية مشتق من تحليل قانون السعر الواحد، وأن استخدام هذه النظرية شائع في تحديد سعر الصرف التوازني للعملة المحلية مقابل العملات الأجنبية.

5. نظرية النموذج النقدي

تحاول هذه النظرية وضع نموذج لسعر الصرف وفقاً للعلاقة النسبية بين أسعار العملات المختلفة. يعتبر النموذج النقدي في ظل افتراض مرونة الأسعار أحد النماذج المفسرة لأسباب التقلبات في أسعار الصرف ففي النموذج يعتبر سعر الصرف أحد المتغيرات الاقتصادية الكلية الذي يؤثر ويتأثر بمعدلات التضخم، مستوى الإنتاج، معدل النمو، عجز الموازنة العامة وميزان المدفوعات.

5-3-2 العوامل المؤثرة في تحديد أسعار الصرف

يسهم الاستقرار النقدي في تجنب الاقتصاد الآثار السلبية للتغيرات غير المواتية التي تعصف به، ويحول هذا الاستقرار دون تدهور مستويات المعيشة وهو من أهم الشروط اللازمة لتحقيق النمو في مستويات الادخار والاستثمار داخل الدولة. ويرتكز الاستقرار النقدي بشكل أساسي على استقرار سعر الصرف، فإذا كان هذا السعر يتسم بالواقعية فإنه يخدم الأهداف الاقتصادية التي تتطلع الدولة لتحقيقها، ويسهم في تحسن وضع الحساب الجاري لميزان المدفوعات والاستمرار في تعزيز احتياطيات الدولة من العملات الأجنبية اللازمة لإدارة سعر الصرف إلى جانب دوره في تجنب الاقتصاد الوطني للضغوط التضخمية. كما أن أهمية سعر الصرف في مجال تنويع الهيكل الإنتاجي تنبع من العلاقة بين سعر الصرف والأسعار المحلية للسلع الدولية، لذلك فإن تغير سعر الصرف يؤثر على أسعار السلع الدولية مقارنة بالسلع المحلية. ونتيجة لاختلاف أسعار هذه السلع بين الدول واختلاف معدلات التضخم أصبح ينظر بشكل رئيسي إلى قدرة أسعار الصرف على تنفيذ المعاملات الدولية وليس على تسمية السعر الرسمي المعلن في الدولة والذي تشتري وتباع به هذه السلع، وتبعاً لذلك ظهرت أشكال مختلفة لأسعار الصرف. ورغم تباين الآراء حول جدوى وفاعلية سياسة أسعار الصرف خصوصاً في البلدان النامية، إلا أن تلك السياسة تبقى إحدى أهم نصائح صندوق النقد الدولي للبلدان التي تعاني من اختلال في ميزان مدفوعاتها. ومن أهم العوامل التي تؤثر على تحديد سعر الصرف:⁽²⁾

1. التغير في قيمة الصادرات والاستيراد

كلما زادت قيمة الصادرات عن الاستيراد من السلع والخدمات كلما ارتفعت قيمة عملة الدولة والعكس صحيح، الأمر الذي يؤثر على حركة الحساب الجاري ومن ثم يتغير سعر الصرف حيث أن زيادة حصيلة الدولة من الصادرات والفائض في الحساب الجاري يؤديان إلى زيادة العملات الأجنبية وتراكمها مما يؤدي ذلك إلى ارتفاع قيمة العملة الوطنية.

2. تباين معدلات التضخم للدولة والشركاء التجاريين

تتبادل الدولة تجارياً مع الدول التي ترتبط بها أما سياسياً أو اقتصادياً وذلك بغرض استفادة الطرفين. فمثلاً الدول التي ترتبط بتكتل إقليمي أو دولي تنشط الحركة

¹ . المرجع (2).

² . سياسات وإدارة أسعار الصرف في البلدان العربية - المصادق على توفيق وآخرون - صندوق النقد العربي ، بدون طبعة ، أبو ظبي ، 1997 م .

التجارية بين دول هذا التكتل وقد يكون التبادل لعوامل أخرى نتيجة لتوفر السلع الواردة في الدولة أو إقليم محدد أو حاجة الدول الأخرى للمنتجات المحلية لهذه الدول. ففي كلتا الحالتين إذا كان هنالك شريك أو شركاء تجاريين أساسيين فإن الدولة تتأثر بدرجة كبيرة بالمتغيرات الاقتصادية التي تحدث لشركائها خاصة في حالة تغير معدلات التضخم فإن معدل التضخم يؤثر على أسعار الصادرات والواردات وبالتالي على سعر الصرف من خلال تسوية المعاملات فيما بينهم.

3. درجة الانفتاح على العالم الخارجي تجارياً

يمكن قياس درجة الانفتاح بمدى انفتاح الدولة المعنية مع الخارج (التجارة الخارجية) ويمكن التعبير عن ذلك بقسمة إجمالي الصادرات والواردات على إجمالي الناتج المحلي $(GDP) / (x+m)$ فكلما كان تكامل الدولة كبيراً مع الخارج كلما ازدادت درجة الانفتاح. وهناك عدد كبير من الدول النامية تتميز بضعف درجة الانفتاح على العالم الخارجي نسبة لاعتمادها بدرجة كبيرة على صادرات المواد الخام وخاصة الزراعية ذات العائد المتدني. أما الدول الصناعية المتقدمة تستورد السلع الأولية التي تنتجها الدول النامية وتقوم بتصنيعها مستفيدة من التكلفة المتدنية في الأسواق الخارجية.

عندما تكون درجة الانفتاح كبيرة عادة ما تتعرض الدولة إلى بعض الصدمات الخارجية حيث يؤثر ذلك على الصادرات والواردات وسعر الصرف. كذلك فإن مستوى انفتاح حركة التدفقات الرأسمالية للداخل والخارج تؤثر بدرجة كبيرة ومباشرة على أسعار الصرف فإذا كانت هذه التدفقات بصورة كبيرة تفوق طاقة استيعاب الاقتصاديات الوطنية الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الاحتياطيات من النقد الأجنبي وبالتالي إلى ارتفاع قيمة العملة الوطنية ويحدث العكس في حالة هروب رأس المال إلى الخارج مما ينعكس ذلك سلباً على سعر صرف العملة الوطنية.

4. مستوى النمو الاقتصادي

يقصد بالنمو الاقتصادي الزيادة المستمرة في الناتج القومي الإجمالي خلال فترة زمنية محددة ويترتب على ذلك زيادة في دخل الفرد ويقاس بنسبة الناتج المحلي الإجمالي إلى عدد السكان فكلما ارتفع معدل دخل الفرد يكون ذلك مؤشراً للنمو الإيجابي للاقتصاد ويعتبر كذلك زيادة إنتاج استغلال الموارد الطبيعية ومن ثم زيادة صادرات الدولة والحصول على عائدات متعاضمة من النقد الأجنبي، ويمكن استغلاله أما في سداد الديون أو زيادة الاستهلاك للسلع المستوردة أو زيادة حجم الاحتياطيات من النقد الأجنبي مما يؤثر إيجاباً على سعر الصرف.

5. الاحتياط من النقد الأجنبي

تحتفظ الدول باحتياط النقد الأجنبي لمقابلة الواردات والمدفوعات الخارجية حيث أن توفر احتياطيات كبيرة من النقد الأجنبي يمكن أن يحافظ على سعر الصرف - عادة في ظل نظام سعر الصرف الثابت - ويساعد على حمايته من التدهور والذي قد ينتج من الصدمات الداخلية أو الخارجية.

يؤدي استخدام الاحتياط من النقد الأجنبي للمحافظة على سعر صرف العملة إلى نتائج عكسية، ولذلك من الأفيد استخدام المتغيرات الأخرى مثل (معدلات التضخم، معدل النمو الاقتصادي، الصادرات والواردات، ... الخ) للمحافظة على أسعار الصرف.

6. مجلس العملة

يتم دعم العملة الوطنية كلياً عن طريق احتياطيات من العملة الوطنية مما يؤدي إلى ثبات سعر الصرف وتمكين السلطة النقدية من استبدال العملة المحلية بالعملة الأجنبية عند الطلب. تلتزم السلطة النقدية بعدم التدخل في سوق النقد

لإحداث تغييرات في السيولة لأغراض السياسة النقدية المحلية، ذلك لأن زيادة عرض النقود يتطلب زيادة رصيد العملة الأجنبية لدى البنك المركزي للحفاظ على ثبات سعر الصرف.

7. الدولار

هي عملية إحلال الدولار محل العملة الوطنية في كل أو بعض المعاملات التجارية والاقتصادية في هذه الحالة تتخذ الدولة عملة قوية مثل الدولار الأمريكي عملة رسمية للاقتصاد، أن ربط العملة الوطنية خاصة في عقد التسعينيّات وذلك للحد من تفشي ظاهرة التضخم والتي تؤثر في عملية النمو الاقتصادي إضافة إلى التحكم في إدارة حركة رؤوس الأموال وتدفقاتها بين الدول وقد تركزت معظم النقاشات حول نظم أسعار الصرف بالنسبة للدول النامية على الدور الذي يؤديه ربط سعر الصرف بعملة أخرى.

حيث نجد بأنه كلما ازداد حجم التعامل بالدولار أو أي عملة أجنبية أخرى داخلياً فإن ذلك يؤثر سلباً على سعر صرف العملة الوطنية، وله الكثير من السلبيات مثل عدم تمتع السلطات النقدية للدولة بأي نوع من الاستقلالية وهو ما يعرض الاقتصاد مباشرة إلى الهزات النابعة من دولة العملة، كما يفقد البنك المركزي بصورة كاملة القدرة على التحكم في السيولة في ظل عدم استطاعته إصدار العملة، إضافة إلى عدم تحقيق إيرادات للبنك المركزي مقابل إصدار النقود.

8. التضخم

هو الزيادة المستمرة في المستوى العام للأسعار لفترة طويلة حيث أن هذه الزيادة تؤثر على الطلب المحلي للسلع والخدمات وبالتالي ترتفع أسعارها محلياً، كذلك يؤثر ذلك على أسعار السلع المصدرة الأمر الذي يقلل من مقدرتها في المنافسة خارجياً وفي نفس الوقت فإن الطلب على السلع المستوردة يتزايد مما يؤثر ذلك سلباً على حركة الحساب الجاري ومن ثم ميزان المدفوعات وبالتالي على استقرار سعر الصرف وهناك محددات متوسطة المدى ومن أهمها:-

1. التغير في أسعار الفائدة المحلية والأجنبية: يؤثر التباين في أسعار الفائدة محلياً وعالمياً على حركة رؤوس الأموال فإذا انخفضت أسعار الفائدة كلياً فإن ذلك يزيد من تدفق رؤوس الأموال إلى الخارج مما يؤثر على حركة حساب رأس المال ومعدلات الادخار والاستثمار والإنتاج وقد يؤدي إلى انخفاض قيمة العملة المحلية مما يؤثر ذلك بصورة كبيرة على الاقتصاد المحلي وبالتالي النقص الحاد في النقد الأجنبي واختلال التوازن بين العرض والطلب ومن ثم ارتفاع سعر الصرف أي تدني قيمة العملة المحلية.

2. تباين وتعدد الشركاء التجاريين جغرافياً: تعدد الشركاء من شأنه توزيع المخاطر التي قد تنجم من جراء التعامل مع شريك تجاري واحد وفي منطقة جغرافية واحدة مثل مخاطر الجفاف، الحروب، أسعار الفائدة، إنتاج سلع متشابهة قد يؤثر سلباً على حجم الصادرات والواردات وعلى سعر الصرف، كذلك يتأثر معدل التضخم المحلي بمعدل التضخم للشركاء التجاريين وبالتالي التأثير على تكاليف الإنتاج ومستوى الصادرات والواردات فيما بين الدول وعلى سعر الصرف.

3. الوضع السياسي القائم في الدولة: إن الدول التي تتسم باستقرار سياسي أممي واقتصادي تكون مؤهلة تماماً للانضمام للمنظمات الإقليمية والدولية التي ترتبط بها بعلاقات صداقة وتعاون وذلك للاستفادة من بعضها البعض في التبادل التجاري والاستثماري، يعتبر الاستقرار الأمني والسياسي للدولة من أهم العوامل المؤثرة على النشاط الاقتصادي خاصة الإنتاج بغرض الصادر في حين تكون هنالك ضرورة لاستيراد السلع الأساسية ويؤدي ذلك لاختلال الميزان

التجاري مما ينعكس سلباً على سعر الصرف وأيضاً لا يتوفر لدى الدولة المناخ المناسب لاستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية بهدف الاستثمار المباشر.

2-3-6 السياسات الاقتصادية التي تتبعها الدول للمحافظة على سعر الصرف

1. السياسات ذات الأثر المباشر
 - عرض النقود: يعد عرض النقود أحد العوامل التي يرى البعض بأن لها تأثيرها المباشر على سعر الصرف، فنظرياً يفترض أنه كلما زاد المعروض من النقد لعملة ما كلما أدى ذلك لظروف شبيهة بظروف التضخم، ويؤدي هذا إلى انخفاض سعر العملة، والعكس صحيح. ولكن من المهم الإشارة إلى أن السياسات النقدية بوجه عام التي تتبعها الدولة يتوقف عليها الأثر النهائي لزيادة أو تخفيض المعروض من النقد على سعر صرف العملة.
 - سعر الفائدة: أحد العوامل الأساسية التي تؤثر طردياً على سعر العملة، ولكن أثرها يتوقف على العلاقة النسبية بين أسعار الفائدة على العملات الأخرى.
 - التضخم والكساد: من المعلوم أن أحد الوسائل التي يمكن لأي دولة استخدامها لمعالجة حالات التضخم أو الكساد التي تسيطر على اقتصادياتها هو تخفيض سعر صرف العملة أو إعادة تقييمها (لرفع السعر) ولكن يجب أن تلجأ الدولة لسياسات اقتصادية أخرى أولاً.
2. السياسات ذات الأثر غير المباشر
 - السياسات الضريبية: أحد العوامل المؤثرة بشكل غير مباشر على أسعار الصرف وذلك بأثرها على الدخل والإنتاج وأسعار الصادرات والواردات.
 - ظروف العرض والطلب على العملة في الأسواق: بالنظر للعملات كسلعة شأنها سائر السلع في الأسواق، فإن سعرها يتوقف على توازنات العرض والطلب، فزيادة الطلب أو انخفاضه يؤثر طردياً على سعر صرف العملة، وزيادة العرض أو انخفاضه يؤثر عكسياً على سعر صرفها. وهناك عدد من العوامل تؤثر على العرض والطلب على عمله ما منها:
 - الاستيراد والتصدير: حركة التجارة الخارجية لبلد ما تؤثر تأثيراً مباشراً على توازنات العرض والطلب لعملة هذا البلد، فكلما تعاظمت صادرات تلك الدولة كلما زاد الطلب على عملتها، والعكس صحيح. كما أن الجانب المقابل يتعلق بواردات هذه الدولة، فكلما زاد اعتماد الدولة على الاستيراد في تغطية احتياجات أسواقها المحلية، كلما زاد المعروض من عملتها.
 - السياحة الصادرة والواردة: تعاظم دور السياحة ونفقاتها وأثارها على موازن المدفوعات للدول المختلفة في السنوات الأخيرة، حتى أصبحت أحد النشاطات الاقتصادية الأساسية التي توليها العديد من الدول اهتماماً ورعاية خاصة، لما لحركة السياحة من أثار على الطلب على عملة البلد الذي يتجه إليه النشاط السياحي، ولما لها من أثار على العرض لعملة البلد التي تخرج منها الأفواج السياحية متوجهة إلى مناطق أخرى من العالم.
 - تصدير وإستيراد الخدمات: ويدخل تحتها عمليات التأمين، والشحن البحري والجوي وعمولات البنوك، ورسوم الموانئ والمطارات والممرات المائية وخطوط أنابيب نقل البترول. وكل هذه البنود تؤثر على العرض والطلب على عملات البلدان المختلفة وفقاً لموقفها من هذه الخدمات والصافي بين المبالغ المدفوعة والمقبوضة نظير هذه الخدمات.
 - أرباح الاستثمارات الصادرة والواردة: الأرباح التي يحققها الأفراد أو الحكومات نتيجة استثماراتهم بالخارج عادة ما يتم تحويلها إلى داخل البلاد وفي معظم الحالات يتطلب الأمر تحويلها بالعملة الوطنية، مما يزيد معه الطلب على العملة

الوطنية للبلد الذين ينتمون إليه، والعكس صحيح أيضاً في حالة كون البلاد تضم قدراً من الاستثمارات الأجنبية في أراضيها مما يتطلب تحويل عوائدها للخارج، ويزيد معه المعروض من العملة الوطنية لهذا البلد.

- الحوالات بدون مقابل: يشمل هذا العنصر بالدرجة الأولى تحويلات العاملين بالخارج لفائض متحصلاتهم إلى بلادهم، فضلاً عن ما قد ينتقل لبعض الأفراد عن طريق الإرث في بلد أجنبي وتحويله إلى بلادهم.

- المساعدات الخارجية: تُرد المساعدات الخارجية سواء ما تقدمه الهيئات الدولية أو الحكومات بالعملة الأجنبية، وعند تحويلها إلى العملة الوطنية يزيد بذلك الطلب على العملة الوطنية، ويحدث العكس بالنسبة للدولة المقدمة لهذه المساعدات.

- التحويلات الرأسمالية: ويقصد بهذا العامل انتقال رؤؤس الأموال من بلد إلى آخر لتوظيفها بصورة أو أخرى سواء على شكل موجودات ثابتة أو أوعية استثمارية مختلفة.

- القروض الدولية: يؤثر هذا العامل في اتجاهين. الاتجاه الأول عند حصول الدولة على القرض، فإن هذا يرفع الطلب على عملتها الوطنية نتيجة لعملية التحويل من عملة البلد مقدم القرض إلى العملة المحلية، أو العكس بالنسبة للبلد المقرض. والاتجاه الثاني في أجل سداد القروض، حيث تؤدي عملية التحويل العكسية إلى رفع الطلب على عملة الدولة المقرضة، في حين يرتفع المعروض من عملة الدولة المقرضة.

- تحويل الأموال بقصد المضاربة: يسعى المضارب إلى الاتجاه لشراء العملات التي يتوقع على المدى القصير حدوث ارتفاع في قيمتها، أو يسعي للتخلص من أرصده من العملة التي يتوقع انخفاضها على المدى القصير أيضاً، مما يؤثر على المعروض من العملات المختلفة والطلب عليها.

3. العوامل الفنية

- ظروف السوق: يختلف تأثير السوق بالتقارير والمعلومات والمؤشرات الاقتصادية المختلفة من وقت لآخر، فنجد الأسواق في وقت ما تتأثر وبسرعة للأخبار التي تتعلق بنسبة البطالة في السوق الأمريكي، وتتأثر بهذا أسعار الدولار أو في سائر الأسواق مقابل سائر العملات الأخرى، وفي أوقات أخرى قد لا تتأثر الأسواق بنفس الصورة بنفس الأخبار.

- خبرة المتعاملين وأوضاعهم: يكون هذا العامل مؤثراً بشكل كبير بالنسبة للمتعاملين في البنوك الكبرى الرئيسية في الأسواق، حيث يتخذون قراراتهم في تحديد عروضهم من الأسعار على ضوء تحليلاتهم لاتجاهات الأسعار، ويؤثر ما يتخذونه من قرارات على تطورات الأسعار في السوق بوجه عام. كما أن أوضاعهم فيما يتعلق بمراكز العملات المختلفة والتزاماتهم يؤثر على ما يقوموا بعرضه من أسعار، ويؤثر ذلك بالتالي على اتجاه الأسعار في الأسواق.

- التغيرات في الأسواق المالية: التغيرات التي تحدث في الأسواق على الأسهم مثلاً في بلد ما تؤثر على حركة الأموال وزيادة العرض أو الطلب على عملات بعينها، ومن المؤكد أن كافة الأسواق (أسواق الصرف، أسواق النقد، أسواق رأس المال) تؤثر في بعضها البعض تأثيراً تبادلياً.

2-3-7 معايير اختيار نظام سعر الصرف الأمثل

توجد مجموعة أخرى من العوامل أقل أهمية في تحديد أسعار الصرف لدولة ما مثل مشاريع التكامل البينية والتي تحفز في حال وجودها على تثبيت أسعار صرف

عملات الدول التي تدخل ضمن تلك المشاريع مقابل بعضها البعض وتعويهما مقابل العملات الأخرى، بالإضافة إلى عامل الشركاء التجاريين والتي تفترض أن الدول التي تتعامل مع عدة شركاء تجاريين وعملات مختلفة مدعوة إلى ربط عملتها بسلة عملات تعكس تلك العلاقة التجارية ، أما إذا كانت معظم التدفقات النقدية الداخلة للدولة بعملة ما رئيسية ، فإن من مصلحة الدولة أن تقوم بالمحافظة على سعر صرف ثابت بين العملة الوطنية وبين تلك العملة أو ما يسمى بعملة الارتكاز.⁽¹⁾

- الانفتاح: كلما كان الاقتصاد أكثر انفتاحاً، قل التوجه نحو نظم الصرف المرنة
- حجم الاقتصاد والتنوع السلعي فيه: كلما زاد حجم الاقتصاد والتنوع السلعي فيه، زاد التوجه نحو نظم الصرف المرنة
- التركيز الجغرافي للتجارة: كلما زادت نسبة التجارة مع بلد واحد كبير، ازداد التوجه نحو تثبيت العملة المحلية بعملة هذا البلد
- درجة التطور المالي: كلما زادت درجة التطور الاقتصادي والمالي، أصبحت هنالك إمكانية أكبر لتطبيق نظم الصرف المرنة
- حرية حركة رأس المال: كلما زادت حرية حركة رأس المال، زادت صعوبة الاحتفاظ بنظم الصرف الثابتة
- حرية حركة العمالة: كلما زاد مدى حرية حركة العمالة مع كون الأجور والأسعار ثابتة، انخفضت صعوبة وتكلفة التعديل في ظل الصرف الثابتة لكن تبقى هذه الصعوبة غير موجودة في حالة نظم الصرف المرنة
- اختلاف معدل التضخم المحلي عن المعدل العالمي: عندما يكون معدل التضخم في بلد شديد الارتفاع فإن نظم الصرف الثابتة تزيد من القدرة على ضبط معدلات التضخم وتضفي المصدقية على برامج تحقيق الاستقرار الاقتصادي
- مشاريع التكامل البينية: في حالة وجود أفكار تكاملية إقليمية تلجأ الدول إلى تثبيت أسعار صرف عملاتها البينية وتعويهما كوحدة واحدة أمام باقي العملات أو تثبيتها بمثبت مشترك حسب طبيعة خصائصها الاقتصادية

8-3-2 المتدخلون الرئيسيون في سوق الصرف

- البنك المركزي: يتدخل البنك المركزي للقيام بعمليات السوق المفتوحة على العملات الأجنبية من جهة، ومن جهة أخرى تنفيذ أوامر الحكومات باعتباره بنك الدولة، بخصوص المعاملات في العملة يكون هذا التدخل من قبل البنك المركزي في العادة من أجل حماية مركز العملة المحلية أو بعض العملات الأخرى لأنه يعتبر مسئولاً عن صرف سعر العملة.
- البنوك التجارية والمؤسسات المالية: تتدخل في السوق لتنفيذ أوامر زبائنها ولحسابها الخاص، فأعوان الصرف العاملون في البنوك يجمعون أوامر الزبائن، ويقومون بالمقاصات ويحولون إلى السوق الفائض من عرض أو طلب العملات الصعبة ويتوفرون على أجهزة إعلام آلي تتضمن آخر الأسعار المطبقة بين البنوك في مختلف الساحات المالية العالمية، ومهمة أعوان الصرف هي معالجة الأوامر قصد تمكينها من الحصول على أفضل سعر وتحقيق مكاسب لصالح بنوكهم.
- سماسرة الصرف: يعتبر سماسرة الصرف وسطاء نشطين يقومون بتجميع أوامر الشراء أو البيع للعملات الأجنبية لصالح عدة بنوك أو متعاملين آخرين، ويقومون بضمان الاتصال بين البنوك وإعطاء المعلومات عن التسعيرة المعمول بها في البيع والشراء بدون الكشف عن أسماء المؤسسات البائعة أو المشتري

¹ . آفاق الاقتصاد العالمي - تقرير صندوق النقد الدولي - واشنطن ، تشرين أول 1997م ، ص 103.

لهذه العملات. تعتبر بيوت السمسرة من الأهمية بمكان في إنجلترا وفي نيويورك ولندن، فجزء كبير من العمليات يقوم بها الوسطاء المستقلون الذين يعملون لصالح البنوك، وفي ساحة باريس هناك سمسرة يكافأون عن طريق عمولة سمسرة، ومن بين أهم النشاطات المتواجدة في سوق الصرف نذكر الآتي:

- التغطية: شراء أو بيع في وقت لاحق.
- المضاربة: عكس التغطية.
- التحكيم: هو عملية الاستفادة من التحويل.⁽¹⁾

9-3-2 معاملات سوق الصرف

- سوق الصرف نقداً (الآني أو العاجل): تعكس أسعار الصرف نقداً مختلف القوى الاقتصادية المؤثرة في النقد في وقت محدد، وتتابع هذه الأسعار بعناية شديدة من قبل المحللين والمراقبين، وتؤدي قراءة أسعار الصرف أحياناً إلى حدوث نوع من البلبلة، نظراً لوجود أسلوبين تسعير وهما:
 1. أسلوب التسعير بشكل مبهم: يؤدي هذا الأسلوب إلى التعبير عن عدد الوحدات النقدية الضرورية للحصول على وحدة نقية أجنبية.
 2. أسلوب التسعير بشكل واضح: يؤدي هذا الأسلوب إلى التعبير عن سعر وحدة نقدية وطنية بالعملة الأجنبية، ونجد بريطانيا، أستراليا، ونيوزيلندا تعتمد هذا الأسلوب حيث تعرض السلطات البريطانية عدد الوحدات من العملات الأخرى اللازمة للحصول على جنيه بريطاني واحد، مع الإشارة إلى أن هناك اتجاه متزايد اليوم لعرض التسعيرة بالأسلوبين معاً.
- سوق الصرف لأجل: تخضع عمليات شراء وبيع العملات الأجنبية في السوق الآجلة إذا تم الاتفاق على تسديد الأموال في تاريخ لاحق، ولهذا يمكن اعتبار أسعار الصرف الآجلة على أنها اتفاق على مبادلة عملة ما بأخرى في المستقبل، حيث يتم تحديد أسعار التبادل وقيمة التسليم وقيمة العملات المتبادلة في وقت إجراء العقد. يختلف سعر الصرف الآجل عن سعر الصرف الآني، وعادة ما يكون الفارق بينهما بدلالة معدلات الفائدة المعمول بها بالنسبة للعملات المعنية، فارتفاع أو انخفاض السعر الآجل لعملة ما يتناسب عكسياً مع سعر فائدة العملة، وكلما زاد الفرق بين أسعار فائدة العملتين وزادت مدة العقد الآجل كلما زاد الفرق بين السعر الآني للعملة والسعر الآجل.
- سوق مقايضة العملات: يعتبر سوق مقايضة العملات امتداداً للسوق الآجل ومقايضة العملات عبارة عن عملية تؤمن لعون اقتصادي إمكانية شراء وبيع عملة مقابل أخرى في آن واحد مع مواقيت دفع مختلفة، وبالتالي فإن عملية المقايضة هي صرف العملات مع وعد بإنجاز العملية المعاكسة في زمن يحدد مسبقاً، وعلى أصحاب المعاملات نقداً لأجل، فإن مستخدم المقايضة لا يتحمل مخاطر الصرف، وعملية المقايضة أداة ملائمة للتوظيف الطرفي لفائض عملة غير مطلوبة مباشرة، وبالنسبة للبنك تعتبر وسيلة مفيدة لتغطية المعاملات لأجل. تسمح عملية المقايضة للطرفين المتقابلين بالاستفادة من فارق النقاط (علاوة أو خصم) الناجم عنهما، ويطلق على العلاوات أو الخصم معدل المقايضة، ورغم أن مواعيد التسليم يتم تحديدها بشكل حر فإن هناك معاملات نمطية في هذا السوق. والعملات الهامة هي التي تكون في العادة موضوع مقايضة، وهي التي تنشط السوق لكثرة استخدامها من قبل المؤسسات

1 . المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية - د/ عبد المجيد فدي - ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
2003/2004 ص 108-109.

والبنوك في معاملاتها التجارية أو في عمليات التمويل مثل (ين/\$، يورو/\$، جنيه إسترليني/\$، فرنك سويسري/ مارك).⁽¹⁾

10-3-2 أدوات وأهداف سعر الصرف

تعتبر سياسة سعر الصرف سياسة اقتصادية، تظهر من يوم إلى يوم استقلاليتها عن السياسة النقدية وهذا من خلال تميزها بأدواتها وأهدافها.⁽²⁾

1. أدوات سعر الصرف:

لتنفيذ سياسة سعر الصرف وتحقيق أهدافها تستعمل السلطات العديد من الأدوات والوسائل أهمها:

1. تعديل سعر صرف العملة: عندما ترغب السلطات في تعديل توازن ميزان المدفوعات تقوم بتخفيض العملة أو إعادة تقويمها لما تدخل في ظل نظام سعر صرف ثابت أما عندما تدخل في ظل نظام سعر صرف عائمتعمل على التأثير على تحسن أو تدهور العملة، وتستخدم سياسة التخفيض على نطاق واسع لتشجيع الصادرات، إلا أن نجاح هذه السياسة يتوقف على توفر مجموعة من الشروط وهي:

- اتسام الطلب العالمي على منتجات الدولة بقدر كبير من المرونة بحيث يؤدي تخفيض العملة إلى زيادة أكبر في الإنتاج العالمي.
- ضرورة اتسام العرض المحلي لسلع التصدير بقدر كاف من المرونة بحيث يستجيب الجهاز الإنتاجي للارتفاع في الطلب أو الطلب الجديد الناجم عن ارتفاع الصادرات.
- ضرورة توفر استقرار في الأسعار المحلية.
- عدم قيام الدول المنافسة الأخرى بإجراءات مماثلة لتخفيض عملاتها.
- استجابة السلع المصدرة لمواصفات الجودة والمعايير الصحية الضرورية للتصدير.

2. استخدام احتياطات الصرف: في ظل أسعار صرف ثابتة أو شبه مدارة تلجأ السلطات النقدية إلى المحافظة على سعر صرف عملتها، فعند انهيار عملتها تقوم ببيع العملات الصعبة لديها مقابل العملة المحلية، وعندما تتحسن العملة تقوم بشراء العملات الأجنبية مقابل العملة المحلية، وعندما تكون الاحتياطات غير كافية يقوم البنك المركزي بتخفيض العملة المحلية.

3. استخدام سعر الفائدة: عندما تكون العملة ضعيفة يقوم البنك المركزي باعتماد سياسة سعر الفائدة المرتفعة لتعويض خطر انهيار العملة، في النظام النقدي الأوروبي عندما اعتبر الفرنك أضعف من المارك الألماني، عمد بنك فرنسا إلى تحديد أسعار فائدة أعلى من أسعار الفائدة الألمانية، إلا أن التكلفة المرتفعة للقرض تهدد النمو.

4. مراقبة سعر الصرف: تقتضي سياسة مراقبة سعر الصرف إخضاع المشتريات والمبيعات للعملة الصعبة إلى رخصة خاصة، ويتم استخدامها لمقاومة خروج رؤوس الأموال خاصة الخروج المضاربي، ومن بين التدابير التي تعتمد عليها السلطات النقدية:

- منع التسوية القبلية للواردات.
- الالتزام بإعادة العملات الأجنبية المتحصل عليها في الخارج نتيجة التصدير ضمن فترة زمنية محددة.

1 . د/ عبد المجيد قدي- المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية- ديوان المطبوعات الجامعية. الجزائر. 2003/2004 ص 108- 109.

2 . المرجع السابق.

- تقسيم الحسابات البنكية إلى حسابات لغير المقيمين تستفيد من التحويل الخارجي للعملة. وحسابات للمقيمين لا يمكن عن طريقها تسوية المعاملات مع الخارج.
- في السنوات الأخيرة بدأت معظم دول العالم تتخلى عن مراقبة سعر الصرف بعد انتشار ظاهرة التعويم.
- 5. إقامة سعر صرف متعدد: يهدف نظام أسعار الصرف المتعدد إلى تخفيض آثار حدة التقلبات في الأسواق وتوجيه السياسة التجارية لخدمة بعض الأغراض المحددة. ومن أهم الوسائل المستخدمة هو اعتماد نظام ثنائي أو أكثر لسعر الصرف بوجود سعرين أو أكثر لسعر صرف العملة، أحدهما مغالي فيه ويتعلق بالمعاملات الخاصة بالواردات الضرورية أو الأساسية أو أدوات القطاعات المراد دعمها وترقيتها. أما السلع المحلية الموجهة للتصدير أو الواردات غير الأساسية فتخضع لسعر الصرف العادي.⁽¹⁾

2. أهداف سعر الصرف

- تسعى سياسة سعر الصرف إلى تحقيق مجموعة من الأهداف أبرزها:
مقاومة التضخم: يؤدي تحسن سعر الصرف إلى انخفاض في مستوى التضخم المستورد وتحسن في مستوى تنافسية المؤسسات ، ففي المدى القصير يكون الانخفاض في تكاليف الاستيراد أثر إيجابي على انخفاض مستوى التضخم المستورد وتحسن في مستوى تنافسية المؤسسات وتتضاعف أرباح المؤسسات بما يمكنها من ترشيد أداة الإنتاج في المدى المتوسط وهكذا تحقق المؤسسات عوائد إنتاجية وتتمكن من إنتاج سلع ذات جودة عالية بما يعني تحسن تنافسياتها.
- تخصيص الموارد: يؤدي سعر الصرف الحقيقي-الذي يجعل الاقتصاد أكثر تنافسية- إلى تحويل الموارد إلى قطاع السلع الدولية (الموجهة إلى التصدير)، وهذا ما يعمل على توسيع قاعدة السلع الدولية بحيث يصبح عدد كبير من السلع قابلاً للتصدير، وبالتالي يقل عدد السلع التي يتم استيرادها.
- توزيع الدخل: يؤدي سعر الصرف دوراً هاماً في توزيع الدخل بين الفئات أو بين القطاعات المحلية، فعند ارتفاع القدرة التنافسية لقطاع التصدير التقليدي (مواد أولية، زراعية) نتيجة انخفاض سعر الصرف الحقيقي، فإن ذلك يجعله أكثر ربحية ويعود الربح من هذا الوضع إلى أصحاب رؤوس الأموال في الوقت الذي تنخفض فيه القدرة الشرائية للعمال، وعند انخفاض القدرة التنافسية الناجمة عن انخفاض سعر الصرف الاسمي فإن ذلك يؤدي إلى ارتفاع القدرة الشرائية للأجور.
- تنمية الصناعة المحلية: يمكن للبنك المركزي اعتماد سياسة لتخفيض أسعار الصرف من أجل تشجيع الصناعة الوطنية، فلقد قام البنك الفيدرالي الألماني في العام 1948م بتخفيض هام للعملة مما شجع الصادرات وفي مرحلة ثانية قام باعتماد سياسة العملة القوية، كما اعتمدت السلطات النقدية سياسة التخفيض لحماية السوق المحلي من المنافسة الخارجية وتشجيع الصادرات.⁽²⁾

11-3-2 طرق التنبؤ بأسعار الصرف.⁽³⁾

1 . د/ عبد المجيد قدي- المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية- ديوان المطبوعات الجامعية. الجزائر- 2003/2004 ص 136-137.

2 . المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية - د/ عبد المجيد قدي - ديوان المطبوعات الجامعية. الجزائر. 2003/2004 ص 108-109.

3 . تقنيات البنوك - د/ الطاهر الأطرش- ديوان المطبوعات الجامعية - الجزائر (2005) الطبعة الخامسة ص 104.

تتفرع طرق التنبؤ بسعر الصرف إلى طرق أساسية مركزة على النظريات المفسرة لأسعار الصرف، وطرق تقنية والتي تنقسم بدورها إلى طرق بيانية وأخرى إحصائية.

- تقنيات التنبؤ باستخدام الاقتصاد القياسي: تركز نماذج الاقتصاد القياسي على تحديد علاقة ثابتة بين بعض المتغيرات الاقتصادية وسعر الصرف ومن أهم هذه المتغيرات نجد بأن هنالك علاقة بين:
 - سعر الصرف ومعدل التضخم.
 - سعر الصرف ومعدل الفائدة.
- الطرق التقنية: يركز التحليل التقني لسعر الصرف على أن هذا الأخير في الفترة لا يعبر عن كل المعلومات المتوفرة ومن ثم فإنه من الممكن بعد دراسة سليمة سابقة لأسعار الصرف أن نستخرج مجموعة من الأشكال التي تتكرر، وعلى أساسها يمكن معرفة السلوك المستقبلي لسعر الصرف.
- التنبؤ عن طريق التحليل البياني: يركز التحليل البياني على مؤشرات البورصة وتعتمد على ملاحظة السلوك السابق لسعر الصرف ومحاولة استخراج بعض المعالم التي تساعد على تحديد السلوك الذي سوف يحدث مستقبلاً (المتغيرات) ومن أجل القيام بعمليات التنبؤ بيانياً يجب أن يتم:
 - اختيار طريقة العرض البياني.
 - تحليل واستنباط النتائج من الأشكال.
- التنبؤ عن طريق التحليل الإحصائي: يهتم التحليل الإحصائي بمعالجة سلسلة زمنية لأسعار الصرف بقصد استخراج مؤشرات دالة على ميل هذا السعر ومن الطرق التي تستخدم المتوسطات المتحركة والتذبذب.

المبحث الرابع

تطور سعر الصرف وسياسات النقد الأجنبي في السودان

شهد السودان سوقين لسعر الصرف، تشمل السوق الرسمية التي يتم فيها التعامل عبر النوافذ الرسمية مثل البنوك وصرافات النقد الأجنبي. والسوق الموازية والتي تتم فيها عمليات البيع والشراء عبر الجهات غير الرسمية مثل تجار العملة والسماسرة وغيرهم من المضاربين في أسعار العملات. ظهر السوق الموازي في السودان في العام 1979م والذي لم يكن له وجود من قبل خاصة في الفترة من (1956م-1979م). ويمكن استعراض التطورات التي شهدتها أسعار الصرف على النحو التالي:

1-4-2 سعر الصرف خلال الفترة من (1956م-1978م)

شهدت تلك الفترة استخدام سعر الصرف الثابت حيث كان يقوم بنك السودان المركزي ببيع وشراء العملات الأجنبية، وإذا لم يكن البيع عن طريق بنك السودان فإنه يكون على استعداد للتدخل في أي وقت من ناحية العرض والطلب ليمنع تغيير سعر عملته عن المستوي المحدد لها. واستمر التعامل بهذا النظام في السودان منذ إصدار الجنيه السوداني وحتى العام 1978م.

2-4-2 سعر الصرف خلال الفترة من (1979م-1984م)

شهدت هذه الفترة استخدام أكثر من سوق واحد لسعر الصرف، ففي العام 1979م تم تعديل لائحة التعامل بالنقد الأجنبي وتتمثل سماتها الأساسية في الآتي:

- حرية حيازة إدخال وإخراج النقد الأجنبي دون قيود.
 - السماح للمقيمين بفتح حسابات بالنقد الأجنبي تتم تغذيتها واستخدامها دون قيود.
 - التعامل من خلال سوقين: سوق رسمي وسوق موازي وحدد لكل سوق موارده واستخداماته.
 - تم إصدار عدة قوانين ومنشورات تنظم التعامل بالنقد الأجنبي.
- كذلك شهد العام 1979م استخدام سعر الصرف المعدل، والذي بموجبه تمكن بنك السودان المركزي من تعديل سعر العملة خاصة في حالات اكتشاف أن ذلك السعر ليس هو السعر الواقعي أو السعر التوازني حيث ظل سعر صرف الجنيه السوداني مقابل الدولار ثابتاً في حدود (1.3) جنيه للدولار الواحد في السوق الرسمي منذ العام 1982م وحتى العام 1984م. ⁽¹⁾

¹ . سلسلة بحثية تصدرها الإدارة العامة للبحوث والإحصاء - بنك السودان المركزي - الإصدار رقم (7) ديسمبر 2005م - حيدر عباس حسين - مصطفى إبراهيم عبد النبي - سلمى محمد صالح يحيى.

2-4-3 التعديلات التي شهدتها سعر الصرف خلال الفترة (1982م-1984م)

ملحوظة	السعر الحر		السعر الرسمي		التاريخ
	سعر الجنيه بالدولار	سعر الدولار بالجنيه	سعر الجنيه بالدولار	سعر الدولار بالجنيه	
تعديل السعر الرسمي	-	-	0.77	1.30	15/11/1982م
تم استحداث سعر صرف جديد يسمى بالسعر الحر	0.56	1.80	0.77	1.30	06/03/1983م
تخفيض السعر الحر	0.47	2.10	0.77	1.30	21/04/1984م

المصدر : بنك السودان المركزي - 2005م

2-4-4 سعر الصرف خلال الفترة من (1985م-1989م)

تم في العام 1985م تخفيض السعر الرسمي بنسبة 48% ليصبح (2.5) جنيه للدولار الواحد، واستمرت سياسة التخفيض لسعر الصرف حتى العام 1986م، حيث تم قيام سوق الموارد لتعلن أسعار الصرف المختلفة بواسطة لجان متخصصة يتم من خلالها توزيع الموارد المتاحة من النقد الأجنبي علي استخداماته المنظورة وغير المنظورة. وواصل سعر الصرف في الانخفاض حتى بلغ (4.9) جنيه سوداني للدولار الواحد بنهاية العام 1986م. وتم تخفيض سعر الصرف بنسبة 45% بنهاية العام 1987م. وفي العام 1988م تم تخفيض السعر الحر بنسبة 62%.

2-4-5 التعديلات التي شهدتها سعر الصرف خلال الفترة (1985م-1992م)

ملحوظة	السعر الحر		السعر الرسمي		التاريخ
	سعر الجنيه	سعر الدولار	سعر الجنيه	سعر الدولار	

	بالجنيه	بالدولار	بالجنيه	بالدولار	
12/02/19 م85	2.50	0.40	3.15	0.32	تعديل للسعرين الرسمي والحر . يحدد السعر الحر بواسطة اتحاد البنوك
16/03/19 م85	2.50	0.40	3.15	0.32	تعديل السعر الحر
01/04/19 85	2.50	0.40	3.45	0.29	تعديل السعر الحر
21/04/19 م85	2.50	0.40	3.30	0.30	تعديل السعر الحر
25/02/19 م86	2.50	0.40	4.25	0.23	تعديل السعر الحر
12/03/19 م86	2.50	0.40	4.10	0.24	تعديل السعر الحر
03/10/19 م97	4.50	0.22	4.50	0.22	تخفيض السعر الرسمي وتوحيد السعرين
26/10/19 م88	4.50	0.22	11.30	0.09	تخفيض السعر الحر وقيام لجنة موارد السوق المصرفية الحرة بتحديد السعر الحر بواسطتها
07/10/19 م91	15.00	0.07	30.00	0.03	تخفيض السعرين الرسمي والحر
03/02/19 م92	-	-	90.00	0.01	تم إلغاء السوق الرسمي والحر وإنشاء السوق الموحد الحر الموحد بدلاً عنهما ليتم إعلان السعر اليومي بواسطة لجنة من البنوك التجارية بناءً علي مؤشرات العرض والطلب

المصدر: بنك السودان المركزي - 2005م.

2-4-6 سعر الصرف خلال الفترة من (1992م-1996م)

تم تحرير سعر الصرف وتعويمه بتبني سياسات التحرير الاقتصادي في مطلع فبراير من العام (1992م) كجزء من سياسات الإصلاح الاقتصادي التي انتهجها السودان في تلك الفترة. والتي هدفت إلى معالجة المشكلات التي تواجه ميزان المدفوعات وإعطاء قيمة واقعية للجنيه السوداني مقابل العملات الأجنبية، حيث شهدت تلك الفترة إتباع نظام سعر الصرف العائم. أيضاً تم توحيد سعر الصرف للجنيه السوداني والغني نظام السوق الرسمي والسوق المصرفية الحرة واستعيز عنهما بسوق حرة موحدة للتعامل بالنقد الأجنبي. إضافة إلى ذلك تم توحيد وتعويم سعر صرف الجنيه السوداني مقابل العملات الحرة. وأصبح يحدد وفق عوامل السوق من واقع طلب العملات الأجنبية. في ظل هذه السياسة الانفتاحية لاقتصاد السودان أستعاد السودان سمته المالية والمصرفية الحرة وعلي هذا الصعيد يقوم البنك المركزي بالعمل علي تطوير سوق المال والصرف الأجنبي من خلال إجراءات تنظيم وضبط السيولة المحلية لتحقيق الاستقرار النقدي بدون وضع أي قيود علي تدفقات رأس المال. يضاف إلى ذلك وفي إطار تحرير وتطوير سوق النقد الأجنبي تم إنشاء عدد من شركات الصرافة في العام (1995م) وصدرت لائحة بتنظيم أعمالها وعلاقتها مع بنك السودان وفي العام

1996م تقرر تحديد السعر الذي تتعامل به البنوك وشركات الصرافة يومياً بناءً على السعر الذي يحدده بنك السودان المركزي.

2-4-7 سعر الصرف خلال الفترة (1997م-2001م)

شهدت هذه الفترة استئناف علاقة السودان مع صندوق النقد الدولي وهي علاقة جزئية بدون مساعدات مالية من صندوق النقد الدولي وفي إطار التفاوض والتعاون من خلال البرامج التي تم الاتفاق عليها تم اعتماد التعامل بطريقة سعر الصرف الزاحف ومن أهم ملامح هذا النظام تحديد سعر صرف رسمي تتخذه الدولة لتخفيض من قيمة عملتها بمقدار صغير أسبوعياً أو يومياً علي حسب ما يقتضي الأمر بالإضافة إلى أنه وسيلة لتعديل سعر الصرف يتضمن تثبيت قيمة اسمية ويتم تعديل القيمة الاسمية بصورة نظامية وتبعاً لصيغة تحددها السلطات المختصة. تميزت هذه الفترة بالاستقرار النسبي لسعر الصرف نسبة لتدعيمها ببعض الإجراءات من أجل استكمال سياسات التحرير الاقتصادي وتمثلت تلك الإجراءات في إلغاء تحديد سعر الصرف بناءً علي قوتي العرض والطلب علي أن يقوم بنك السودان المركزي عبر آلية للتدخل في سوق النقد الأجنبي عن طريق شراء وبيع العملات الأجنبية من والي البنوك وشركات الصرافة عبر غرفة التعامل بالنقد الأجنبي وذلك لمقابلة طلبات العملاء للاستيراد ومن أبرز التطورات التي شهدتها هذه الفترة تم إلغاء عدد من القيود المفروضة علي التعامل بالنقد الأجنبي وفقاً للسياسات الداخلية التي تحددها إدارة المصرف المعني ومنشورات بنك السودان المركزي.⁽¹⁾

2-4-8 سعر الصرف خلال الفترة (2002م-2004م)

تم خلال هذه الفترة استخدام نظام سعر الصرف المرن باستهداف عرض النقود لتحقيق معدل نمو إيجابي للناتج المحلي الإجمالي واستقرار المستوي العام للأسعار وفق البرنامج الاقتصادي المتفق عليه مع صندوق النقد الدولي وأصبح سعر الصرف من ضمن الأدوات التي تستخدم في إدارة السيولة. استهدفت سياسات النقد الأجنبي للعام 2002م المحافظة علي استقرار سعر صرف الدينار السوداني والاستمرار في تحرير التعامل بالنقد الأجنبي بالإضافة إلى تعديل الهامش الذي يتحرك فيه السعر التاشيري المعلن بواسطة مقتضيات حركة السوق أما في العام 2003م استهدفت سياسات النقد الأجنبي أيضاً المحافظة علي استقرار سعر الصرف والاستمرار في تحرير التعامل بالنقد الأجنبي هذا بالإضافة إلى تعزيز موارد النقد الأجنبي بالمصارف والصرافات من خلال توفير بيع النقد الأجنبي عبر نافذة البنك المركزي كما تم وضع التدابير والترتيبات اللازمة لإدارة احتياطات الدولة من النقد الأجنبي وحصر وتسجيل رأس المال الأجنبي المستثمر. علي الرغم من أن هذه الفترة قد شهدت استقرار نسبي في سعر الصرف إلا أن الواقع العملي يشير إلى أن هناك عدة أنماط لسعر الصرف يمكن إيجازها فيما يلي:

- سعر البنك المركزي وهو الذي يتعامل به بنك السودان المركزي بيعاً وشراءً في كل معاملاته.
- أسعار المصارف التجارية وهي أسعار تحددها المصارف إذ أن هنالك حدود مرسومة لتحرك أسعار الشراء والبيع.
- السعر التاشيري ويتم احتسابه من واقع العمليات التي تتم في سوق النقد الأجنبي بالبلاد عن طريق كل المتعاملين فيه عبر المصارف والصرافات وما

¹ . سلسلة بحثية تصدرها الإدارة العامة للبحوث والإحصاء - بنك السودان المركزي -
الإصدار رقم (7) ديسمبر 2005م - حيدر عباس حسين - مصطفى إبراهيم عبد النبي -
سلمى محمد صالح يحيى.

- بين المصدريين والمستوردين وبنك السودان وفي نطاق قدره 1% حول السعر التاشيري لأغراض إدارة سعر الصرف بواسطة بنك السودان.
- أسعار شركات الصرافة ويتم تحديدها بناءً على مؤشرات السوق وأسعار صرافات المصارف وأسعار البنك المركزي.
 - أسعار السوق الموازي وهي تشكل أفضلية بالنسبة للبائعين وملجأ هام ورئيسي لجانب الطلب في حالة عدم الحصول على احتياجاتهم عن طريق الشراء من القنوات المصرفية الرسمية ويتكون السوق الموازي من التحويل من حساب إلى حساب والتعامل خارج القنوات الرسمية وهناك عدة آثار سلبية تنطوي تحت التعامل في السوق الموازية منها تغيير أسعار الصرف من غير مبررات اقتصادية منطقية الأمر الذي يؤدي إلى تقلبات في قيمة العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية الأخرى.⁽¹⁾

9-4-2 أسعار صرف الدينار السوداني مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة (2000م-2004م)

الأعوام	بنك السودان	البنوك التجارية	التاشيري	السوق الموازي
2000م	256.8	257.3	256.8	258.5
2001م	262.6	260.8	262.6	265.0
2002م	262.2	266.2	262.2	268.0
2003م	263.0	261.9	263.0	264.0
2004م	251.7	260.7	256.7	262.5

المصدر بنك السودان المركزي وإحصائية المصارف التجارية 2005 م .
يتضح من الجدول أعلاه أن هذه الفترة شهدت استقراراً كبيراً في سعر صرف الدينار السوداني مقابل الدولار الأمريكي حيث أن هناك فوارق طفيفة في أسعار الصرف للأسواق الأربعة المذكورة أي يكاد يكون هنالك توحيد في سعر الصرف ويعزي ذلك للسياسات والجهود التي بذلتها السلطات النقدية والمالية خلال هذه الفترة والتي تهدف إلى مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية والمالية من بينها استقرار قيمة العملة الوطنية. ويلاحظ انخفاض سعر بنك السودان المركزي في ديسمبر من العام 2004م وذلك لقيامه باتخاذ سياسة رفع قيمة الدينار السوداني مقابل الدولار الأمريكي نسبة لتحسن موقف الاحتياط من النقد الأجنبي وقد وصل سعر صرف الدينار السوداني (238.23) بنهاية أكتوبر من العام 2005م.⁽²⁾

¹ . سلسلة بحثية تصدرها الإدارة العامة للبحوث والإحصاء - بنك السودان المركزي - الإصدار رقم (7) ديسمبر 2005م - حيدر عباس حسين - مصطفى إبراهيم عبد النبي - سلمى محمد صالح يحيى.

² . سلسلة بحثية تصدرها الإدارة العامة للبحوث والإحصاء - بنك السودان المركزي - الإصدار رقم (7) ديسمبر 2005م - حيدر عباس حسين - مصطفى إبراهيم عبد النبي - سلمى محمد صالح يحيى.

2-4-10 أسعار صرف الدولار الأمريكي في الأسواق المختلفة خلال الأعوام (2005-2012م)

البيان	بنك السودان	الصرافات	السوق الموازي
مارس 2005م	248.24 دينار	249.50 دينار	250.5 دينار
يونيو 2005م	248.04 دينار	249.50 دينار	250.5 دينار
سبتمبر 2005م	239.91 دينار	240.8 دينار	241 دينار
ديسمبر 2005م	231.25 دينار	231.80 دينار	232.3 دينار
مارس 2006م	227.71 دينار	227.8 دينار	229 دينار
يونيو 2006م	216.61 دينار	218.8 دينار	229 دينار
سبتمبر 2006م	209.77 دينار	210.3 دينار	211 دينار
ديسمبر 2006م	202.98 دينار	203.3 دينار	203.5 دينار
مارس 2007م	201.05 دينار	201.8 دينار	203 دينار
يونيو 2007م	201.06 دينار	201.2 دينار	203.5 دينار
سبتمبر 2007م	2.0319 جنيه	2.05 جنيه	2.065 جنيه
ديسمبر 2007م	2.0387 جنيه	2.0562 جنيه	2.08 جنيه
مارس 2008م	2.0318 جنيه	2.068 جنيه	2.090 جنيه
يونيو 2008م	2.0628 جنيه	2.0556 جنيه	2.085 جنيه
سبتمبر 2008م	2.1369 جنيه	2.138 جنيه	2.210 جنيه
ديسمبر 2008م	2.2004 جنيه	2.208 جنيه	2.250 جنيه

مارس 2009م	2.2979 جنيه	2.3285 جنيه	2.480 جنيه
يونيو 2009م	2.3785 جنيه	2.3914 جنيه	2.670 جنيه
سبتمبر 2009م	2.3633 جنيه	2.500 جنيه	2.720 جنيه
ديسمبر 2009م	2.2468 جنيه	2.3263 جنيه	2.660 جنيه
مارس 2010م	2.2391 جنيه	2.369 جنيه	2.700 جنيه
يونيو 2010م	2.3229 جنيه	2.415 جنيه	2.800 جنيه
سبتمبر 2010م	2.3787 جنيه	2.500 جنيه	3.020 جنيه
ديسمبر 2010م	2.4914 جنيه	2.520 - 2.9512 جنيه / حافز 17.09%	3.320 جنيه
مارس 2011م	2.7119 جنيه	2.83650 - 3.18221 جنيه / حافز 11.13%	3.450 جنيه
يونيو 2011م	2.6836 جنيه	2.76.4 - 2.8920 جنيه / حافز 4.77%	3.450 جنيه
سبتمبر 2011م	2.6836 جنيه	2.7604 - 2.8920 جنيه / حافز 4.77%	4.700 جنيه
ديسمبر 2011م	2.6836 جنيه	2.7604 جنيه / حافز 4.77%	4.500 جنيه
مارس 2012م	2.6836 جنيه	2.7604 جنيه	5.100 جنيه
يونيو 2012م	2.6836 جنيه	5.312 جنيه	6.00 جنيه
سبتمبر 2012م	4.4200 جنيه	5.650 جنيه	5.850 جنيه
ديسمبر 2012م	6.0629 جنيه	6.320 جنيه	7.500 جنيه

المصدر: بنك السودان المركزي

يتضح من الجدول (2-4-10) أن هذه الفترة شهدت إنخفاضاً كبيراً في سعر صرف الجنيه السوداني مقابل الدولار الأمريكي حيث أن هناك فوارق كبيرة في أسعار الصرف للأسواق المذكورة، ويعزى ذلك للحظر الاقتصادي المفروض على البلاد، عدم استقرار سياسات النقد الأجنبي والتي لا تساعد على جذب مدخرات المغتربين من العملات الأجنبية وزيادة الصادرات والاستثمارات الأجنبية، انفصال جنوب السودان وغيرها من الأسباب، فيلاحظ وجود فوارق كبيرة بين سعر الصرف الرسمي والموازي.

11-4-2 أسباب انخفاض سعر صرف الجنيه في الفترة من (2005م-2012م)

شهدت أسعار الجنيه السوداني في الفترة من (2005م-2012م) والفترة الأخيرة انخفاضاً ملحوظاً مقابل الدولار ويرجع ذلك إلى أسباب مختلفة حيث نجد بأن البنك المركزي لا يمتلك عملة أجنبية وذلك لعدة أسباب منها على سبيل المثال، الحظر الاقتصادي المفروض على البلاد، عدم استقرار سياسات النقد الأجنبي والتي لا تساعد على جذب مدخرات المغتربين من العملات الأجنبية وزيادة الصادرات والاستثمارات الأجنبية، وغيرها من الأسباب، حيث نجد بأن التجار يمتلكون العملة الأجنبية أيضاً لعدة أسباب منها الفرق الكبير بين السعر الموازي (سعر التجار) والسعر الرسمي (سعر البنك المركزي)، مقدرة تجار العملة على توفير العملة للمستوردين خارج البلاد وهذا الإجراء تعجز عنه العديد من المصارف الوطنية نسبةً للحظر المفروض على البلاد، ثقة المغتربين في تجار العملة بدلاً عن القنوات الرسمية وذلك لاستخدامهم لوسائل سريعة لتوصيل تحويلات المغتربين إلى ذويهم، كل هذه الأسباب جعلت التجار يمتلكون العملة

الأجنبية ولا تمتلكها الدولة، أيضاً تباينت وجهات النظر حول أسباب انخفاض سعر صرف الجنيه السوداني ومنها.

يرجع ارتفاع سعر الدولار أمام الجنيه إلى عدم وجود احتياطي لدى الدولة من العملات الحرة خاصة الدولار، وعدم وجود الاحتياط النقدي يفقد الدولة الخاصية الأساسية في التحكم في سعر الدولار، ويجعل سعر الدولار عرضة للعرض والطلب لتجار العملة، لكن إذا الدولة لديها احتياط نقدي كبير من العملات الأجنبية تستطيع عبر السياسة النقدية أن تدخل بائعة أو مشترية للدولار حسب مقتضيات الدولة، وإذا الدولة ليست لها احتياطات كبيرة سوف يظل قرار بنك السودان حبراً على ورق في السوق الحر، لأن التاجر في السوق ربما يكون هو المتحكم أكثر من بنك السودان، وهذا ما يفسره ارتفاع سعر الدولار منذ انخفاض أسعار البترول عالمياً وسبب النقص في إيرادات البترول في الحكومة المركزية، لذلك لا بد من معالجة النقص الذي يحدث بسبب انخفاض سعر البترول، وإذا لم تحدد البدائل والمعالجات مبكراً المتمثلة في استغلال آبار البترول في الشمال لسد النقص، إضافة إلى استغلال الغاز الطبيعي في منطقة البحر الأحمر، وتوسيع دائرة التنقيب والتعدين خاصة الذهب في المناطق المختلفة، وحتى الاستغلال العشوائي للذهب لا بد من تقنيه وضبطه وترشيده وليس منعه، وهو واحد من الأسباب التي تؤدي إلى ثبات سعر الدولار في السوق. وترجع الزيادة على طلب الدولار في الفترة الأخيرة إلى عدة أسباب، منها أن المستثمرين الأجانب والعاملين يحولون أرباحهم وميراثاتهم إلى الخارج، بجانب زيادة الواردات من الخارج وتجارة الحدود، أيضاً اقتصاد السودان أصبح أكثر ارتباطاً بالاقتصاد العالمي، وأن بعضاً من غاسلي الأموال قاموا بسحب أموالهم وإرجاعها إلى بلدانهم الأصلية، وإذا لم يقيم بنك السودان بإلغاء القيود التي فرضها على النقد الأجنبي خلال العام 2009م، لن تحل مشكلة العملات الأجنبية، ولن تنتهي ظاهرة السوق الموازي، ولن تختفي الصفوف أمام الصرافات. (1)

تصاعدت الأزمة الاقتصادية حداثها بعد انفصال جنوب السودان في العام (2011م) وذهاب أكثر من نصف إنتاج البترول وتركه لفجوة حسب تقديرات الحكومة تبلغ 4.100 مليار دولار ومنذ ذلك الوقت أصبح التنافس حول الدولار في السوق الموازي كبيراً، وأنه خلال فترة إنتاج البترول لم يتم استثمار عائداته في الزراعة مما أدى إلى أن تصبح صادرات السودان في العام 2012م حوالي 3.37 مليار دولار في حين أن إجمالي الواردات في نفس العام بلغ 9.48 مليار دولار مما جعل الميزان التجاري ليس في صالح السودان وإنما هنالك عجز يبلغ حوالي 6.11 مليار دولار. (2)

يُرجع بعض الخبراء انخفاض سعر صرف الجنيه السوداني إلى عدم الاهتمام بالتصنيع المحلي لزيادة الناتج المحلي الإجمالي وخفض معدل التضخم وزيادة معدل النمو الاقتصادي حتى تستطيع السيطرة على الأسواق بصورة تمكنها من محاربة الإنفلات وجشع التجار عن طريق تركيز الأسعار، وأن كل مقومات النهضة التنموية والصناعية متوفرة في السودان والمتمثلة في الموارد الطبيعية والبشرية والمياه إضافة إلى الخبرات التراكمية التي إستفادت منها العديد من الدول. وإتفق الخبراء على غياب الخطط الحكومية لزيادة الإنتاج ورفع الصادرات، إضافة إلى عدم شفافية البنك المركزي فيما يتعلق بالاحتياطيات من النقد الأجنبي وتشكيكهم في أغلب الأرقام التي يوردها البنك المركزي. (3)

1 . صحيفة الصحافة - العدد 6064 - 31/مايو-2010م - دكتور عبد العظيم المهمل.
2 . صحيفة الإنتباهة السودانية - العدد 2770 - يناير 2014م - صفحة دنيا الاقتصاد - تقرير رباب علي- محمد إبراهيم كيج.
3 . المرجع السابق.

يُرجع الكثير من أصحاب الصرافات انخفاض سعر صرف الجنيه السوداني مقابل الدولار والعملات الأجنبية الأخرى إلى سياسات النقد الأجنبي التي تصدر من قبل البنك المركزي حيث يشوبها العديد من المعوقات والتعقيدات بالنسبة للمستثمرين والمغتربين والمصدرين والموردين، إضافة إلى عدم إستقرارها حيث يتم تعديلها بصورة مستمرة.

يُرجع تجار العملة بالسوق الموازي انخفاض سعر صرف الجنيه السوداني أمام الدولار والعملات الأجنبية الأخرى إلى عدة أسباب منها: (عدم توفر النقد الأجنبي بالبلاد وخاصةً طرف بنك السودان المركزي، يضاف إلى ذلك دخول الشركات الأجنبية الكبرى وخاصةً شركات الاتصالات والبنوك والمؤسسات الحكومية والمطاحن الرئيسية (س-سيقا-ويتا) لشراء إحتياجاتها من النقد الأجنبي من السوق الموازي، أيضاً ضعف سياسات النقد الأجنبي التي تصدر من قبل البنك المركزي وعدم مواكبتها للمتغيرات المحلية والإقليمية والعالمية، يضاف إلى ذلك الرقابة والحملات المكثفة من قبل الحكومة والشائعات التي تظهر من حين إلى آخر، يضاف إلى ذلك المضاربات التي تتم من قبل تجار العملة بالخارج وخاصةً دول الخليج، وغيرها من الأسباب).

هنالك العديد من الأسباب التي أدت إلى انخفاض سعر صرف الجنيه السوداني في الفترة من (2005م-2012م) ويمكن تقسيمها إلى قسمين تتمثل في الآتي:

أولاً : جانب العرض

1. الإعتماد على عائدات النفط بنسبة كبيرة: وذلك بسبب الاعتماد بنسبة تفوق الـ 90% على عائدات النفط، والتي بدورها تأثرت بانخفاض الأسعار العالمية في العامين (2009م و 2010م) وخروج أكثر من 50% من إنتاج النفط بسبب انفصال جنوب السودان في يوليو من العام 2011م، مع الأخذ في الاعتبار عدم زيادة الكميات المصدرة والتي ترتبط بدرجة أساسية بالإنتاج.
2. ضعف مساهمة الصادرات غير البترولية: المتتبع لمساهمة الصادرات غير البترولية لأكثر من عشرة سنوات يجد أن حجمها يتناقص، وذلك بسبب الاعتماد على صادرات زراعية التي تتسم بارتفاع التكلفة، إضافة إلى المنافسة التي تواجهها من البدائل الأخرى في السوق العالمي، ومما عمق الضعف أكثر هو عدم الاهتمام ببعض المنتجات ذات الميزة المطلقة للسودان (القطن-الصمغ العربي-الفول السوداني-السمن-الخ).
3. ضعف مساهمة تحويلات المغتربين: بسبب الأزمات التي يمر بها الاقتصاد الخليجي والاتجاه نحو توطين الوظائف والعمالة وخفض المرتبات أدى ذلك إلى انخفاض دخول السودانيين العاملين في الخارج، فضلاً عن الاستغناء عن نسبة مقدرة منهم، إضافة إلى عدم وجود سياسة نقد أجنبي مشجعة من قبل البنك المركزي بالنسبة للمغتربين، وقد عمقت الأزمة المالية العالمية هذا الجانب بصورة كبيرة. مع العلم بان هناك سماسرة يعملون على شراء النقد الأجنبي من هولاء العاملين ويتم استخدامه لأغراض أخرى، منها ما يرتبط بحفظ المدخرات ومنها ما يرتبط بسداد فواتير استيراد خارجية ومنها ما يرتبط بتحويل إستحقاقات داخلية إلى الخارج.
4. انخفاض الاستثمارات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة: بسبب الحظر الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية، إضافةً إلى بطء الإجراءات وتعقيدها، وعدم إكتمال جوانب الإستقرار والبيئة الاستثمارية الجاذبة.

5. ضعف الحصول على موارد خارجية: وذلك بسبب الضغوط السياسية المرتبطة بأزمة دارفور وتداعيات المحكمة الجنائية الدولية وبرتكولات منطقتي النيل الأزرق وجنوب كردفان ومنطقة آبيي.

ثانياً: جانب الطلب

1. زيادة الكميات المستوردة من السلع والخدمات: حيث أصبح هناك اعتماد كبير على الاستيراد في تغطية الاحتياجات الأساسية، نظراً لارتفاع تكلفة الإنتاج المحلية، لا سيما المرتبطة بالمواد الغذائية. حيث يتم تمويل جزء كبير من الكميات المستوردة من السلع عبر تجار السوق الموازي والذين يقومون بتسليم المستوردين العملة الأجنبية بالخارج (الإمارات- المملكة العربية السعودية- الصين) مقابل تسلمهم العملة الوطنية بالداخل.
2. تحويل أرباح شركات الاتصالات ذات المساهمة من رأس المال الأجنبي: حيث أصبحت تشكل ضغطاً على المصارف والسوق الموازي.
3. زيادة الطلب في السوق الموازي بسبب العمالة الأجنبية: (البنغالية- المصرية- الأثيوبية- الإرترية- الخ) حيث أدى تقييد التحويل عبر المصارف والصرافات إلى الاتجاه نحو السوق الموازي، لا سيما وأن هناك دخولاً إضافية يتحصلون عليها ولا تجد منفذاً إلا من خلال السوق غير الرسمي.
4. الاتجاه إلى العودة إلى الاحتفاظ بالدولار كمخزن للقيمة: حيث أدى ارتفاع نسبة التضخم المتوالية إلى قيام بعض المستثمرين إلى تحويل العملة المحلية إلى أجنبية.
5. تأثير الحظر الاقتصادي على المصارف وعلاقاتها بشبكة المراسلين الخارجية: وقد أدى ذلك إلى رفع الهوامش من قبل البنوك المراسلة بالإضافة إلى توقف بعض المراسلين من التعامل مع المصارف السودانية بسبب الضغوط السياسية الخارجية من قبل الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي.

6. ضعف قدرة بنك السودان المركزي على توفير موارد نقد أجنبي من الخارج في الأوقات الملائمة: بسبب الضغوط الاقتصادية والسياسية.

12-4-2 تطور سياسة النقد الأجنبي في السودان

أولاً: سياسات النقد الأجنبي قبل التحرير الاقتصادي

طبق بنك السودان المركزي نظام سعر الصرف الثابت منذ العام (1958م) عقب إنضمام السودان لعضوية صندوق النقد الدولي. وفي أغسطس من العام (1971م) تم ربط الجنيه بالدولار الأمريكي ومنذ نهاية السبعينات بدأ السودان يستخدم سياسة تخفيض سعر الصرف كأداة لتحقيق التوازن الخارجي وذلك لتدهور موقف ميزان المدفوعات والندرة العامة في النقد الأجنبي مع الحاجة الكبيرة للصرف على المشروعات التنموية ولذلك تم إدخال نظام تعدد أسعار الصرف أول مرة في البلاد في العام (1981م)، إضافة إلى السعر الرسمي أصبح هنالك سعر تشجيعي لبعض الصادرات والضريبة على الواردات وسعر تشجيعي لتحويلات المغتربين. اتبعت الدولة خلال الستينات والسبعينات سياسات الرقابة المطلقة على النقد الأجنبي، وذلك بإحتكارها لحصيلة النقد الأجنبي وتوزيعها على الراغبين وفق شروط معينة تكون هنالك ميزانية محددة لإستخدام موارد النقد الأجنبي تقتصر على إستيراد السلع الأساسية. أما الفترة من (1979م-1989م) فقد شهدت تغيرات مستمرة في سياسات النقد الأجنبي بدأت بإلغاء سياسة التحكم في موارد النقد الأجنبي في سبتمبر من العام (1979م) وتنظيم سوق النقد الأجنبي

إلى سوق رسمي وسوق موازي، وكانت أهم ملامح سياسات النقد الأجنبي في تلك الفترة في الآتي:⁽¹⁾

- التخفيض المستمر لقيمة العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية.
 - تعدد الجهات التي تحدد سعر الصرف (بنك السودان، لجنة التعامل في موارد السوق الحر، السوق المصرفية الحرة).
 - التحويل المستمر لحصيلة الصادرات من السوق الرسمي إلى السوق الحر.
 - إزدهار السوق الموازي للعملة.
 - السماح بفتح صرافات للتعامل بالنقد الأجنبي.
- لذلك فإن الفترة التي سبقت التحرير الاقتصادي أصدر بنك السودان مجموعة من المنشورات هدفت إلى زيادة حصة الصادرات وزيادة إيرادات النقد الأجنبي، بضمان وصول حصة الصادرات إلى داخل البلاد وإستغلالها بالصورة المثلى بجلب مدخلات إنتاج ضمن سياسة التجنيد وفي هذا الشأن أتخذت مجموعة من التدابير شملت الجوانب التالية:

1. سعر الصرف: تميزت فترة ما قبل التحرير الاقتصادي بتعدد أسعار الصرف وفي هذه الفترة لم تركز السلطات على سياسة تخفيض سعر الصرف كعامل هام لزيادة الصادرات بدليل علي أنه وفي أغلب الأحيان كان الصادر كله أو جزء منه بالسعر الرسمي وهو السعر الأقل ما يعني فرض ضريبة ضمنية على المصدر وقد دفعت هذه السياسة المصدرين إلى عدم تحويل كامل حصيلتهم للبلاد تجنباً للخسارة، ولتعويض المصدرين عن خسارتهم في سعر الصرف ظهرت الحاجة إلى سياسة التجنيد.

2. التجنيد: تم في يونيو من العام (1990م) تعديل لائحة التعامل بالنقد الأجنبي الصادرة من بنك السودان المركزي للعام (1979م) وخاصة في الفصل الخاص بالتجنيد فورد في اللائحة الآتي:

- يجوز لأي مصدر الحصول على نسبة من حصة الصادرات حسبما يحددها بنك السودان من وقت لآخر.
- يحق للمصدر الإحتفاظ بحصيلة الصادر المجنية في ذات اللائحة في حساب خاص بالعملات الحرة في أحد البنوك المعتمدة وتستخدم في إستيراد السلع التي يحددها بنك السودان بالتنسيق مع وزارة التجارة الخارجية وفي حالة عدم الإستخدام خلال الفترة المحددة يجوز لبنك السودان شراء الحصة ودفع المقابل بالعملة المحلية بالسعر السائد عند تنفيذ الشراء.
- لم تقم سياسة التجنيد أيضاً بحل مشكلة المصدرين مع بنك السودان المركزي فيما يتعلق بعائد حصائل الصادر وذلك للآتي:

- بنك السودان المركزي هو الذي يحدد نسبة المصدرين من حصة الصادر وهذا يجعل المصدرين غير متوافقين علي هذا الشرط.
- قيام بنك السودان بشراء الحصة من المصدر بالسعر الرسمي إذا ظلت لفترة محددة بالسعر السائد أيضاً يجعل المصدرين يتصرفون في حصائل صادراتهم بصور متعددة بدلاً عن بيعها إلى بنك السودان، لأن الإستخدام متروك للمصدر والذي قد تتضارب أولوياته مع أسبقيات الدولة.

ثانياً: سياسات النقد الأجنبي بعد التحرير الاقتصادي

أعلن السودان في فبراير من العام (1992م) انتهاء سياسة التحرير الاقتصادي بعد أن رأت أن السياسات السابقة قد أدت إلى تشوهات خطيرة في العملية الإنتاجية، وهذه السياسة تعني في المقام الأول أن السوق هو المحرك الأساسي

¹ . ورقة بعنوان تجربة السودان في مجال السياسة النقدية - د عبد المنعم القوصي.

للموارد الاقتصادية لمواجهة احتياجات المستهلكين وتعظيم العائد على الاستثمارات وهذا الأمر سوف يؤدي بدوره إلى تحقيق أعلى درجة من الكفاءة لاقتصاد السودان، فالقطاع الخاص والذي يعمل بهدف تعظيم العائد على الاستثمارات يحاول استغلال الموارد المتاحة بكفاءة عالية وخاصة في ظل السوق التنافسية، لذلك هدفت الدولة من تطبيق سياسة التحرير الاقتصادي إلى تحقيق الآتي:

- تحرير سعر الصرف لتحقيق عائد مجزي للمصدرين يساعد على زيادة وتحريك انسياب الصادرات.
 - تشجيع المستثمرين الأجانب والسودانيين مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج وبالتالي تحسين الصادر.
 - تحرير أسعار السلع بتشجيع المنتجين في القطاعات المنتجة الزراعية والحيوانية والصناعية مما يدفعهم إلى زيادة الإنتاج أفقياً ورأسياً مما يؤدي إلى تحقيق الإكتفاء الذاتي وزيادة الصادر.
- وهذا يعني أن إتباع سياسة واقعية لسعر الصرف تعكس التكلفة الحقيقية للمنتجات والصادرات من العوامل المهمة لتحفيز الإنتاج والصادرات.
- بعض مشاكل الإنتاج والصادر والتي تبدو للوهلة الأولى هيكلية أو بنيوية يمكن حلها جزئياً على الأقل في ظل سعر صرف مجزي مما يدفع منتجي سلع الصادر لرفع أجور العمال في القطاع الزراعي في الشهور التي يقل فيها العمال وبالتالي يخفف ذلك من مشكلة العمال الموسمين، كما يؤدي تحرير سعر الصرف ومعالجة السياسات التي تعوق حركة الصادر إلى زيادة حصيلة البلاد من النقد الأجنبي مما يساهم في حل مشكلة النقل والترحيل (بترول، قطع غيار... الخ) كذلك فإن تقليص هيمنة الحكومة على الاقتصاد يعتبر عاملاً آخر من عوامل تحفيز الإنتاج وبالتالي كمية الصادرات.

بعد سياسات التحرير الاقتصادي انتهجت العديد من السياسات فيما يخص النقد الأجنبي تمثلت في الجوانب التالية:

1. سعر الصرف: بعد الأخذ لسنوات طويلة بنظام تثبيت وتعدد أسعار الصرف أدخل نظام موحد لسعر الصرف في فبراير من العام (1992م) وتم بذلك إلغاء النظام الذي يعتمد على سوق الصرف الرسمي والحر للعملات إضافة إلى سوق التجنيب. وانتقلت جميع عمليات النقد الأجنبي في السودان إلى السعر الموحد والذي حدد ب (90) جنيه سوداني للدولار، وقد اعتبر هذا الإجراء عنصراً أساسياً لتحسين فعالية الصرف الأجنبي يتفق مع جهود تحسين الأداء المالي والاقتصادي - وهذا الإجراء في وقت يعاني فيه السودان من ضغوط للمدفوعات الخارجية الحادة والتي انعكست في شكل انخفاض في احتياطات الصرف الأجنبي وانخفاض إمكانية الإستيراد وارتفاع وتراكم متأخرات المدفوعات الخارجية.

لم تتمكن الدولة من الحفاظ على السعر الموحد إلا من خلال تشديد سياسات إدارة الطلب بدرجة كبيرة، وكان ذلك يتطلب تخفيضاً كبيراً في عجز الميزانية واحتواء السيولة الداخلية، غير أنه لم تتمكن الحكومة من الإستمرار في السياسات المالية المتشددة في ظل الحصار الخارجي، والمشاكل الداخلية فعادت الضغوط إلى الظهور من جديد في سوق الصرف، وظل سعر الصرف يتصاعد بمعدلات فاقت التوقعات ولم تلجأ السلطات إلى المزيد من المرونة في وضع سعر موحد وذلك بسبب المخاوف من زيادة التضخم، بل لجأت إلى إحياء نظام تعدد أسعار الصرف، ففي أكتوبر من العام (1993م) أي بعد حوالي عام ونصف من إعلان

السعر الموحد طبق نظام مزدوج لسعر الصرف يعتمد على سعر السوق الرسمية.

2. سياسة التخصيص: تعني سياسة التخصيص تنازل بنك السودان عن النقد الأجنبي الناتج من العملية التصديرية بمقابلة مدفوعات محددة أو سداد التزامات بعينها تخص بنك السودان أو المصدر أو أي جهة ثالثة حسب تصديق بنك السودان فإذا كان التجنيب يعني الإحتفاظ بجزء من حصيلة الصادر لصالح المصدر فإن التخصيص يعني الإحتفاظ بالحصيلة طرف البنك لصالح الالتزام الذي يحدده بنك السودان، وقد حلت هذه السياسة محل سياسة التجنيب التي ألغيت بعد إعلان سياسات التحرير الاقتصادي في فبراير من العام (1992م).

تم تعديل نسبة التخصيص للبنوك التجارية عدة مرات خلال الفترة من العام (1992م) وحتى أكتوبر من العام (1993م)، حيث ألغيت نسبة التخصيص من حصيلة الصادر وتقرر توريد الحصيلة بالكامل لصالح بنك السودان. في العام (1994م) أعيد التخصيص مرة أخرى وكان الإتجاه العام هو تخفيض نصيب بنك السودان من حصيلة الصادر لصالح البنوك التجارية ولتخفيف الضغط على موارد بنك السودان الشحيحة خاصة في مجال إستيراد السلع الإستراتيجية مثل البترول والقمح حيث تم السماح بتخصيص حصيلة الصادر بكاملها لصالح المصدر نظير التزامه بإستيراد سلع معينة. ساعدت سياسة التخصيص في توفير موارد لإستيراد السلع الإستراتيجية مثل البترول والقمح والسكر ومدخلات الإنتاج الزراعية ومعدات إنتاج وسيطة إضافة إلى تخصيص صادر لسداد بعض الديون الخارجية، ومن مميزات سياسة التخصيص أنها ترشد إستخدام النقد الأجنبي وينظم بنود الإستيراد حسب الأسبقيات، عكس التجنيب والذي بالرغم من أنه يوفر موارد عن طريق زيادة عائدات الصادر إلا أن الإستخدام متروك للمصدر والذي قد تتضارب أولوياته مع أسبقيات الدولة.

أدى التخصيص إلى رفع أسعار بعض السلع محلياً مثل سلعة الضأن نتيجة للمضاربات في الأسواق المحلية وإلى خلق تشوهات في الأسعار الخارجية، إضافة الي أن المصدرين يتحايلون في تقدير القيمة الفعلية لصادراتهم مما يؤدي الي أن يفوق الصادر المختص فاتورة الوارد وبالتالي عدم إستجلاب جزء من حصيلة الصادر إلى داخل البلاد .

- خلال فترة التسعينات ومطلع الألفية الثالثة صدرت مجموعة من الإجراءات واللوائح (لائحة تنظيم أعمال الصرافة لسنة 2002م) بهدف إستكمال توحيد بناء سوق النقد الأجنبي مثل التجنيب الكامل لحصيلة الصادرات وإلغاء نظام الإقرار الجمركي وإعلان عن مزادات النقد الأجنبي وإنشاء غرف التعامل بالنقد الأجنبي وتبسيط إجراءات الصادر والوارد.

- عمل بنك السودان المركزي في العام (2003م) على المحافظة على مرونة سعر الصرف لتحقيق التوازن الداخلي والخارجي بتبني سياسة سعر الصرف المرن المدار في حدود نطاقات معينة وقام بنك السودان المركزي بتحرير عمليات الحساب الجاري بالكامل وتحرير جزء من عمليات حساب رأس المال المتعلقة بالتدفقات النقدية الواردة، كما عمل بنك السودان المركزي على بناء احتياطات من النقد الأجنبي وتعظيم العائد عليها.

- قام بنك السودان المركزي في العام (2003م) بتكوين مجموعات صناع السوق التي أتاحت للمصارف التجارية الفرصة لتحديد أسعار الصرف التي تتعامل بها بنفسها دون تدخل من قبل بنك السودان المركزي بالتوجيه أحياناً وتوفير الموارد والمعلومات أحياناً أخرى.

- أتخذ بنك السودان المركزي في العام (2004م) قراراً برفع قيمة العملة المحلية أمام العملات الأجنبية الأخرى بعد أن أصبح للبنك المركزي احتياط لا بأس به من العملات الأجنبية واتخذ في ذلك منحى تدريجياً حتى لا يؤدي ذلك إلى إحداث خسائر لدى المتعاملين بالنقد الأجنبي من مصارف وصرافات.

ثالثاً: سياسات النقد الأجنبي خلال الفترة من (2005م- 2012م)

شهدت هذه الفترة انخفاض كبير وسريع في قيمة الجنيه السوداني أمام العملات الأجنبية حيث قام بنك السودان المركزي في العام (2005م) بالتنازل عن العديد من الموارد لصالح المصارف التجارية والصرافات وذلك لتحقيق الهدف الأساسي من سياسة النقد الأجنبي المتمثل في تحقيق إستقرار سعر صرف الجنيه السوداني من خلال الآتي:

- توسيع سوق النقد الأجنبي من خلال توفير موارد له تمكنه من الإستجابة لأي مستويات طلب للعملة الأجنبية.
- توحيد سوق النقد الأجنبي وتقريب أسعار السوق الموازي وأسعار السوق المنظم أو الرسمي.
- المساهمة في تحسين المناخ الاستثماري بالسودان من خلال المحافظة على إستقرار سعر الصرف وتوفير الموارد للإستيراد وتحويل أرباح الشركات المستثمرة بالبلاد.

جاء قرار التحول من الدولار الأمريكي إلى العملات الأجنبية الأخرى في ديسمبر من العام (2007م) لمجموعة من الاعتبارات الاقتصادية والسياسية منها الحظر الاقتصادي الأمريكي القائم على السودان منذ العام (1997م) والضغط من قبل السلطات الأمريكية على الشركات والبنوك المراسلة التي تتعامل مع جهات سودانية بتقليل حجم تعاملاتها مع السودان، إضافة إلى إتجاه العديد من الدول على مستوى العالم لفك إرتباط عملاتها المحلية بالدولار الأمريكي (الصين/ماليزيا... الخ) وربط عملاتها بسلة من العملات لتفادي التقلبات في أسعار صرفها الداخلية.

هذا القرار تم بصورة غير مدروسة لأنه وعند تطبيق عملية التحول للعملات الأخرى فعلياً إستجاب القطاع العام بصورة واضحة لعملية التحول إلا أن إستجابة القطاع الخاص لم تكن بالمستوى المطلوب نتيجة لسيطرة عملة الدولار في أذهان الجمهور في التعامل التجاري، وترجع إستجابة القطاع العام إلى أن بنك السودان المركزي هو الذي يوفر العملة الأجنبية لهذا القطاع وبالتالي يتعامل وفقاً لما يحدده بنك السودان المركزي، والتحول من التعامل بالدولار إلى عملات أخرى ليس بالموضوع السهل ويحتاج إلى الوصول إلى معدلات ممتازة من النمو الاقتصادي والتضخم والتوظيف الكامل... الخ)، ولكن أن نتحول مثل ما تحولت بعض الدول فهذا ليس من المنطق لأن هذه الدول تتفوق علينا في المجال الاقتصادي.

- سياسات النقد الأجنبي عند حلول الأزمة المالية العالمية. ركزت حزمة سياسات النقد الأجنبي عند حلول الأزمة المالية العالمية على إعادة تنظيم سوق النقد الأجنبي بهدف تحقيق الآتي: ⁽¹⁾

- توحيد واستقرار سعر الصرف بالنسبة للعملة المحلية.
- تنظيم سوق النقد الأجنبي ليعمل وفق موجهات بنك السودان المركزي.
- تحرير المعاملات في النقد الأجنبي.
- تطوير سوق ما بين البنوك.

¹ ورقة بعنوان تجربة السودان في مجال السياسة النقدية - د عبد المنعم القوصي.

- بناء احتياطات لبنك السودان المركزي للمساعدة في إستقرار سعر الصرف.
 - تسجيل رأس المال الأجنبي والاستثمارات الخارجية لتوفير كل المعلومات عنها ومتابعة حركتها.
 - إلغاء القيود على الاستثمار بما في ذلك رخص الإستيراد والسماح للقطاع الخاص ليتنافس مع كل القطاعات.
- بدأ بنك السودان المركزي في يناير من العام (2008م) تطبيق عملية التحول للعمليات الأخرى فعلياً وقد إستجاب القطاع العام بصورة واضحة لعملية التحول إلا أن استجابة القطاع الخاص لم تكن بالمستوى المطلوب نتيجة لسيطرة عملة الدولار في أذهان الجمهور في التعامل، كما سعى البنك المركزي إلى تطوير علاقات متميزة مع مراسليه بالخارج بهدف تسهيل عملياته الخارجية مع شركائه التجاريين بعملات مختلفة وفي مواقع جغرافية متعددة خاصة دول شرق آسيا بالإضافة إلى تسهيل المعاملات الخارجية للبنوك التجارية.
- في العام (2009م) وفي ظل تداعيات الأزمة المالية العالمية إتسمت هذه المرحلة بشح في النقد الأجنبي لذلك قام البنك المركزي باتخاذ العديد من الإجراءات والتدابير بغرض ترشيد الطلب على النقد الأجنبي للأغراض المختلفة حيث تم الآتي:
- رفع نسبة هامش الإستيراد النقدي المدفوع إلى 100%.
 - وضع ضوابط لتنظيم إستخدامات النقد الأجنبي لأغراض الدفعيات غير المنظورة بالبنوك والصرفات شملت السفر والتحويلات للأغراض المختلفة.
 - منع الصرفات من القيام بالتحويلات بغرض تغذية حساباتها مع المراسلين بالخارج.
 - منع الصرفات من التعامل مع الهيئات الدبلوماسية والأجنبية والمنظمات والمؤسسات الإقليمية والدولية العاملة بالسودان بصفتها الاعتبارية.
 - تطبيق هامش 0.04% بين سعر الشراء والبيع لكافة العملات الأجنبية القابلة للتحويل.
 - حظر المصارف من شراء النقد الأجنبي من شركات الصرافة.
 - النظر في إيجاد معالجات لمشكلة تحويلات عوائد الاستثمارات الأجنبية في الأوراق المالية لغير المقيمين.
 - تحديد سلع معينة يتم توفير النقد الأجنبي لها من غرفة البنك المركزي بغرض إستيرادها.
 - أن يتم فتح الاعتمادات الخاصة باستيراد المواد البترولية ببنك السودان المركزي بدلاً من البنوك التجارية.
 - حددت وحدة غسيل الأموال مبلغ (10000) دولار فقط عشرة ألف دولار أو مايعادلها من العملات الأجنبية الأخرى بحملها نقداً بواسطة الشخص المسافر للخارج عبر الموانئ المختلفة.
- أصدر بنك السودان المركزي في الأعوام (2010م-2011م-2012م) جملة من التعديلات الجديدة على ضوابط النقد الأجنبي ووجه بموجبه البنوك والصرفات بمنح حافز لكل من يبيع نقداً أجنبياً للمصارف من وقت لآخر وأشار إلى أن كان ذلك من حصيلة الصادر أو من الموارد الأخرى بنسبة مئوية قابلة للتعديل من وقت لآخر وأشار البنك المركزي إلى أنه في حالة البيع تقوم المصارف والصرفات بإضافة النسبة نفسها إلى سعر البيع بينما سجلت نسبة الحافز في (22 من شهر نوفمبر من العام 2010م 16.29% وشملت التعديلات إلغاء بنك السودان المركزي لشرط كان يربط فتح الحسابات الحرة بوجود تحويل

من الخارج، وسمح بفتحها بما لا يقل عن (5000) يورو أو ما يعادلها مع تقديم ما يثبت وجود تدفقات مستمرة للحساب المفتوح.

نصت الضوابط الجديدة أيضاً على تعديلات خاصة بالحسابات الخاصة (حسابات الأجانب) وحسابات المقاولين المحليين إضافة إلى تعديلات في مجال الإستيراد وخطابات الضمان بالنقد الأجنبي ومجالات أخرى، بينما في مجال الصادر ألزمت الضوابط المصدرين ببيع حصيلة الصادر إلى المصرف الذي قام بتمويل العملية، أما حصائل الصادر المنفذة من مصادر أخرى فتباع للمصرف المنفذ لعملية الصادر أو المصارف الأخرى لتنفيذ عمليات الإستيراد، كما سمحت بإستخدام حصيلة الصادر لأغراض السفر بموجب المستندات المؤيدة.⁽¹⁾

13-4-2 إجراءات زيادة المتحصلات من النقد الأجنبي

- توفير الموارد لتمويل الصادر مع تخفيف عمولات وهوامش الأرباح على تمويل الصادر.
- تفعيل دور الوكالة الوطنية لتمويل وضمان الصادرات غير البترولية (وكالة تمويل وضمان الصادرات).
- تشجيع الاستثمار في الإنتاج بغرض الصادر.
- إعادة تنشيط خطوط التمويل الخارجية.

14-4-2 إجراءات تقليل الطلب على النقد الأجنبي

- الإنصهار في الإتحاد الجمركي من خلال الإشتراك في نظام التسويات الإقليمية لدول الكوميسا مما يقلل من الضغط على النقد الأجنبي وفي ذات الوقت إنسياب حركة التجارة الخارجية.
- إلزام الشركات المملوكة للأجانب على الأقل في الوقت الحاضر باستثمار جزء من أرباحها داخلياً بدلاً من تحويلها بالكامل (مثال شركات الإتصال).
- عدم تشجيع الأنشطة التي تزيد الإستيراد (مثل المعارض الأجنبية بغرض البيع).
- العمل على توازن التدفقات من النقد الأجنبي للمحافظة على العملة الوطنية للحد من تصاعد معدلات التضخم.

15-4-2 مكونات الاحتياطات الرسمية لبنك السودان

المركزي من النقد الأجنبي

إن ضرورة حيازة الاحتياطات الأجنبية لأهميتها في سد إحتياجات المعاملات التي ترتبط بتغطية المدفوعات الناجمة عن المعاملات الأجنبية والتي تزداد مع ارتفاع الناتج والانفتاح الاقتصادي وعلى إحتياجات الخطة التي تهدف إلى تخفيض تكاليف الاقتصاد من جراء التغيرات غير المتوقعة في المدفوعات الأجنبية، الأمر الذي يؤكد أهمية الحفاظ على سيولة وسلامة الاحتياطات الرسمية حيث تتكون حسب تصنيف آخر دليل لميزان المدفوعات الصادر من صندوق النقد الدولي من (الذهب النقدي، حقوق السحب الخاصة، الشريحة الاحتياطية لدى صندوق النقد الدولي نقد أجنبي وودائع لدى السلطات النقدية ولدى المصارف، أوراق مالية سواء كانت أسهم أو سندات أو أدوات سوق النقد والمشتقات المالية).⁽²⁾

¹ . منهجية الإصلاح الاقتصادي في السودان - دكتور / عبد الوهاب عثمان - الطبعة الأولى - مطابع السودان للعملة - 2008م.

² . ورقة بعنوان تجربة السودان في مجال السياسة النقدية - د عبد المنعم القوصي.

16-4-2 سياسات سعر الصرف خلال الفترة من (2005م-2012م)

1. العام 2005م

- الاستمرار في سياسة المحافظة علي سعر الصرف المرن المستقر وفق آليات السوق وإدخال آية للتنبؤ علي المدى المتوسط .
- مواصلة العمل بنظام سعر الصرف المرن المدار
- الاستمرار في قيام بنك السودان بدور نشط في سوق النقد الأجنبي وفق المعطيات الاقتصادية .

2. العام 2006م

- الاستمرار في سياسة المحافظة علي سعر الصرف المرن المستقر وفق آليات السوق وإدخال آية للتنبؤ علي المدى المتوسط .
- مواصلة العمل بنظام سعر الصرف المرن المدار .
- الاستمرار في قيام بنك السودان بدور نشط في سوق النقد الأجنبي وفق المعطيات الاقتصادية .

3. العام 2007م

- الاستمرار في سياسة سعر الصرف المرن المدار .
- إدخال آية لإدارة سعر الصرف وذلك بالتنبؤ بسعر الصرف في المدى المتوسط مع العمل على استقراره حول السعر الذي يساعد على تحقيق التوازن الخارجي والداخلي .

4. العام 2008م

- الاستمرار في سياسة المحافظة علي استقرار ومرونة سعر الصرف
- العمل علي تعديل نظام سعر الصرف وذلك بربط الجنيه بسلة من العملات الرئيسية .

5. العام 2009م

- الاستمرار في المحافظة علي استقرار ومرونة سعر الصرف .

6. العام 2010م

- تشجيع المصارف وشركات الصرافة علي توفير مصادر أخرى للنقد الأجنبي بدلا من اعتمادها علي بنك السودان المركزي .
- تفعيل وتشجيع الصادرات غير البترولية

7. العام 2011م

- الإستمرار في المحافظة علي استقرار ومرونة سعر الصرف .
- توسيع شبكة مراسلي البنك المركزي .
- الإستمرار في ترشيد الطلب علي النقد الأجنبي .
- تشجيع الصادرات غير البترولية .

8. العام 2012م

- التأكيد علي حرية التعامل بالنقد الأجنبي وحرية إستخدامات النقد الأجنبي .
- توفير التمويل المطلوب لإنتاج وتصنيع وتصدير السلع الثمانية المحددة في البرنامج الثلاثي لإحلال الواردات وزيادة الصادرات .
- يسمح للمصارف بمزاولة نشاط النقد الأجنبي .
- الإستمرار في سياسة ترشيد الطلب علي النقد الأجنبي عن طريق السياسات النقدية والتجارية .
- ترشيد الصرف الحكومي من النقد الأجنبي .
- التوسع والاستمرار في شراء وتصدير الذهب .

- تشغيل مصفاة الذهب والعمل علي تصدير الذهب المصفي بدلاً عن تصدير الذهب الخام.
- تطوير وتنظيم سوق الذهب بالتنسيق مع الجهات المختصة .
- تنظيم وتشجيع التجارة مع دولة جنوب السودان.
- تشجيع تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر .
- العمل علي جذب مدخرات السودانيين العاملين بالخارج عبر القنوات الرسمية .
- السعي نحو إستقطاب موارد خارجية بالنقد الأجنبي (قروض - منح - تسهيلات من المراسلين (نقدية أو سلعية).

17-4-2 إدارة الاحتياطات الرسمية خلال الفترة (2005م-2012م)

أ. العام 2005م

- الاستمرار في بناء الاحتياطات وإدارتها وفق الضوابط المعمول بها .

ب. العام 2006م

- الاستمرار في بناء الاحتياطات وإدارتها وفق الضوابط المعمول بها .

3. العام 2007م

- الاستمرار في بناء الاحتياطات وإدارتها وفق الضوابط المعمول بها .

4. العام 2008م

- الاستمرار في بناء الاحتياطات وإدارتها وفق الضوابط المعمول بها .

5. العام 2009م

- الاستمرار في إدارة الاحتياطات الرسمية مركزياً وفق أولويات السلامة والسيولة والعائد ومقابلة إحتياجات الاقتصاد

6. العام 2010م

- الاستمرار في إدارة الاحتياطات وفق الموجهات الرسمية مركزياً وفق الموجهات الصادرة من مجلس الإدارة .

7. العام 2011م

- الاستمرار في إدارة الاحتياطات وفق الموجهات الرسمية مركزياً وفق الموجهات الصادرة من مجلس الإدارة .

8. العام 2012م

- الاستمرار في إدارة الاحتياطات وفق الموجهات الرسمية مركزياً وفق الموجهات الصادرة من مجلس الإدارة .

18-4-2 ضوابط سوق النقد الأجنبي خلال الفترة من (2005م-2012م)

1. العام 2005م

- إتخاذ مزيد من الإجراءات التي تؤدي إلى توحيد سوق النقد الأجنبي .
- تطوير سوق النقد الأجنبي والياته بالتعاون مع المصارف وشركات الصرافة .
- العمل علي تعميق السوق.
- تنشيط سوق ما بين البنوك بالسماح للبنوك بالإستلاف وحفظ الودائع بالعملات الأجنبية . بغرض تعميق سوق النقد الأجنبي .
- تحويل المزيد من الموارد الأجنبية من البنك المركزي إلى البنوك التجارية .
- توسيع مجال إستخدامات موارد المصارف من النقد الأجنبي بإدخال المزيد من العمليات والأنشطة التي لا تقوم بتغطيتها.

- دراسة إمكانية قيام مؤسسات مالية خلاف المصارف والصرافات لتقديم خدمات مالية جديدة مثل التحويل الخارجية .
- تطوير فكرة صناع السوق حتى تلعب دوراً أكبر في سوق النقد الأجنبي .
- الإستمرار في توسيع دور الصرافات وتوسيع مجال نشاطها .

ب. العام 2006م

- استكمال تحرير وتوحيد سوق النقد الأجنبي .
- مواصلة تطوير وتوسيع سوق النقد الأجنبي والياته بالتعاون مع المصارف وشركات الصرافة والخدمات المالية مع إتاحة المزيد من الموارد لها من بنك السودان المركزي .

ت. العام 2007م

- الاستمرار في إجراءات تفعيل سوق النقد الأجنبي بتوسيع نشاطه واستمرار تحرير عمليات النقد الحساب الجاري وتوفير الموارد الكافية لاستقراره .
- تشجيع سوق ما بين البنوك مع التزام بنك السودان المركزي بالمساعدة في تسهيل إجراءات المعاملات .
- التقليل من آثار اندماج سوق النقد الأجنبي المحلي في أسواق المال الإقليمية والعالمية .

ث. العام 2008م

- المحافظة علي إستقرار سوق النقد الأجنبي.
- تفعيل سوق جانبي المصارف.
- التقليل من آثار اندماج سوق النقد الأجنبي المحلي في أسواق المال الخارجية.
- التطبيق التدريجي لخطة التحول من استخدام الدولار الأمريكي إلى اليورو أو أي عملات مستقرة أخرى.
- عدم جواز تقديم السلع المصدرة محلياً كضمان

ج. العام 2009م

- المحافظة علي استقرار سوق النقد الأجنبي
- تفعيل سوق ما بين المصارف.
- التقليل من آثار اندماج سوق النقد الأجنبي المحلي في أسواق المال الخارجية.
- التطبيق التدريجي لخطة التحول من استخدام الدولار كعملة رئيسية .
- عدم جواز تقديم الأوراق المالية المصدرة محلياً كضمان

ح. العام 2010م

- المحافظة علي استقرار سوق النقد الأجنبي
- تفعيل سوق ما بين المصارف

خ. العام 2011م

- المحافظة علي استقرار سوق النقد الأجنبي
- تفعيل سوق ما بين المصارف

د. العام 2012م

- المحافظة علي استقرار سوق النقد الأجنبي
- تفعيل سوق ما بين المصارف

19-4-2 الية إدارة الاستثمارات الأجنبية خلال الفترة من (2005م-2012م)

1. العام 2005م

- الإستمرار في تسجيل الاستثمارات الأجنبية وتقييمها ومتابعتها والعمل علي إدارتها بما يساعد علي تعظيم فوائدها (مثل زيادة القدرة الإنتاجية للاقتصاد) وتقليل مخاطرها علي الأداء الاقتصادي

ب. العام 2006م

- تسجيل الاستثمارات الأجنبية لدي البنك المركزي عند تعامل المصارف مع المستثمرين الخارجيين.
- رصد التدفقات الأجنبية وإدارتها بما يساعد علي تقليل المخاطر الناتجة عنها.

ت. العام 2007م

- الإستمرار في تسجيل الاستثمارات الأجنبية وتقييمها ومتابعتها والعمل علي إدارتها بما يساعد علي تعظيم فوائدها وتقليل مخاطرها.
- تبسيط إجراءات المستثمرين مع المصارف.

ث. العام 2008م

- الإستمرار في تسجيل الاستثمارات الأجنبية وتقييمها ومتابعتها والعمل علي إدارتها بما يساعد علي تعظيم فوائدها وتقليل مخاطرها.
- تبسيط إجراءات المستثمرين مع المصارف.

ج. العام 2009م

- استمرار في تسجيل الاستثمارات الأجنبية وتقييمها ومتابعتها والعمل علي إدارتها بما يساعد علي تعظيم فوائدها وتقليل مخاطرها.
- تبسيط إجراءات المستثمرين مع المصارف.

ح. العام 2010م

- لا يوجد تغيير

خ. العام 2011م

- لا يوجد تغيير

د. العام 2012م

- لا يوجد تغيير

الفصل الثالث

المصادر الداخلية والخارجية للنقد الأجنبي

مقدمة

- يعتبر السودان من الأقطار الشاسعة والغنية بالموارد الطبيعية ممثلة في الأراضي الزراعية الخصبة، الثروة الحيوانية والمعدنية، الغابات والثروة السمكية والمياه الوفيرة. ظل السودان ولفترة طويلة من الزمن يعتمد اعتماداً رئيسياً على الزراعة حيث كانت تمثل 80% من نشاط السكان إضافة للصناعة خاصة الصناعات التي تعتمد على الزراعة. كانت الزراعة تمثل القطاع الرئيسي لاقتصاد السودان وسميت البلاد (سلة غذاء العالم) حيث كانت معظم الصادرات السودانية تتكون من المنتجات الزراعية والحيوانية مثل القطن، الصمغ العربي، الحبوب الزيتية واللحوم. بالإضافة للخضروات والفاكهة التي تصدر للدول الأفريقية والعربية. تتوفر في السودان المساحات الزراعية الشاسعة التي تتميز بخصوبة أراضيها وقلة العوائق الطبيعية ووفرة مياه الري من أنهار، وأودية وأمطار إلى جانب المناخ المتنوع ووجود الأيدي العاملة.
- يشتمل هذا الفصل على أربعة مباحث. في المبحث الأول نتناول المصادر المصادر غير البترولية. وفي المبحث الثاني المصادر البترولية. وفي المبحث الثالث المصادر الخارجية الوطنية. وفي المبحث الرابع المصادر الخارجية غير الوطنية.

المبحث الأول

المصادر الداخلية غير البترولية

3-1-1 الصادرات غير البترولية

يذخر السودان بثروات وموارد اقتصادية متنوعة وضخمة تشمل الموارد الزراعية والحيوانية والمعادن وموارد الغابات والثروة السمكية والحياة البرية وتشكل في مجملها مقومات إنتاج وتصدير لمجموعة كبيرة من المنتجات والسلع التي تتداول في التجارة العالمية إلا أن معظم هذه المصادر ما زالت معطلة وغير مستقلة استقلالاً اقتصادياً أمثل وأن المستقل منها محدود وعائداته لا تتناسب مع حجم هذه المقومات الكبيرة. وتمثل كلها مصادر داخلية والتي من خلال تطويرها وإزالة العقبات التي تواجهها يمكن أن تساهم بصورة فعالة في معالجة قضايا اقتصاد السودان.

ليس هناك صناعة صادر بمعناها المتعارف عليه (Export Industry) وإن أهم صفات الصادرات غير البترولية اعتمادها على فوائض الإنتاج. فلا توجد مشاريع أو وحدات استثمارية كبيرة تستهدف إنتاج سلع ومواد موجهة خصيصاً للأسواق العالمية سواء كان ذلك في مشروعات الزراعة المروية أو الآلية أو مشروعات إنتاج وتربية الثروة الحيوانية، وكذلك هو الحال بالنسبة للصناعات الغذائية حيث أنها تفتقر للإمداد المستمر من مدخلات الإنتاج مثل صناعة سلع ومنتجات الحبوب الزيتية. إن غياب صناعة الصادر يضعف من معدلات إنتاجية السلع والمنتجات مما يعني قلة الإنتاج وبالتالي زيادة تكلفة الوحدة المنتجة مما يضعف من فرص منافسة هذه السلع والمنتجات في الأسواق العالمية. والي جانب ذلك فإن تدني مستوى جودة هذه المنتجات وعدم مطابقتها للمعايير العالمية يقلل من الطلب عليها في هذه الأسواق (النوعية، التغليف والحفظ، المواصفات... الخ). أضف إلى ذلك فإن عدم انسياب هذه السلع للأسواق العالمية بصورة مستمرة يفقدها مكانتها في هذه الأسواق العالمية ويؤدي إلى تذبذب أسعارها.⁽¹⁾

تعتبر الصادرات غير البترولية من الموارد الداخلية للنقد الأجنبي حيث تلعب دوراً رئيسياً في زيادة الناتج المحلي الإجمالي وتساهم بالتالي في دفع عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية خاصة في البلدان النامية. فهي إلى جانب أنها تساهم بفعالية في تحريك القدرات الإنتاجية الكامنة للمجتمع من موارده الطبيعية والبشرية فهي بذلك تخلق فرص للعمالة وبالتالي تساهم في مكافحة حدة الفقر. كما وأن الصادرات تشكل جزءاً رئيسياً من موارد النقد الأجنبي والذي يتيح للدول الحصول على السلع والخدمات التي تحتاجها لتنفيذ برامج ومشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستهدفة.

ظلت المنتجات الزراعية السودانية بشقيها النباتي والحيواني، تشكل مجمل الصادرات السودانية حتى نهاية العقد التاسع من القرن العشرين. وقد اتسمت هذه المنتجات بمزايا تنافسية عالية في الأسواق العالمية بسبب مواصفاتها وجودتها الملائمة لمتطلبات الأسواق العالمية من جهة وانتظام وتيرة تدفقها لتلك الأسواق من الجهة الأخرى. صادرات السودان من الأقطان بأنواعها المختلفة والحبوب الزيتية من الفول السوداني، بذرة القطن، السمسم وعباد الشمس ظلت تشكل حضوراً دائماً بالأسواق العالمية. كما راجت تجارة الصمغ العربي والذي يعتبر السودان المنتج الرئيسي له والذي تجاوز إنتاجه منه في فترة من الفترات نسبة 90% من الإنتاج العالمي وصمد أمام كل المنتجات الصناعية البديلة له كمدخل رئيسي لصناعات إستراتيجية هامة في العالم مثل الأدوية، والمشروبات الغذائية بأنواعها المختلفة وصناعة الورق وغيرها. فتحت الأسواق الأوروبية (خاصة ألمانيا) أبوابها لمنتجات زهرة الكركدي وتعددت

¹ . معوقات الصادرات السودانية غير البترولية - محمد شيخ إدريس - منتدى الاقتصاد والتنمية والتعاون - الخرطوم - يناير / 2009م.

استخداماته. كما أن سلعاً أخرى مثل السمنكه واللبان وجدت طريقها للأسواق العالمية. أما منتجات الثروة الحيوانية من حيوانات حيه مثل الضان، الماعز، الإبل والأبقار فقد غزت أسواق رئيسية مثل المملكة العربية السعودية والأردن ولبنان ومصر.

ساهمت الصادرات غير البترولية في ازدهار تجارة السودان الخارجية عن طريق توفير العملات الأجنبية لتمويل شراء السلع الرأسمالية والاستهلاكية والحصول على الخدمات الضرورية من الخارج، والي جانب دورها الإيجابي في تحسين الموازين الخارجية كانت الصادرات غير البترولية تشكل مصدراً رئيسياً من مصادر إيرادات الموازنات العامة للدولة في شكل ضرائب مباشرة وغير مباشرة. لكن في العقدين الآخرين تدهور موقف الصادرات السودانية التقليدية وابتعدت العديد من المنتجات من الأسواق العالمية. فالتقلبات المناخية وما صاحبها من موجات متتالية للجفاف والتصحر والاعتداء على الأراضي الزراعية الشاسعة وهجرة الأيدي العاملة بالزراعة والرعي إلى المدن والتعدين الأهلي عن الذهب إلى جانب النزاعات والحروب الداخلية كانت وراء التدهور الكبير في الإنتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني خاصة في المشاريع الإنتاجية الكبرى (مشروع الجزيرة، مشروع الرهد، النيل الأزرق... الخ). يضاف إلى ذلك تقلب أسعار هذه السلع في الأسواق العالمية. ⁽¹⁾

2-1-3 مشاكل الصادرات غير البترولية

- تواجه الصادرات السودانية غير البترولية مجموعة من المشاكل أثرت سلباً على منافستها في الخارج، ويمكن إيراد بعضاً من هذه المشاكل مثل:
- اعتماد تركيبة الصادرات السودانية بشكل أساسي على صادرات معينة مثل القطن والصبغ العربي والسمسم والفول السوداني، ويتوقف إنتاج هذه السلع على عوامل طبيعية مثل المناخ، الأمطار، الآفات الزراعية... الخ. يضاف إلى ذلك إضافة الاعتماد على صادرات أولية تعتمد على القطاع الزراعي بشقيه النباتي والحيواني، ومن المعروف بأن السلع الأولية تتسم بعدم ثبات الطلب عليها فتذبذب أسعارها مما يفقدها القدرة التنافسية التي تمكن القطر من خفض تكاليف الإنتاج وتحسين جودته عن طريق استغلال التقنيات الحديثة المتاحة عالمياً إضافة لضعف مرونة الصادرات.
 - اعتماد الزراعة بشكل أساسي على مدخلات إنتاج مستوردة من الخارج مما يساهم في زيادة تكلفة الإنتاج الزراعي.
 - الاعتماد على دول معينة في تسويق الصادرات يقلل من ربحية هذه الصادرات.
 - ظهور بدائل صناعية منافسة للصادرات السودانية في السوق العالمية.
 - المشاكل الهيكلية التي تواجه القطاع الزراعي مثل مشاكل الري، التخزين، الترحيل، العمالة الموسمية، التمويل... الخ.
 - محاصيل الصادر الرئيسية باستثناء القطن يتم إنتاج الجزء الأكبر منها بواسطة القطاع المطري التقليدي والحديث، وتوسع هذا القطاع في إنتاج محصول معين لا يتم بناءً على تخطيط الدولة كما يحدث للمشاريع المروية، بل يكون الخيار للمنتج والذي يتوسع في إنتاج محصول معين إذا كانت أسعاره مجزية في الموسم السابق دون النظر إلى ظروف السوق العالمية التي قد لا تكون مواتية.

¹ . دراسة حول دعم وتطوير أهم الصادرات غير البترولية - محمد الرشيد محمد سليم وآخرون - الخرطوم - مايو 2011 م .

- الإهمال الذي تعرضت له بعض قطاعات الصادر كقطاع الثروة الحيوانية في مجالات التمويل والخدمات والتنمية وعدم الاستقرار المؤسسي والإداري لفترة طويلة إضافة إلى الضرائب الباهظة المفروضة عليه من المحليات في كل ولاية هذه العوامل أثرت سلباً على توظيف الإمكانيات الهائلة لهذا القطاع والذي يعتبر ركيزة من ركائز الاقتصاد الوطني، كذلك تعرضت سلع أخرى وعلى رأسها الصمغ العربي إلى التهريب للدول المجاورة .
- عدم وجود أسواق داخلية منظمة وعدم وجود أسس وضوابط لتنظيم العملية التسويقية، يضاف إلى ذلك ضعف المعلومات عن الأسواق الخارجية وحجم المنافسة والأسعار العالمية.
- عدم توفير التمويل اللازم للمنتج يطره للجوء لنظام (الشيل) وتصبح بذلك السلعة تحت تصرف مضاربين ويحرم المنتج من السعر المجزي.
- مشاكل الإنتاج والإنتاجية وتأثير ذلك على معظم سلع الصادر، إضافةً إلى صعوبة الترحيل وارتفاع تكلفته مع بعد أماكن إنتاجه نتيجة ضعف وقلة مواعين النقل الجوي والبحري وارتفاع تكلفته من مناطق الإنتاج إلى مناطق الإعداد للتصدير.
- إنعدام مواعين التخزين السليم بمناطق الإنتاج وحول الأسواق وحول منافذ الصادر.
- عدم الثبات في السياسات الزراعية وربط الصادر بفوائض الإنتاج في كثير من السلع مما يؤثر على الاستمرارية في السوق العالمية والمحافظة عليه.
- عدم الاستقرار الاقتصادي والانخفاض المستمر في سعر الجنيه مقابل الدولار حيث يؤثر ذلك في عائد الصادر للمصدر ويهدد حاضراً ومستقبلاً حركة الصادر إذا لم تتم المعالجة.
- مشاكل التعبئة والتغليف والمنافسة عالمياً.

3-1-3 المعالجات للاستفادة من الصادرات غير البترولية

- توفير خدمات البنية التحتية وبكفاءة عالية، وتتمثل هذه الخدمات في تشييد الطرق البرية التي تربط مناطق الإنتاج بمناطق تجهيز وتصدير هذه السلع وتطوير النقل بالسكك الحديدية لتساهم بطاقتها الناقلة الكبيرة وأسعارها المناسبة وتوصيل الإمدادات للمشروعات الزراعية والمياه لشرب الإنسان والحيوان وتوسيع الطاقات الاستيعابية لكل للتخزين بأنواعه المختلفة والمحاجر البيطرية والمسالخ.
- استخدام التقنية الحديثة في القطاعات الإنتاجية للارتقاء بمعدلات الإنتاجية وبالتالي زيادة الإنتاج ونشر سبل ووسائل الإرشاد الزراعي ودعمها بالكوادر المتخصصة.
- الاهتمام بصغار منتجي ومربي الثروة الحيوانية بتوفير وتحسين المراعي الطبيعية وتوفير مياه الشرب وتسهيل حركة المواشي في تقديم الخدمات الإرشادية الضرورية والمحافظة عليها للإنتاج والتربية وتوفير الرعاية الصحية ونشر ثقافة التمويل الأصغر بتسهيل الإجراءات والضمانات والمساعدة في عملية ترويج هذه المنتجات بواسطة المصارف والهيئات التي تقوم بخدمات التمويل الأصغر وفي أسواق منظمة بعيدة عن المضاربين والسمسارة.
- تشجيع قيام المزارع الرعوية والمزارع الإنتاجية الكبيرة والموجهة منتجاتها للأسواق العالمية. إن قيام مثل هذه المشاريع يتطلب استثمارات كبيرة، محلية وأجنبية، من أراضي ومياه وإمداد كهربائي ووسائل الري المحوري والآليات والمعدات المختلفة. وحيث أن طبيعة هذه الاستثمارات تتطلب توفير مصادر تمويل متوسطة وطويلة الأجل فلا بد من تكامل جهود الدولة مع القطاع

الخاص بتوفير خدمات البنى التحتية الضرورية والبحث عن الشراكات الزكية لتوفير التمويل اللازم لمثل هذه المشروعات. إلى جانب ذلك لابد من الاستفادة من خبرات الدول التي لها تجارب في هذا المجال باستخدام الكوادر ذات الكفاءة العالمية مثل البرازيل والاستفادة من الدعم الفني الذي تقدمه الهيئات الإقليمية والدولية لتحسين وتطوير السلالات المحلية خاصة الأبقار والماعز.

- الاهتمام بقيام المحاجر البيطرية في المناطق المناسبة جغرافياً-مناخياً-صحياً. وتطويرها خاصة تلك التي تقام بالقرب من موانئ التصدير. حيث يشكو الكثير من مصدري الماشية الحية من ضعف الخدمات البيطرية الوقائية والعلاجية، إضافة إلى ضعف الطاقة الاستيعابية للمحاجر والتي تؤثر سلباً في عملية التحجير خاصة في مواسم التصدير للمملكة العربية السعودية.

- ضرورة قيام مركز الدولي للأوبئة لاستصدار الشهادات المطلوبة لصحة الحيوانات وتفادي الآثار السالبة للدعاية التي تنتشر من وقت لآخر عن انتشار الأمراض البوائية وسط الماشية السودانية كالحمة القلاعية والجدرى والكوكسيديا، البروسيلا... الخ.

- سن قوانين لتقنين عملية التنقيب الأهلي بصورة تحفظ حقوق كافة الأطراف، وتعمل على تنظيم عملية تصدير الذهب إلى الخارج. يضاف إلى ذلك ضرورة تدخل الدولة وإشرافها على كل مناطق التنقيب والإنتاج من مناطق التنقيب الشعبي بحيث يتيح البيع للمنتج من الذهب إلى الشركات المسجلة والمرخص لها للعمل في مجال صادر الذهب ويمنع البيع للشركات غير المسجلة أو المرخص لها.

- ضرورة مكافحة التهريب في مناطق الإنتاج ومراقبة العملية الإنتاجية من مراحل التنقيب وحتى البيع، وفرض هبة الدولة في هذه السلعة الإستراتيجية والتي يعتمد عليها اقتصاد السودان في الفترة الحالية.

- ضرورة تأمين صادرات الذهب في كافة المراحل، وذلك عن طريق شركات تأمين محلية وخارجية.

- عمل البحوث الجيولوجية اللازمة وبالطريقة المتطورة باستعمال التقنية الحديثة للمسوحات الجيولوجية وذلك لتحديد المناطق ذات المردود الاقتصادي العالي تمهيداً لوضع الخارطة الجيولوجية المفصلة للذهب في السودان وتحديد مخزونة ومدى كفايته في المستقبل وذلك بغية عرض هذه الخرط للمستثمرين والترويج للتنقيب عن الذهب بصورة علمية ومدروسة.

- ترقية وتنمية وتأهيل الكوادر البشرية العاملة في التنقيب وذلك باستيعاب الخريجين المتخصصين في مجال التعدين والتنقيب.

- العمل على تطوير وسائل واليات التنقيب وذلك بإحلال التقنية الحديثة بدلاً عن التنقيب الأهلي لكسب الوقت والجهد والمال لإنعاش هذا القطاع وزيادة الكمية المصدرة حتى ولو استدعي ذلك تقديم التمويل اللازم للمنقبين في شكل جماعات صغيرة .

- فرض رسوم من الأرباح على المنقبين، وذلك للعمل على تنمية المناطق الخاصة بالتعدين وذلك بقيام وحدات خدمية من طرق ومواصلات وبالتالي تحسين المستوى المعيشي للمقيمين في إيجاد فرص عمل وزيادة إجمالي الناتج المحلي وبالتالي المساهمة في موازنة الدولة.

- العمل على تبادل الخبرات والاستفادة من التجارب السابقة للدول المنتجة للذهب ، لتفادي السلبيات والنهوض بهذا القطاع والارتقاء به .

- أن تقوم الهيئة العامة للأبحاث الجيولوجية بمد شركات التعدين بالمعلومات اللازمة من حتى يساهم التعدين في تطوير المناطق وتقليل الهجرة من الريف إلى المدن.
- متابعة أداء الشركات المنقبة بواسطة الجهات الرقابية والمالية ومراجعة كافة الاتفاقيات السابقة مع الشركات العاملة في مجال الذهب، يضاف إلى ذلك عند منح التراخيص الجديدة للشركات التي تمنح حق التنقيب عن الذهب لابد من إتباع نفس الآلية التي يتم إتباعها مع شركات التنقيب عن البترول " نظام الحصص" وذلك حتى نضمن مساهمة حقيقية وفاعلة في موازنة الدولة.

4-1-3 المصادر الأخرى

1.المؤاني السودانية(البحرية والنهرية)

- تشكل المؤاني أهمية اقتصادية كبرى ولها تأثير مباشر على التجارة الخارجية والعائد الاقتصادي على المستوى القومي بالإضافة إلى أنها تساعد على تنمية المناطق التي تطل عليها وتتفاعل مع الخدمات الداخلية للدولة. تلعب المؤاني السودانية المختلفة دوراً استراتيجياً هاماً في نقل الصادرات والواردات. ويجاور السودان سبع دول وهي إرتريا، أثيوبيا، جنوب السودان، أفريقيا الوسطي، شاد، ليبيا ومصر ويجاور السودان كذلك المملكة العربية السعودية عبر البحر الأحمر والذي يمثل المنفذ البحري الوحيد للسودان، وتقع عليه المؤاني البحرية للبلاد والتي تمثل معبراً لعدد من الدول الأفريقية المجاورة وهي: (1)
- ميناء بورتسودان الرئيسي ويختص بالبضائع العامة والزيوت والمولاص والبضائع الصب (الأسمنت والسماذ) والعربات...الخ.
 - الميناء الجنوبي ببورتسودان ويختص بمناولة الحاويات، الشحوم، الغلال والعربات.
 - الميناء الأخضر ويختص بمناولة بضائع الصب الجاف والمعدات الثقيلة والحوايات كمرحلة ثانية.
 - ميناء الخير ويختص بمناولة المواد البترولية ومشتقاتها.
 - ميناء الأمير عثمان دقنة ويختص بحركة بواخر الركاب والاسفلت والغاز والماشية.
 - ميناء اوسيف ويختص بتصدير خام الحديد والمعادن.
 - ميناء كوستي الجاف ويختص بتخزين ومناولة وتسليم الحاويات المنقولة إلى كوستي كمحطة تسليم نهائية حسب بوليصة الشحن.

2.السياحة

ظلت كل بلدان العالم تتسابق وتتنافس من أجل الاستفادة القصوى من مردودات السياحة الإيجابية اقتصادياً واجتماعياً وإعلامياً وثقافياً وتربوياً وصحياً وسياسياً. صارت السياحة صناعة كبرى ذات مردود وافر وبنداً من بنود التصدير وهي تشكل في العصر الحاضر أكبر بند منفرد من حركة التجارة الدولية وأن الكثير من بلدان العالم أضحت تعتمد على السياحة إعتماً تاماً كمصدر رئيسي لاقتصادها القومي بالإضافة إلى أن النشاط السياحي أصبح هدفاً واضحاً للمسارات التنموية لكافة الحكومات التي جعلت السياحة أحد روافد مدخلات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ذلك من منطلق أن إنفاذ كل المشاريع التنموية أصبح مرتبطاً بوجود وتوفير مختلف الخدمات السياحية اللازمة (نقل سياحي ومنشآت إيواء ومحلات عامة ووكالات تنظيم السفر ومراكز

¹ . النشرة الإحصائية السنوية للعام 2011م - تصدر عن بنك المعلومات بالإدارة العامة للتخطيط والبحوث - هيئة المؤاني البحرية.

الاستعلامات...الخ) لاستقبال واستضافة المستثمرين ورجال الأعمال والمهندسين والفنيين وغيرهم ممن يقومون بتنفيذ المشاريع المختلفة.

لم تعد الجدوى الاقتصادية للتنمية السياحية موضوع جدل أو نقاش بل أصبحت حقيقة من الحقائق العلمية المسلم بها، ليس هذا فحسب بل أصبح يطبق على النشاط السياحي النظريات الاقتصادية البحتة مما جعل السياحة فرعاً من فروع علم الاقتصاد التطبيقي كما أن فريقاً آخر من خبراء الاقتصاد يدرج السياحة ضمن القطاع الثالث من القطاعات الاقتصادية أي قطاع الإنتاج، هذا يعني أن السياحة لم تعد ترفاً أو لهواً كما كان ينظر إليها في العقود الماضية بل أصبحت ضرورة أساسية للإنسان المعاصر، وتشير الدراسات الاستهلاكية الدولية إلى أن السياحة في البلدان المتقدمة صارت الأولوية الرابعة بعد المأكل والمشرب والمسيكن.⁽¹⁾

السياحة السودانية وآفاق المستقبل

يمثل السودان بلد النيلين والشمس مشرقاً رصيداً سياحياً ضخماً ومتنوعاً فقد حباه الله بموارد وإمكانات متعددة ومتنوعة تلبي متطلبات واحتياجات كل أنماط السياحة المختلفة سواء كان ذلك في مجال الآثار أو المواقع التاريخية أو الحياة البرية والبحرية والنهرية أو الموارد الطبيعية من غابات وصحارى وجبال ومصايف وأنهار دائمة أو موسمية، إضافة إلى التراث الشعبي والتنوع القبلي الذي يعكس حياة أكثر من أربع مائة قبيلة بعد انفصال جمهورية جنوب السودان، فالتراث من عادات وتقاليد وفنون وصناعات يدوية وألعاب وأمثال شعبية وسباقات هجن وفروسية ومأكولات ومشروبات وأزياء وأعياد حصاد أو إنتاج ونفير... الخ، يمثل في مجمله عنصر جذب سياحي فريد ومشوق خاصة بالنسبة للسياح المهتمين بالدراسات الإنسانية ومعرفة حياة الشعوب. أيضاً هنالك مناطق العلاج الطبيعي في (عكاشة والعقوب وسلو) إضافة إلى البحيرات خلف السدود والشلالات النهرية والجبلية والمدن القديمة والحديثة ومضامير وملاعب لمختلف ضروب الرياضة كل ذلك بجانب ساحل البحر الأحمر الذي يأتي في مقدمة السواحل المفضلة بالنسبة لسياحة الغوص نظراً لخلوه من التلوث وشفافية المياه وانخفاض نسبة المخاطر البحرية بسبب وجود الجبال التي تساهم كمصدات طبيعية في الحد من قوة الرياح التي تؤدي إلى الأمواج العاتية إضافة لرمال البحر الأحمر الناعمة الدافئة وشعبه المرجانية الأخاذة. يضاف إلى كل ذلك نهر النيل العظيم سليل الفراعنة الذي أطلق عليه الكاتب الاسكتلندي ألان كلارك في كتابه نهر العجائب (بأنه النهر الوحيد في البسيطة الذي يستأثر بثمانية عجائب هي) (أطول نهر على مستوى العالم - ملتقى نهريْن عند بدايته - قامت ممالك وحضارات على ضفتيه - جبال وسهول تحيط به شرقاً وغرباً - جزر وشلالات تعترض مسيرته - بساتين وحقول على جانبيه - صحاري تزينه شرقاً وغرباً - مناطق علاج طبيعي بالقرب منه) (عكاشة والعقوب وسلو).

يعتبر السودان وبموقعه الإستراتيجي المميز في قلب القارة السمراء البوابة الرئيسية بل الجسر الذي يربط بين بلدان شمال أفريقيا وبلدان وسط وشرق وغرب وجنوب القارة السمراء آخذين في الاعتبار أن شبكة الطرق القارية تمر عبر السودان أو تنطلق منه مثل طريق السويس بورتسودان وطريق أرقين دنقلا وطريق القصارف دوكة القلابات وطريق كسلا اللفة تسني وطريق الإنقاذ الغربي والذي يربط السودان ببلدان غرب إفريقيا، كل هذه الطرق القارية تؤكد وتبشر بأن السودان بجانب موارده وإمكاناته السياحية الكثيرة والمتنوعة سيكون أيضاً نقطة وصول ومغادرة وجسر هام يربط السياحة العربية بالسياحة في

¹ ورشة عمل تنشيط الاستثمار في مجال السياحة - رقة بعنوان تنشيط الاستثمار في قطاع السياحة - إعداد عثمان إبراهيم - أكتوبر 2012م.

مناطق شرق وغرب وجنوب القارة السمراء الواعدة. تمكن مجاورة السودان للبلدان الأفريقية جمهور السياح من المدخول والخروج عبر النقاط الحدودية المشتركة وتعتبر إضافة ثرة بجانب أنها تتيح فرصة تنمية السياحة البنية مع البلدان المجاورة، ونجد بأن كل خبراء السياحة الأجانب العالميين الذين قدموا للسودان بعد الاستقلال بدأ من "استريتير" من المعونة الأمريكية مروراً "بفوكاسي" أبو السياحة في اليونان وانتهاء "بيوفنشي" من يوغسلافيا سابقاً أجمعوا على أن الموارد والإمكانات السياحية التي يذخر بها السودان تفوق نظيرها في أي بلد أفريقي آخر وذلك نتيجة لموقعه الفريد ومساحته الشاسعة وتنوع مناخاته وبيئاته الطبيعية والتنوع القبلي والديني واللغوي ومجاورته لعدة بلدان إفريقية.

رغم التطور الكبير وفي مختلف المجالات وتوفير البنيات الأساسية واللازمة للتنمية السياحية والزيادة الكبيرة في عدية الوكالات المرخصة على مستوى البلاد والزيادة الملحوظة في الطاقة الإيوائية والمحلات العامة والنقل السياحي وغيرها إلا أن هنالك تراجعاً واضحاً في إنجازات وكالات السفر والسياحة وأصبح اهتمامها قاصراً على إستخراج تذاكر السفر والحجز وخدمات الحج والعمرة باستثناء بعض الوكالات في ولاية البحر الأحمر التي تقوم بتنظيم وتقديم خدمات سياحة الغوص.

تعتبر التنمية السياحية من أكثر أنواع التنمية صلة وارتباطاً وحاجة للاستثمارات الوطنية والأجنبية خاصة بعد تطبيق سياسات التحرير الاقتصادي والخصخصة التي عمت أغلب بلدان العالم تقريباً وذلك نظراً لتعدد وتنوع الأنشطة والخدمات السياحية من (مواصلات وإيواء وخدمات ووكالات سفر وسياحة ومحلات عامة ومراكز تسوق وإقامة قري ومنتجات سياحية ومراكز علاج طبيعي ومستودعات لتموين المنشآت السياحية في مواسم الندرة) ومن هذا المنطلق اكتسب الاستثمار السياحي أهمية كبرى، وصار الركيزة الأساسية للتنمية السياحية في أي مكان بل أن مركز هوكرز بالمملكة المتحدة المتخصص في رصد حركة الاستثمارات حول العالم يشير في تقريره للعام (2011م) إلى أن الاستثمار السياحي يتصدر قائمة الاستثمارات المحببة والمفضلة لدى المستثمرين ورجال المال وبيوت التمويل لان جمهور السياح يدفع فوراً وأحياناً مقدماً مقابل أي خدمة تقدم إليهم ولا تدخل في ذلك سلحفائية السداد مثل الصادرات الأخرى التي تخضع لإجراءات معقدة مثل الشراء والتخزين والشحن والتفريغ والتخليص والفحوصات المعملية وغيرها وهذا جعل خبراء الاقتصاد يقيمون الدولار الناتج من السياحة باثنين ونصف مقابل الدولار الناتج من الصادرات الأخرى مثل (المحاصيل الزراعية والثروة الحيوانية وغيرها).

شهدت البلاد خلال العقدين الماضيين تطوراً كبيراً وملحوظاً في كل مناحي الحياة وعلى وجه الخصوص في البنى التحتية والفوقية وفي الخدمات والصناعات الرئيسية والفرعية التي تتصل بالسياحة وغطت الطرق البرية الحديثة معظم ولايات البلاد بل امتد بعضها ليربط السودان ببعض البلدان المجاورة كما زادت عدية المطارات المؤهلة وشهدت البلاد تطوراً كبيراً في مجالات الطاقة والمياه والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والخدمات الصحية وزيادة ملحوظة في الطاقة الإيوائية على مستوى العاصمة والولايات وفي المحلات العامة والبصات السياحية والصناعات الغذائية وتشديد قاعات حديثة وملاعب وقري ومنتجات ومنتزهات وزيادة في المتاحف العامة والمتخصصة وغيرها والتي يمكن أن تؤسس للسياحة في السودان بصورة جيدة في المستقبل.

فرص الاستثمار السياحي المتاحة بالبلاد

رغم دخول القطاع الخاص السياحي الوطني والأجنبي في بعض الأنشطة إلا أن هناك مجالات وموارد سياحية كثيرة ومتنوعة مازالت غائبة عن الواقع السياحي وتقتضي الضرورة تبيانها وحفز وتشجيع المستثمرين الوطنيين والأجانب للاستثمار فيها مثل المجالات التالية:

- السياحة النيلية (نقل نهري- مطاعم وفنادق عائمة- رياضة -العاب مائية).
- خدمات الطرق البرية.
- السياحة الصحراوية وحياة البادية (مخيمات وقرى سياحية).
- مستودعات تموين المنشآت السياحية في مواسم الندرة (غرف ومخازن تبريد).
- منشآت سياحية في الولايات (فنادق-محلات عامة-خدمات ليموزين).
- مراكز العلاج الطبيعي (ينابيع المياه الكبريتية والمعدنية في عكاشة وسلو والحامية وتوكي).
- قرى ومنتجات سياحية في مناطق المصايف (رشد-أركوبت-باو-جبل مرة).
- وكالات سياحية مقتدرة ومؤهلة (مخيمات وأسطول عربات لتنظيم رحلات شاملة ومبرمجة).
- مكاتب للاستعلامات السياحية (في حواضر الولايات وبعض المدن المميزة).
- البحيرات خلف السدود ومناطق الشلالات (إقامة قرى ومنتجعات وفنادق...الخ).
- مضامير لسباقات الهجن (مضامير حديثة بمواصفات عالمية في أماكن تجمعات الإبل).
- مزارع لتربية الحياة البرية (بعض الحيوانات والطيور للاستخدام المحلي والتصدير).
- حدائق للحيوان (في بعض المدن الكبرى ذات الكثافة السكانية).
- مراكز تسوق للصناعات التذكارية (في بعض المدن والمناطق السياحية).
- مكاتب لتنظيم الأحداث السياحية الجماهيرية (تنظيم المعارض والمهرجانات وأعياد الحصاد والإنتاج والسباقات).
- بنك للاستثمار السياحي (في مرحلة لاحقة بعد معالجة المشاكل وتوفير التسهيلات وتكملة التشريعات السياحية).

العقبات التي تواجه السائح الأجنبي

- صعوبة الحصول على تأشيرة الدخول للبلاد مقارنة مع بعض الدول التي تمنحها في وقت وجيز.
- عدم وجود برامج سياحية معروفة ومحددة من قبل وكالات السفر والسياحة.
- عدم وجود تقويم سياحي يوضح نوع وتاريخ ومكان الحدث السياحي حتى يتيح لمنظمي الرحلات في الخارج على تضمين السودان لبرامجهم وكذلك تحفيز جمهور السياح لزيارة البلاد.
- تعقيد الإجراءات الخاصة بأذونات التحرك من ولاية إلى أخرى وكذلك الحصول على أذونات التصوير.
- انعدام خدمات الإرشاد السياحي والخدمات الأخرى في المناطق السياحية والمواقع الأثرية والتاريخية مثل (دورات المياه وخدمات الصرف الصحي والاستراحات وخدمات الطرق البرية...الخ).
- عدم وجود مكاتب استعلامات سياحية بالخارج تساهم وتساعد جمهور السياح في البلدان المصدرة لحركة السياحة الدولية بإمكانات وموارد السودان السياحية وتزويدهم بكافة المعلومات المتعلقة بزيارة البلاد.

- كثرة وتعدد وتباين الرسوم التي تحصلها الولايات.

3. التعليم

أطلق على التعليم بأنه عملية استثمار اقتصادي وبهذا المفهوم يعتبر التعليم عملية اقتصادية لها عائد ومردود ومن هنا أخذت الدول تستثمر في التعليم أموالاً طائلة في بناء المؤسسات التعليمية وهدفها الحصول على مردود يتمثل في الخدمات التي يقدمها المتخرجون في مجالات متعددة وهذه الخدمات سوف تسهم في تطوير المجتمع ودفع عجلة التنمية الاقتصادية إلى الأمام. ووجد للتعليم جراء هذا المفهوم عائد ومردود اقتصادي على المستوى الفردي أو الجماعي وسواء كان هذه العائد مباشر أو غير مباشر. ويمكن للسودان أن يستقطب العديد من الطلاب الأجانب من خلال الاستثمار في التعليم خاصة في مجال تدريس الدراسات الإسلامية واللغة العربية، هنالك دول عديدة علي مستوى العالم اهتمت بالاستثمار في التعليم بما يحقق أهدافها بكل سهولة ويسر ومن هذه الدول ماليزيا وكندا.

4. الخدمات الصحية أو السياحة العلاجية

تعتبر الصحة في السودان متقدمة إلى حد كبير مقارنةً بالدول الأفريقية التي تجاوره وبعد أحد أكثر البلدان تطوراً في هذا المجال على مستوى المنطقة الأفريقية، وهنالك العديد من الأجانب الذين يأتون للعلاج بالبلاد من دول مجاوره مثل (تشاد- إثيوبيا- إريتريا- جنوب السودان) وذلك لما يتوفر من خدمة طبية تعتبر أفضل من التي تتوفر في بلدانهم. وهنالك دول عديدة علي مستوى العالم العربي والأفريقي اهتمت بالاستثمار في مجال الخدمات الصحية ومن هذه الدول الأردن ومصر.

5-1-3 المعالجات للاستفادة من المصادر الأخرى

- تطوير الخدمات بالمؤاني السودانية لتتماشى مع التطورات العالمية في مجال النقل البحري والنهري.
- تطوير الآليات والمعدات كما ونوعاً.
- التوسع الرأسي في مساحات التخزين.
- تطوير نظم المعلومات والاتصالات.
- التوسع في تدريب الكادر البشري.
- فتح خطوط ملاحية جديدة في كل من منطقة الخليج العربي وموانئ غرب أفريقيا .. الخ.
- تأهيل الموانئ البحرية لتستقبل كافة أنواع السفن إضافة إلى تأهيل الموانئ النهرية.
- تأهيل الأسطول العامل في النقل البحري والنهري.
- إيجاد برامج متقدمة لتطوير الأداء وتبسيط وتسهيل الإجراءات لتكون المؤاني السودانية جاذبة لتجارة دول الجوار والإقليم الأفريقي من خلال تقديم خدمات البضائع العابرة والترانزيت.
- تقوية وخلق علاقات دولية دائمة في المنظمات المهتمة بصناعة النقل البحري لكي تواكب التطورات الإقليمية والدولية وتفي بمتطلبات التقدم الدولي في أنواع وإحجام السفن وتوعية المنقولات وأساليب المناولة المختلفة .
- رفع معدلات الوعي السياحي بين المواطنين وعلى مستوى صانعي القرار بالمركز والولايات بأهمية السياحة ودورها في المجالات المختلفة. إضافةً للسعي إلى تخفيض الرسوم المطبقة على الأنشطة السياحية حتى تتمكن السياحة الوطنية من المنافسة إقليمياً ودولياً.

- التنسيق بين كل الأجهزة الحكومية على مستوى المركز والولايات من أجل تسهيل إجراءات دخول السياح الأجانب للبلاد وإجراءات الإقامة والتحرك بما لا يتعارض مع اللوائح التي تحدد وتقن الإجراءات.
- الاهتمام بالسياحة الداخلية لدورها في تحقيق السلام والاستقرار الداخلي وتخفيف حدة الفقر في المناطق الريفية وتحقيق التوافق الاجتماعي باعتبار أن السياحة الداخلية تعد الركيزة الأساسية لتنمية السياحة الأجنبية (الوافدة).
- تفعيل الاتفاقيات السياحية الثنائية مع البلدان الشقيقة والصديقة المتقدمة سياحياً والاستفادة من تجاربها في مجالات السياحة العلاجية والصحراوية وسياحة المؤتمرات وغيرها.
- الانفتاح على الأسواق الجديدة المصدرة لحركة السياحة الدولية مثل الصين واليابان وروسيا والبرازيل وأستراليا ودول الخليج والهند التي صارت بلدان مصدرة لحركة السياحة الدولية.
- الاهتمام بتشريعات الاستثمار السياحي وحماية المناطق السياحية من التمدد الزراعي والصناعي والسكني.
- مراجعة المناهج في مؤسسات التعليم العام والعالى والتدريب السياحي بهدف تضمين العلوم السياحية الجديدة واستخدام التقنيات الحديثة لتساير وتواكب المستجدات العالمية.
- تفعيل مبدأ الشراكة في السياحة السودانية باعتبار أن الشراكة أصبحت علماً سياحياً هاماً وهي تعتبر البوابة الرئيسية للتنمية السياحية الشاملة والهادفة والمستدامة.
- توفير البنى التحتية المناسبة للتعليم (الوسائل-الأجهزة-المختبرات العلمية).
- الاهتمام بجودة التعليم وتوفير التخصصات المختلفة والدقيقة بالجامعات والكليات الحكومية خاصة المعترف بها عالمياً.
- توفير المرافق الضرورية للطلاب الدارسين والخدمات المقدمة لهم وأن تكون تكاليف التعليم مناسبة ومعقولة إضافة إلى مرونة الدراسة والأنظمة وأن تكون هنالك خيارات عدة في نظام وشكل الدراسة البحثية إضافة إلى دفع الرسوم وأسلوب المعيشة.
- فتح أبواب التعاون مع العالم في كافة المجالات العلمية بالتركيز على اقتصاد المعرفة.
- الاستفادة من تجارب الدول التي لها تجربة طويلة في هذا المجال مثل كندا-ماليزيا.
- الاهتمام بالرعاية الصحية الأولية.
- الاهتمام بتطوير الكادر العامل في مجال الحقل الصحي.
- الاهتمام بتطوير صناعة الدواء.
- العمل علي توطين العلاج بالداخل.
- العمل علي نشر وتطوير السياحة العلاجية بالبلاد.
- الاستفادة من تجارب الدول التي لها تجربة طويلة في هذا المجال مثل الأردن ومصر.

المبحث الثاني المصادر الداخلية للترولية

تحولت كثير من الدول الأفريقية إلى دول مصدرة للبتترول ومنها علي سبيل المثال (ليبيا-نيجيريا-الجابون-الجزائر-الكونغو-السودان-أنجولا-الكاميرون) ولقد أثبتت القارة الأفريقية بأنها تحتوي على مستودعات نفطية وعلى امتداد السنوات الماضية أثبتت عدة دول أهليتها لاستغلال واستخراج البترول في أراضيها.⁽¹⁾ أعلن معهد البترول الأمريكي (AP) في إحصائية بأن هنالك أكثر من (2000) منتج يمكن إنتاجها من البترول في مصافي البترول وفي المصانع البتروكيميائية، غير أنه لا يمكن بالطبع أن تقوم مصفاة واحدة بإنتاج هذا الكم الهائل من المنتجات مثل (الغازات-الجاز أويل-والكيروسين-وزيتو الديزل-الوقود-الإسفلت) حيث لا توجد مصافي للبترول سعتها قد تصل إلى مليون برميل ويمكنها إنتاج أنواع أكثر من المنتجات.⁽²⁾

1-2-3 الصادرات البترولية

دخلت بنهاية العقد التاسع من القرن الماضي صادرات المنتجات البترولية ضمن قائمة الصادرات السودانية وسجلت الصادرات غير البترولية تراجعاً خطيراً بين الصادرات السودانية حيث لم تتجاوز نسبة مساهمتها في المتوسط الـ 16.3 % من إجمالي حصائل الصادرات خلال الفترة من العام (2000م - 2010م). على الرغم من الإسهامات الكبيرة للصادرات البترولية حتى العام 2010م في قيام وتطوير الكثير من مشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية إلا أن الاعتماد عليها كرافد رئيسي لموارد النقد الأجنبي يعتبر من أهم مهددات استقرار البلاد الاقتصادي والاجتماعي. كما وأن الاعتماد كلياً علي الصادرات البترولية قد أضر كثيراً في تنمية وتطوير القطاعات الإنتاجية الرئيسية للاقتصاد الوطني. فتدهورت إنتاجية قطاعات الزراعة والحيوان والصناعة ليس فقط عن المساهمة الفاعلة في تحسين موقف الموازين الخارجية بل حتى عن الوفاء باحتياجات الاستهلاك المحلي. فان كانت القطاعات الإنتاجية قادرة علي توفير العمالة ومحاربة البطالة بتحريكها للقدرات الكامنة للمجتمع وبالتالي زيادة الإنتاج والإنتاجية فإن الصناعة البترولية تحتاج إلى استثمارات ضخمة وتقنيات عالية إلى جانب أن الموارد البترولية مهددة بالزوال بمرور الزمن بالإضافة إلى أن أسعار منتجاتها بالأسواق العالمية كثيرة التقلبات لأسباب عديدة أهمها الاضطرابات السياسية والحروب والكوارث الطبيعية.⁽³⁾

بدأ الاهتمام بالثروة النفطية في السودان بصور أول قانون لها في العام 1959م حيث بدأ البحث والتنقيب في نفس العام في أحواض البحر الأحمر بواسطة شركة أجب العالمية وتبعها عدة شركات في أوقات لاحقة. لم تكن النتائج التي توصلت إليها تلك الشركات بالرغم من الشواهد النفطية مشجعة تجارياً لتدني أسعار النفط في تلك الحقبة من الزمان وتخلف تقنيات الاستكشاف مقارنة بتطورها الحالي. تم تعديل قانون البترول في العام (1972م) تلاه تعديل آخر في العام (1974م) حيث عالج التعديل العلاقة بين المستثمر والدولة في فترتي البحث والإنتاج في حين اقتصررت القوانين السابقة لذلك في معالجة العلاقة بين الدولة والمستثمر في فترة البحث فقط.⁽⁴⁾

¹ النفط في أفريقيا ص - 30 - 31 - بوري دولف - من كتاب اقتصاديات البترول للدكتور - محمود إبراهيم خليفة - ص 28 - دار النشر - شركة مطابع السودان للعملة المحدودة - 2011م

² الزول والبتترول - فوزي عبد الحميد - رؤية مستقبلية سودانية - القاهرة 1998م - ص 133 - من كتاب اقتصاديات البترول للدكتور - محمود إبراهيم خليفة - ص 28 - دار النشر - شركة مطابع السودان للعملة المحدودة - 2011م .

³ دراسة حول دعم وتطوير أهم الصادرات غير البترولية - إعداد - محمد الرشيد محمد سليم وآخرون - الخرطوم - مايو 2011م .

⁴ المؤسسة السودانية للنفط - ورقة بعنوان قانون الثروة النفطية ، الخرطوم ، 1998 ، ص 3.

أعطى تعديل العام (1974م) أمر استرداد التكلفة وتقسيم في اتفاقية قسمة الإنتاج والتي تعالج الأرباح بين الدولة والمستثمر. تركز العمل في الفترة من (1960م-1976م) في منطقة البحر الأحمر بواسطة شركة أجب الإيطالية حيث قامت بحفر ست آبار على ساحل البحر الأحمر من منطقة قرورة وحتى رأس أبو شجرة تلا ذلك مجهودات شركة شيفرون الأمريكية بالتركيز على منطقة جنوب سواكن على شواطئ البحر وفي داخل المياه الإقليمية وبعد أن تم تعديل قانون الثروة البترولية بما يسمح للمستثمر من معرفة حقوقه في مرحلة الإنتاج ومع وصول العمل في منطقة البحر الأحمر إلى طريق شبه مسدود من حيث حجم الاستثمارات المطلوبة مع قلة العائد المتوقع رتبت الشركات العاملة نفسها للانتقال إلى أواسط وشمال وجنوب البلاد في ما يسمى حالياً بحوض المجلد ومنطقة النيل الأزرق حيث بلغت المساحة التي تم ترخيصها (516) ألف كيلو متر مربع. تم التعامل مع هذه المنطقة تحت اتفاقية قسمة الإنتاج التي تقتضي باسترداد تكلفة التنقيب وتنمية الحقول على مدى خمس أعوام بواقع 20% في العام. لمقابلة استرداد هذه النسبة من التكاليف يتم تخصيص 30% من جملة الإنتاج في العام وبذا تحصل الشركة على 20% من جملة التكاليف أو على مقدار 30% من الزيت المنتج أما الـ 40% فيتم تقسيمها بنسبة 40% للدولة، 30% للمستثمر ويطلق عليها زيت الربح. في الفترة من (1977م-1984م) تركز العمل في حوض المجلد وتعتبر هذه الفترة البداية الحقيقية لاكتشافات البترول بكميات تمكن من الاستخدام الداخلي والتصدير إلى الخارج وقد أجريت عمليات المسح الجيولوجي والجيوفيزيائي بجميع أنواعه مع حفر (79-86) بئراً منها في حوض المجلد حيث الاكتشافات المهمة ويتوزع الباقي على منطقة ملوط والنيل الأزرق.⁽¹⁾

بعد التحقق من وجود كميات من المخزون يمكن إنتاجها تتراوح بين (250-300) مليون برميل تم الاتفاق بين الحكومة وشركة شيفرون الأمريكية على البدء في إنشاء خط أنابيب يربط بين منطقة البحر الأحمر مروراً بكوستي/ربك/سنار ثم شمالاً إلى ميناء عثمان دقنة جنوب بورتسودان، نسبة لطبيعة الزيت المنتج من حيث اللزوجة ولسهولة الضخ وأن يصاحب هذا الخط الناقل الخام-خط أنابيب آخر يسير في اتجاه عكس من بورتسودان إلى منطقة الوحدة حاملاً منتج النفط حيث يتم الخلط في مناطق الإنتاج ومن ثم يصبح سريان الخام من السهولة بمكان من غير حاجة إلى وسائل أخرى مثل التسخين. ميزة هذا المسار المقترح أنه يعبر مناطق الإنتاج الزراعية (الجزيرة-القضارف-كسلا) حيث يمكن تزويدها بالمنتجات من خلال الخط الموازي الذي يحمل مادة النفط كما يمكن أن يحمل الجازولين حيث أن خط الأنابيب يمر بمنطقة ربك وجرى تصميم مصفاة بسعة عشرة ألف برميل يمكن أن ترتفع إلى سعة أخرى في المستقبل لتصفية الخام المحلي ويتم نقل المنتجات البيضاء إلى غرب السودان بالسكك الحديدية وإلى دولة جنوب السودان عن طريق النقل بالبواخر.

في فبراير من العام (1984م) تمت عملية الاعتداء المسلح على مدينة بانتيو عندما كان السودان موحداً مع جنوب السودان بما يطلق عليها حادثة ربكونة مما أدى إلى تجميد عمليات الشركة بمنطقة حقل الوحدة وما جاوره وبالتالي وقف النشاط بإنشاء الخط الناقل.

رغم الاتصالات المكثفة التي تمت بين الحكومات المتعاقبة وشركة شيفرون لمحاولة دعوتها للعودة مرة أخرى للعمل بالسودان إلا أن ذلك باء بالفشل ولم

تتقدم أي من الشركات العاملة في مجال البترول للعمل مرة أخرى بالسودان مع العلم بأنه طوال تلك الفترة احتفظت شركة شيفرون بحقوقها القانونية في منطقة الترخيص. جرت عدة محاولات لإغراء شركة شيفرون بالدخول مرة أخرى أو إسقاط حق البحث في الأراضي المعنية ودائرة كثير من المحاولات في هذا الصدد من قبل الدولة حيث استطاعت الدولة أن تسترجع حق ولايتها على تلك الأراضي مما أتاح لها الفرصة لإعادة ترخيصها لشركة أخرى قامت بإجراء مزيد من المسوحات وحفر بعض الآبار مما ساعد في زيادة المخزون النفطي المحقق الشيء الذي قلل من مخاطر الاستثمار وشجع مزيداً من الشركات الأخرى للدخول في مجال التنقيب واستغلال الثروة النفطية المكتشفة. ولما كانت المبالغ التي تحتم صرفها تفوق المقدرة المالية لأية شركة منفردة فقد نشأت فكرة تكوين شراكة لاستغلال الموارد النفطية بصورة اقتصادية تضمن للشركات نصيب معتبر من الأرباح كما وفر للدولة جزءاً من عائدات البترول التي تمكن من أحداث التنمية المطلوبة في هذا القطاع.

تم تكثيف عمليات الاستكشاف في فترة التسعينات حيث تم توقيع عدة اتفاقيات مع شركات مختلفة منها: (الشركة الكندية تليسمان تم التوقيع في العام 1991م)، الشركة الكندية سيت بتروليوم تم التوقيع في العام (1993م)، شركة الخليج تم التوقيع في العام (1995م)، الشركة الوطنية الصينية تم التوقيع في العام (1995م) وبموجب تلك الاتفاقيات تمت المسوحات الجيولوجية والجيوفيزيائية لمناطق جديدة كان نتاجها حفر عدد (64) بئر استكشافية (52) بئر منتجة و (12) بئر جافة. وصيانة الآبار الموجودة في كل الحقول وتركيب منشآتها السطحية وخطوط الأنابيب الداخلية الخاصة بها وربطها بالمنشآت المركزية .

وفي العام (1993م) تم منح الامتياز الذي غطى المربعات (1,2,3) لشركة سيت وهي مملوكة 100% لشركة اراكيس الكندية وقد شمل الامتياز بعض الحقول في منطقة أعالي النيل مثل الوحدة بالإضافة إلى حقلي هجليج وطلح. بدأت شركة ستيت نشاطها بصورة بطئه ومتعثرة وذلك لضعف التمويل وبعد مرور عامين لم تتمكن ستيت من إنتاج (25000) برميل في اليوم فتوصلت معها وزارة الطاقة والتعدين إلى اتفاق جديد تقوم شركة ستيت بموجبه ببذل أقصى جهد لإنتاج (100000) برميل في اليوم خلال العام (1996م) وبالفعل نجحت شركة ستيت في إنتاج الكميات المحددة من النفط الخام وبدأ الإنتاج في يونيو من العام (1996م) بعد تقييم العمل مع شركة ستيت تم الاتفاق على أن تدخل شركات أخرى لتساهم في مشروع النفط بجانب شركة ستيت دخلت كل من الشركة الوطنية الصينية وبتروناس الماليزية وقد اتحدت تلك الشركات في تجمع كونسورتيوم للعمل سوياً في الامتياز الذي عليه شركة ستيت الكندية وذلك عن طريق شركة النيل الكبرى لعمليات البترول. إلا أن شركة ستيت الكندية قامت ببيع أسهمها لشركة تليسمان الكندية وكان الاتحاد بين هذه الشركات التالية حسب مشاركتها كالاتي: (الشركة الصينية للبترول 40%، بتروناس الماليزية 30%، تليسمان الكندية 25%، الشركة السودانية للبترول سودابت 5%). وقد قام هذا التجمع بتبني مشروع خط الأنابيب الذي تمت إرساء عقوده أواخر (1997م) وبداية العام (1998م) بتكلفة قدرها (1.1) مليار دولار. ويغطي امتياز التجمع مربعات (1، 4) ويشمل أيضاً حقول الوحدة وهجليج وطلح.

بدأت في مارس من العام (1997م) تكوين مجموعة مشاركة والتي يطلق عليها (شركة النيل العظيم للعمليات النفطية) والتي تتكون من عدة شركات تنتمي إلى جنسيات مختلفة الصين، ماليزيا، كندا والسودان بنسب امتلاك متفاوتة ألقها نصيب الشركة السودانية للنفط 5% وهي شريك لا يقوم بدفع نصيبه في

عمليات البحث الأولى ويتم الدفع بعد بدء الإنتاج. أما الدولة فتحصل على نصيبها من الخام بحق السيادة سواء أكانت الشركة السودانية مشاركة أم لا، أي نصيب الدولة منفصل تماماً عن نسبة الشركة.

2-2-3 المعالجات للاستفادة من الموارد البترولية

- زيادة الاستكشافات النفطية الجديدة فيما يتعلق بمنتجاتي الجازولين والغاز وحتى يتم إيقاف عملية استيرادهما والتي تكلف البلاد مبالغ طائلة من العملة الأجنبية والتوجه نحو التقنية الحديثة لإنتاج البترول وخاصةً الأوروبية والأمريكية والكندية.
- إجراء توسعة لمصافي التكرير لمواكبة الاستكشافات الجديدة في حقول الإنتاج خاصةً في مدن غرب ووسط وشرق البلاد.
- إنشاء مستودعات إستراتيجية لتخزين المواد البترولية.
- بناء الطرق وتسهيل خدمات النقل والتوزيع والتفريغ للمواد البترولية.

المبحث الثالث

المصادر الخارجية للنقد الأجنبي

تعتبر المصادر الخارجية للنقد الأجنبي من المصادر المهمة والتي تساعد بصورة كبيرة في دفع عملية التنمية الاقتصادية لأي دولة حيث تعد المدخرات والتحويلات المالية للمغتربين واحدة من هذه المصادر باعتبارها مورداً مهماً لاستجلاب العملات الأجنبية، وعليه فإن تشجيع دخول هذه المدخرات إلى البلاد وعبر القنوات الرسمية لابد وأن يمثل هدفاً إستراتيجياً للجهات المختصة، إضافةً إلى العمل على جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية، والاستفادة من المنح والقروض عبر خلق علاقات جيدة مع المجتمع الدولي لتمويل المشاريع الإستراتيجية وفيما يلي نتناول هذه المصادر.

1-3-3 مدخرات وتحويلات المالية للمغتربين

أوضحت السجلات الرسمية بجهاز تنظيم شؤون السودانيين العاملين بالخارج أن العدد الكلي للمغتربين السودانيين يبلغ (1.6) مليون نسمة حتى شهر مارس من العام (2011م)، يتوزعون على دول العالم المختلفة، ويتمركزون بصفة أساسية في منطقة الخليج. تم تقدير الدخل الشهري لكل المغتربين بمبلغ (1.083.8) مليار دولار وبالتالي فإن الدخل السنوي المتوقع للمغتربين يبلغ حوالي (13) مليار دولار. ومتوسط الاستهلاك يقدر بحوالي 60% من إجمالي الدخل للمغتربين أي أن إجمالي الاستهلاك للمغتربين خلال العام يقدر بمبلغ (7.8) مليار دولار وبالتالي فإن صافي دخل المغتربين بعد الاستهلاك يقدر بمبلغ (5.2) مليار دولار.⁽¹⁾

زادت في السنوات الأخيرة هجرة السودانيين للخارج حيث وصل العدد إلى أكثر من 2 مليون مهاجر.

¹ دراسة حول دعم وتطوير أهم الصادرات غير البترولية - محمد الرشيد محمد سليم وآخرون - مايو 2011م .

أجريت عدة دراسات لتقدير نسبة تحويلات المغتربين، ومعظم هذه الدراسات توصلت إلى أن تحويلات المغتربين تتم بطريقتين الأولى رسمية عبر المصارف وشركات تحويل الأموال (الصرافات) والثانية غير رسمية وتتم عبر القنوات التقليدية مثل المكاتب غير المصرح لها بالعمل في مجال التحويل أو إرسالها عبر أشخاص كأمانيات أو ادخارها إلى حين العودة النهائية من الهجرة. وتقدر نسبة التحويل عبر القنوات غير الرسمية بنسبة 80% حسب دراسات الأمم المتحدة بينما النسبة المتبقية 20% تتم عبر القنوات الرسمية. هنالك العديد من الدول تستفيد من المغتربين في تحقيق الإستقرار الاقتصادي حيث نجد مثلاً المغتربين في تونس لا يقومون بتحويل مرتبهم إلى داخل البلاد ولكنهم يقومون بشراء كل ما يحتاج إليه السوق التونسي من سيارات جديدة أو أدوات كهربائية أو نحو ذلك بتسهيلات من الدولة إن كان علي مستوى الجمارك أو النقل أو غيره لتعم الفائدة والتي منها: ⁽¹⁾

- مضاعفة مال المغترب باستثمار ماله في التجارة.
- تحقيق وفورات للدولة من العملات الصعبة لتلبي بها احتياجات أخرى.
- تحريك عجلة الاقتصاد بما يفيد الدولة والمغترب والمواطن المقيم.
- أما في جمهورية مصر العربية فيحرص المغترب المصري علي تحويل مرتبه كل شهر عبر البنوك في بلده لما في ذلك من:
- ضمان ماله بالقانون من أي تلاعب خارج تلك البنوك.
- نيل بعض الحوافز التشجيعية من تلك البنوك علي التحويلات.

3-3-2 المعالجات للاستفادة من مدخرات وتحويلات المغتربين

- إنشاء قروع وتوكيلات للمصارف في الخارج.
- تحصيل الرسوم بالسفارات والملحقيات بالخارج عبر الجهاز المصرفي.
- ترويج خدمات المصارف للمغتربين خاصة ودائع الاستثمار والأسهم.
- تكوين شركات خاصة بالمغتربين للصادرات السودانية ومنحها إعفاءات خاصة.
- تخفيض رسوم التحويلات من الخارج عبر الجهاز المصرفي .
- تنشيط الإتفاقيات الثنائية مع شركات التمويل العالمية والوكالات المختصة مثل "Western Union - Wall Street"
- تفعيل التمويل العقاري للمغتربين بالعملات الأجنبية.
- العمل بطريقة الإعفاءات الجمركية التصاعدية.
- تحسين سياسات الاستثمار وإعداد خطط ومشروعات جاهزة للمغتربين.
- تخفيض جمارك السيارات للمغتربين خاصة الذين يقومون بتحويل مدخراتهم عبر القنوات الرسمية.

3-3-3 الاستثمارات الأجنبية

تعد الاستثمارات الأجنبية واحدة من هذه الموارد الخارجية للنقد الأجنبي وتعتبر مورداً مهماً لاستجلاب العملات الأجنبية، وعليه فإن تشجيع دخول الاستثمارات الأجنبية إلى البلاد وعبر القنوات الرسمية لا بد وأن يمثل هدفاً إستراتيجياً للجهات المختصة، إضافة إلى العمل علي جذب المزيد منها.

تؤثر الإجراءات والسياسات الاقتصادية التي تنتجها الدولة في مجال الاستثمار بشكل فعال في جذب أو نفور المستثمرين وتتمثل هذه الإجراءات في (الضرائب-الجمارك-سياسات التسعير-السياسات النقدية والتضخم). ⁽²⁾

¹ صحيفة الصحافة السودانية - العدد 6929 - النور احمد النور- عمود حروف ونقاط - 27 - نوفمبر - 2012م.

هذه العوامل المختلفة يعبر عنها بكونها السياسات الاقتصادية التي تمثل عنصر جاذب أو طارد بالنسبة للمستثمر أو حتى للاستثمارات القائمة، أيضاً هنالك عوامل أخرى تهم المستثمر بشكل رئيسي، عدم توفرها يشكل معضلة وهي على سبيل المثال .

- عدم توفر مصادر تقديم تسهيلات مالية فاعلة.
- عدم وجود عمالة مدربة.
- عدم وجود قاعدة صناعية.
- معوقات قانونية: تعني التضارب في القوانين وسوء التطبيق خاصة فيما يتعلق بالرسوم من مختلف الجهات الإدارية مثل المحليات والولايات والمركز.
- المعوقات الدولية (معوقات سياسية): تتمثل في الحظر الدولي الاقتصادي وعدم شراء المنتجات ومنع المستثمر الأجنبي وخاصة الشركات الكبرى التي تباع وتشترى الأسهم في أسواق الأوراق المالية الدولية وذلك بحظرها من التعامل مع بعض الدول أو الأنظمة السياسية وتعد المعوقات الدولية التي مورست ضد السودان إلى أكثر من ذلك مثل سحب الشركات الكبرى (شيفرون، أجب، وغيرها) ومنع اعتمادات البنوك التجارية السودانية، قرارات تفتيش السلع عند الوصول للمواني وليست عند الشحن كل هذه الإجراءات تعيق من الاستثمارات الأجنبية وتحد من قدرتها على الدخول للاستثمار في البلد المعني، تعيق هذه السياسات نمو الاستثمارات الأجنبية إذا ما حاولت الدخول إلى أسواق الدول الكبرى.
- نقص المعلومات: تعد من أكبر المشكلات التي تواجه المستثمرين بسبب غياب المعلومات عن الشركات الاستثمارية مثل المعلومات الصناعية والزراعية والمعلومات الخدمية الاقتصادية التي تعني فيما تعني الفجوة في الصناعة، القدرة أو الكفاءة وما إلى ذلك مما يعد دراسة أولية تعين المستثمر على تحديد المشروعات التي يحتاجها. كما يمثل غياب الخريطة الاستثمارية القومية على المستوى القومي مشكلة للمستثمرين الأجانب والوطنين على حد سواء.
- المشاكل الأمنية: إن جدلية العلاقة بين السلام والتنمية ثابتة، ففي الوقت الذي يخلق السلام كل ظروف الإبداع من التعاون، المشاركة وتحقيق التنمية المستدامة والاستقرار والأمان فإن حالة العداء والعنف تصرف الجهود إلى الحروب والدمار لكافة الإمكانيات والتكلفة العالية لها مثل حشد الموارد الشيء الذي يقود للتخلف، المرض التلوث البيئي، تراكم الديون وحرمان عمليات التنمية من الموارد اللازمة لتطويرها وبالتالي خلق لمعوقات أمنية تمنع من الاستثمار في مناطق غير آمنة والتي تشهد انفلات أمني وخير مثال الحرب الأهلية والنزاعات في بعض المناطق بدارفور وجنوب كردفان والنيل الأزرق وأبيي وغيرها من مناطق التوترات الأمنية وبالتالي التأثير على عملية التنمية.
- المشاكل الإدارية: عادة ما يأتي المستثمرين الأجانب من دول تعتمد اقتصادياتها على سياسات السوق الحر وتعود هؤلاء على ظروف غير مقيدة ومرنة، ولذا فإن تطويل الإجراءات للمستثمرين الأجانب والبيروقراطية في الأداء تؤدي إلى الأحجام عن الاستثمار في الدولة والتحرك في الدولة

² . <http://www.law-zag.com/vb/t24241.html> - بحث في واقع الاستثمار في السودان (المحددات والحلول) - 2011م.

المعنية، فالمعوقات الإدارية لابد من النظر إليها نظرة كلية تراعي عقلية المستثمرين وكيفية التعاطي مع عاداتهم وطريقة إنفاذ أعمالهم.

- تقلبات معدلات التضخم: تؤثر تقلبات معدلات التضخم المرتفعة سلباً على الربحية المتوقعة وخاصة في حالة الشركات أو المشروعات غير المغامرة وأن عدم التيقن يجعل هذا النوع من الشركات تقوم بتخفيض استثماراتها بعيداً عن الأنشطة ذات المخاطر المرتفعة ومن ثم ينخفض الاستثمار الخاص.

3-3-4 المعالجات لجذب الاستثمارات الأجنبية

- توحيد جهة معينة تقوم بالتعامل مع المستثمر وتتعاون معه في تسهيل استخراج تراخيص الاستثمار الذي يطمع إليه المستثمر، وتقوم بكل الإجراءات اللازمة إلى أن يحصل على أوراقه كاملة دون الرجوع إلى هنا وهناك وهذا يساعد علي جذب المستثمرين بصفة عامة والأجانب بصفة خاصة.
- وضع خارطة استثمارية توضح الأراضي الاستثمارية ولا بد أن تخلو هذه الأراضي من المشاكل التي تتعلق بملكية الأراضي وخلاف ذلك وأن تكون الأراضي حكومية.
- توفير دليل سنوي لكل مستثمر يريد الاستثمار في كافة القطاعات الاستثمارية سواء كانت زراعية أو صناعية أو خدمية. يوضح فيه المعوقات التي واجهت المستثمرين من قبله وتقديم كل المعينات التي تعينه في اتخاذ قراره الاستثماري.
- تطوير الأنظمة المصرفية والتي تساعد المستثمر في تسهيل التحويلات السريعة وتوفير التمويل اللازم بالسرعة المطلوبة لكسب الزمن والإنجاز.
- بالنسبة لسياسة التسعير لابد من دراسة جدوى لتكلفة المنتج ثم وضع السعر المناسب وهذا يساعد على استمرارية المنتج والحفاظ على جودته.
- وضع كوادر مؤهلة في أجهزة الاستثمار وإدارته وهذا يتيح للمستثمر فرصة الاستفادة من هذه الكوادر وتضمن نجاح العملية الاستثمارية بمختلف مجالاتها.
- يؤدي استقرار البلاد سياسياً إلى تدفق الاستثمارات الأجنبية وبالتالي الانعكاس الإيجابي على اقتصاد الدولة ومن ثم زيادة دخل الفرد.
- بالنسبة للفساد الإداري فيجب وضع مراقب ومراجع من المؤسسة المعنية بالاستثمار للتقليل أو بتر أيدي المفسدين ووضع عقوبات جزائية صارمة علي من يقوم بعملية الاختلاس، لكي تتوفر الثقة بين المستثمر والهيئة الاستثمارية.
- حماية المشروعات من التأمين والمصادرة وتقديم الضمانات فلا يزال هناك الكثير من المستثمرين الأجانب متخوفين من تكرار تجربة حكومة مايو التي حدثت في السابق ولذلك فعلى الحكومة تقديم الضمانات الإضافية غير تلك التي توجد في القانون وتكون في صورة نقدية أو قانونية وبشكل آمن حتى يطمئن المستثمرين لمشاريعهم.
- توعية المواطنين بما تقوم به الاستثمارات الأجنبية لمساعدة المواطنين وتقديم فرص العمل لهم وزيادة الدخل القومي والعمل على تشجيع المواطنين للترحيب بالمستثمرين في مناطقهم الخاصة.
- تثبيت الاستقرار الاقتصادي وهو عملية التآرجح ما بين كساد وانكماش وتضخم، وذلك بتقليل التضخم عبر إيجاد سياسة اقتصادية واضحة حتى تساعد المستثمر على اتخاذ القرار.
- فرض ضريبة واحدة في مختلف النشاطات الاستثمارية وضريبة واحدة على السلع التي تنتجها المشروعات أو الخدمات التي تقدم من قبل المستثمرين.

- حماية قيمة العملة الوطنية يقلل من درجة المخاطر بالنسبة للمستثمرين عن طريق توحيد سعر الصرف ومحاربة السوق السوداء وذلك لحماية أرباح المستثمرين من التآكل أو تقليلها عندما تحول إلى الخارج.
- منح المستثمر الحرية في تحويل أرباحه للخارج ومنع فرض أي رسوم على المعدات أو الآلات التي تم جلبها للمشروع عند إعادتها.
- استخدام الأساليب والطرق الحديثة للترويج والإعلام والإعلان عن الاستثمارات في السودان وإمكانياته عن طرق الوسائل الإعلامية والإعلانية المختلفة من صحف، المواقع الإلكترونية وغيرها من الوسائل (شركات متخصصة).
- تدعيم وتطوير السوق الرأسمالية في السودان ومواكبة أحدث الطرق والأساليب المتبعة في الدول المتقدمة.
- حماية البيئة ومعالجة المعوقات الطبيعية فالأمطار في السودان لا تجد مكان لتصريفها من الشوارع فلا بد من إنشاء قنوات لتصريف مياه الأمطار وإنشاء قنوات الصرف الصحي للحماية من الأمراض والأوبئة والقيام بالحملات العلاجية والصحية لمحاربة هذه الأمراض والأوبئة وإنشاء الموانع والسدود من الفيضانات التي تحدث في فصل الخريف.
- تطوير البنى التحتية وبناء الجسور وإنشاء الطرق والشوارع وإنارتها وتشجير المناطق مما يساهم في جذب المزيد من المستثمرين إلى السودان.
- توحيد القوانين والتشريعات لتسهيل مهمة المستثمر دون الخضوع لعدة قوانين متداخلة في ما بينها الأمر الذي يؤدي إلى طرد المستثمرين.
- ضعف السوق المحلي ومحدوديته فلا بد من التفكير في مشروع يمثل التسويق المحلي الأمثل.
- عدم رفع الامتيازات (التسهيلات التي تجذب وتشجع المستثمر للدخول وعدم التفكير في بلد آخر وهذا يتعلق بالامتيازات المتعلقة بالمستثمر الأجنبي).
- ضرورة وضع إستراتيجية للتحرك نحو إعادة تطبيع علاقات السودان مع كافة المؤسسات والهيئات المالية والاقتصادية العالمية وخاصة مع كافة الدول الكبرى مثل الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وبريطانيا. وتعتبر من أهم السياسات المركزية لبرامج الإصلاح الاقتصادي في السودان وجذب رؤوس الأموال الأجنبية إلى الداخل.
- وضع برنامج إصلاحي هيكلي اقتصادي يستهدف إزالة التشوهات في الاقتصاد وقادر على جذب وثقة واحترام الدوائر الاستثمارية عن طريق إثبات جدية البلاد في السير قدماً نحو تحقيق نمو اقتصادي مستدام. إذ من الصعب أن تنال أي احترام وثقة من الدوائر الدولية وبالتالي تكون مؤهلة لنيل المساعدات المالية في ظل أداء اقتصادي ضعيف يتسم بالتشوهات والاختناقات والخلل في التوازن الداخلي.
- الدخول مع المؤسسات المالية في برامج دفعيات رمزية قبل الدخول في برنامج جدولة الديون في إطار برامج تطبيع العلاقات وتعتبر هذه الدفعيات الرمزية في حالة الإيفاء بها سجل إثبات الأداء الجيد وتبنى عليه العلاقات المستقبلية مع هذه المؤسسات إلى جانب تحديد مسار علاقات السودان مع الدوائر المالية والاقتصادية الدولية الأخرى.

3-3-5 المنح والقروض

تعتبر المنح والقروض الأجنبية من موارد النقد الأجنبي الخارجية الهامة لتنفيذ المشاريع الإستراتيجية التي تساعد في دعم التنمية الاقتصادية ، ولاشك بأن

القروض والمنح تلعب دوراً كبيراً في مشاريع التنمية خاصة مشاريع (المياه-الطرق-الجسور-التعليم-الكهرباء-الخ).

- تم تنفيذ عدد من المشاريع التنموية عبر المنح والقروض الخارجية منها على سبيل المثال وليس الحصر (تغذية سد الروصيرص-الإغاثة العاجلة لولايات دارفور-محاربة الملاريا بوسط السودان-سد مروى-شركة سكر النيل الأبيض-تأهيل بنيات الري الأساسية بمشروع الرهد-جسر سنار-تجميع كهرباء النيل الأزرق الزراعية-مشروع مياه الدالي وسنجة-طريق النهود أم كدادة-شراء عربات السكة حديد-امتداد الخط الناقل لكهرباء سنجة القصارف-مياه عطبرة-الصرف الصحي لمدينة الخرطوم بحري-المشروع الاسعافي لتأهيل بنيات النقل- سدي أعالي نهر عطبرة وستيت-مطار الخرطوم الجديد...الخ).
- ومن أهم المؤسسات الدولية والإقليمية والدول التي تقدم (المنح والدعم)
- المؤسسات الدولية وتشمل (البنك الدولي-الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (IFAD)- صندوق الأوبك للتنمية-مؤسسات الأمم المتحدة-الإتحاد الأوروبي).
 - المؤسسات القطرية والإقليمية وتشمل (صندوق النقد العربي-الصندوق السعودي للتنمية-الصندوق الكويتي للتنمية وصندوق أبوظبي للتنمية).
 - دول الخليج وبعض الدول الأوربية.
 - مجموعة المانحين وتشمل (تركيا-الصين-الهند-إيران-الخ).

3-3-6 المعالجات للاستفادة من المنح والقروض

- العمل علي خلق علاقات جيدة مع الدول الصديقة لإعفاء الديون (الصين-روسيا-الصناديق العربية). حيث أن عملية سداد الديون وإطفاء الدين الخارجي تساهم في عملية كسب الثقة وزيادة القروض.
- العمل علي خلق علاقات جيدة مع المجتمع الدولي وخاصةً دول الخليج ومؤسسات التمويل والمنظمات الدولية للاستفادة من القروض والمنح التي تقدمها.
- تشجيع القطاع الخاص للاستفادة من نوافذ التمويل الخارجي.
- العمل علي جلب المزيد من المنح الخارجية واستخدامها في مجال الصحة لتوطين العلاج بالداخل لأن العلاج بالخارج أصبح يمثل عبئاً ثقيلاً على البلاد.

الفصل الرابع

تحليل البيانات واشتقاق نموذج للبحث

مقدمة:

يمثل التوازن في كل شؤون الحياة الاقتصادية وغيرها الوضع الأمثل في سوق العملة وعنده يتعين سعر صرف العملة. عندما تكون العملة المحلية لبلد مبرئة للذمة في التعاملات الخارجية يكون لتلك العملة سعر صرف معين مقابل أسعار العملات الأخرى. البلد يشتري العملة الأجنبية عندما يتفوق الاستيراد على الصادر. وهذا يعني استنزاف للثروات المحلية وهذا ما تعاني منه أغلب الدول النامية ومن بينها السودان.

في حالة السودان هنالك ثلاثة أسعار صرف أو قل ثلاثة أنواع من العملات في التداول وهي العملة المحلية والتي يرتبط قوة ابرائها بسعر الدولار في السوق الموازي. سعر العملة الأجنبية الخاص بالصادرات وتحدده السلطات المالية، سعر العملة الأجنبية الخاص بالاستيراد ويحدده السوق الموازي. الجنيه السوداني يستخدم من قبل الافراد كنفقات استهلاك والاستثمار المحلي ونفقات الحكومة أما الصادرات فتتم بالسعر الرسمي في حين يتم الاستيراد بسعر السوق الموازي للدولار. يبدو ظاهرياً بأن المصدر والمستورد يتعاملون بالسعر الرسمي ولكنهم في واقع الحال يتعاملون بسعر الدولار في السوق الموازي.

عندما تتوفر للدولة احتياطات من العملة الأجنبية نتيجة لعملية الصادر تستطيع من خلالها تغطية تكاليف الاستيراد. في هذه الحالة يحدث وضع التوازن في الاقتصاد ويكون الميزان التجاري متطابق وانخفاض سعر الصرف يؤدي الى اختلالات في الميزان التجاري.

لدراسة مشكلة معينة في اقتصاد ما لابد من تحديد طبيعة نظام الاقتصاد موضوع المشكلة. لانه لكل اقتصاد نظرية اقتصادية خاصة به. للتبسيط تم حصر النظم الاقتصادية في نظامين حر ومخطط وهما النظام الرأسمالي والنظام الاشتراكي. و آخر سمي العالم الثالث. وهذه هي نظم الاقتصاد العامة. تتميز مهم اخر ويعرف بالاقتصاد المصطنع الذي لا تتحكم في متغيراته آلية السوق ولا تنطبق عليه النظرية الاقتصادية. يمكن تصنيف اقتصادات اكثر الدول النامية ضمن مجموعة الاقتصاد المصطنع.

من الطبيعي لا يمكن دراسة عمل متغيرات الاقتصاد مالم توحد واسطة التبادل. كما انه لا يمكن دراسة المتغيرات بالسعر الجاري. كذلك لا يمكن أن تقوم الدراسة من غير توحيد لوحدة التبادل (النقود). عليه تم توحيد قيم المتغيرات استناداً لقاعدة نقدية موحدة وهي الدولار. البيانات الخاصة بمتغيرات إجمالي الناتج المحلي والاستهلاك ونفقات الحكومة والاستثمار والواردات تمت معالجتها بقسمتها على سعر الدولار بالسوق الموازي، أما الصادرات فتمت معالجتها بالقسمة على سعر الصرف الرسمي.

- تعدد أسعار الصرف مؤشر كافي على اختلال التوازن في غير مصلحة عموم الأفراد وهو أمر ملحوظ لا يحتاج الى جهود التحليل والحساب. ومع كل ماتقدم عمدت الدراسة الى استخدام تحليل الانحدار المتعدد مرة بالأسعار الرسمية للعملة المحلية ومرة بسعر السوق. كذلك قدمت الدراسة تحليلاً جبرياً لاثبات أن تحقيق التوازن لا يتم الا عند تساوي سعر صرف الدولار الصادر مع تساوي سعر صرف دولار الاستيراد وهو سعر السوق الموازي.
- يشتمل هذا الفصل على مبحثين. في المبحث الأول نتناول تحليل البيانات. وفي المبحث الثاني اشتقاق نموذج للمبحث. النتائج. التوصيات. قائمة المراجع.

المبحث الأول تحليل البيانات

4-1-1 طبيعة النموذج: The Nature of the Model

إن مواصفات بعض النماذج الاقتصادية تتضمن استخدام أكثر من معادلة واحدة، وهذا ما يطلق عليه بنماذج المعادلات الآتية لأن متغيرات هذه المعادلات تحقق شروط جميع هذه المعادلات، في مثل هذه النماذج فإن طرق التقدير بالمعادلة المنفردة التي تمت مناقشتها في الفصول السابقة قد لا تكون ملائمة. ويعتقد بشكل عام أنه عندما يكون النموذج أنياً في طبيعته، فإن استخدام طريقة التقدير بالمعادلة المنفردة سوف ينتج بالضرورة تقديرات رديئة وهذه الحالة ليست دائمة، وأن طريقة المعادلة المنفردة تعطي تقديرات متحيزة للمعلمات. وفي بعض الحالات قد تكون طرق التقدير بالمعادلة المنفردة (أفضل) من طرق التقدير بالمعادلات الآتية. وهناك مشاكل كثيرة تواجه النماذج الاقتصادية نذكر منها الآتي :

4-1-2 مفهوم الارتباط الذاتي: Concept of Auto-correlation

الفرضية الأساسية لتطبيق طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS) في النموذج الخطي هي عدم وجود ظاهرة الارتباط الذاتي وإن مصطلح الارتباط الذاتي يمكن توضيحه على أساس كونه يمثل الارتباط بين المشاهدات المتسلسلة لنفس المتغير خلال فترة زمنية (أو في مجال معين لبيانات المقطع العرضي). ويفضل بعض الكتاب استخدام مصطلح الارتباط الذاتي في حين القسم الآخر يفضل استخدام الارتباط المتسلسل، وتظهر هذه الظاهرة نتيجة مخالفة أحد فرضيات نموذج الانحدار الخطي، وتتعلق المخالفة في سلوكية فرضيات حد الاضطراب U_i التي سبق وأن عبرنا عنها بفرضية عدم وجود ارتباط ذاتي بين قيم المتغير العشوائي وحيث أخذت هذه الفرضية في النموذج الخطي الصيغة الآتية :

$$E(U_i U_j) = 0 \quad i \neq j$$

وبأخذ الصيغة على شكل فترات زمنية فإن :

$$Cov(U_t U_{t-1}) = E[U_t - E(U_t)][U_{t-1} - E(U_{t-1})] \quad t = 2, 3, \dots, n$$

$$E(U_t) = 0$$

$$Cov(U_t U_{t-1}) = E(U_t U_{t-1}) = 0$$

ومضمون مفهوم الارتباط الذاتي هو كون المتغير العشوائي الذي يحدث خلال فترة معينة يرتبط بالمتغير العشوائي الذي يسبقه أو يليه مما يؤدي إلى :

$$Cov(U_t U_{t-1}) \neq 0$$

ويلاحظ أن ظاهرة الارتباط الذاتي كثيرة الحدوث في بيانات السلاسل الزمنية Time Series أكثر منها في بيانات المقطع العرضي Cross-Section.

4-1-3 أسباب ظهور الارتباط الذاتي: Reasons of Auto-correlation

1. هناك عدة عوامل لظهور الارتباط الذاتي منها :
 حذف بعض المتغيرات المستقلة من النموذج، وفي هذه الحالة يظهر ما يسمى شبه الارتباط الذاتي (Quasi Auto-correlation) وتأثير ذلك المتغير سوف يظهر ضمن المتغير العشوائي U .
2. سوء توصيف Mis-Specification الصيغة الرياضية للنموذج، فعند حذف المتغير المستقل المرتبط مع المتغيرات المستقلة الأخرى في النموذج قد يجعل حدود الاضطراب المتعلقة بكل نموذج مرتبطة أيضاً، أي ظهور الارتباط بين قيم المتغير العشوائي U .
3. عدم دقة المعلومات والبيانات قد يؤثر على حدود الاضطراب الأمر الذي يتطلب ضرورة تهذيب وتعديل البيانات بشكل يتساوى فيه أثر الاضطراب خلال الفترات المتتالية.
4. سوء توصيف المتغير العشوائي U ، حيث أنه بيانات السلاسل الزمنية قد يمتد أثر العوامل العشوائية لأكثر من فترة زمنية واحدة، فالحروب والبراكين والزلازل والفيضانات والأوبئة وغيرها، لها آثار ممتدة على سلوكية المتغيرات الاقتصادية للاقتصاد ككل، وفي الفترات التي تلحق الفترة التي وقعت فيها مثل هذا الاضطرابات، ونتيجة لذلك فإن العنصر العشوائي يتأثر تلقائياً بصورة مستمرة مما يؤدي إلى ترابط قيم ذلك المتغير.
5. وأخيراً فإن لحيز الارتباط الذاتي دور في ظهوره، وخاصة في بيانات المقاطع العرضية الإقليمية، فنجد في الأزمات أو الاضطرابات التي تقع في إحدى الأقاليم تؤثر على الميزانية الاقتصادية في أقاليم مجاورة أخرى، فالأزمات نتيجة التغير في الظروف المناخية في إقليم معين تؤثر على الأقاليم المجاورة.

4-1-4 طبيعة التداخل الخطي المتعدد: Nature of Multicollinearity The

1. التداخل أو الارتباط أو الازدواج الخطي المتعدد مصطلح مركب يتكون من Multi (متعدد) و (Co) مشترك أو متداخل أو مرتبط و (Linearity) خطي. ويعتبر الإحصائي النرويجي Frisch أول من لاحظ ظاهرة التداخل الخطي المتعدد عند تحليله لبيانات السلاسل الزمنية، حيث أوضح له أنه في معظم الحالات وجود درجة من التداخل بين المتغيرات المستقلة، ويعود التداخل الخطي المتعدد في تحليل بيانات السلاسل الزمنية الخاصة بالمتغيرات الاقتصادية إلى كون أن بعض المتغيرات المستقلة قد تتطور خلال فترة زمنية معينة لتتأثر بعوامل اقتصادية متعددة.
2. إن ظاهرة التداخل الخطي المتعدد هي ظاهرة خاصة بالنموذج الخطي المتعدد لأنها تدرس العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية، ومن الافتراضات الأساسية التي يقوم عليها نموذج الانحدار الخطي المتعدد هي عدم وجود علاقة تامة Perfect بين المتغيرات المستقلة أو بين متغير مستقل وأية تشكيلة خطية من المتغيرات المستقلة الأخرى، بمعنى آخر أن هذه الفرضية تدل على غياب التداخل الخطي المتعدد.
3. وعموماً عند دراسة التداخل الخطي المتعدد، فإن الذي يهم الباحث المستخدم للأسلوب القياسي هو الكشف عن الدرجة العليا من التداخل وليست المشكلة في وجود أو عدم وجود التداخل الخطي المتعدد، بمعنى آخر أن المشكلة هي في الدرجة degree وليس في النوعية kind لأنه من المفترض عادة أن هناك تداخلات خطية بين المتغيرات المستقلة عند دراسة نموذج الانحدار الخطي المتعدد.

4-1-5 أسباب وجود التداخل الخطي المتعدد: Reasons of Multicollinearity

1. سبق وأن بيّنا أن تقدير OLS لمعاملات نموذج الانحدار الخطي العام وفق المعادلة :

$$\hat{b} = (x'x)^{-1} x'y$$
2. والمصفوفة $(x'x)$ ذات سعة $(n \times k)$ ورتبة مقدارها (k) ويتطلب الأمر إيجاد معكوس لهذه المصفوفة، ولا يمكن أن يتم ذلك إلا إذا كانت هذه المصفوفة تتمتع برتبة (Rank) كاملة مقدارها (k) أي يجب أن تكون المصفوفة $(x'x)$ لا إنفرادية Non-singular ، لكي يمكن إيجاد معكوسها وذلك راجع لأسباب رياضية، وتتعلق بالعمليات الحسابية كالقسمة على صفر، كذلك فإن برامج الحاسب الالكتروني المعدة لهذا الغرض سوف ترفض بيانات النموذج الذي يحتوي على علاقة خطية تامة بين المتغيرات المستقلة.
3. وإذا لم يتحقق هذا الشرط، فإن النموذج الخطي العام سوف يبطل العمل به، ولا يمكن اعتباره جيد لعملية تقدير المعلمات، والحالة الأقل حدية من ذلك هو الارتباط الخطي وبدرجة عالية، ولكن ليست كاملة، كأن تكون $r = 0.90$.
4. وإذا استطاع الاقتصادي أن يجمع بيانات من تجارب يمكنه التحكم بها، فعندئذ يمكن السيطرة على ظاهرة الارتباط الخطي المتعدد، ولكن الاقتصادي في معظم الحالات لا يستطيع أن يجمع بيانات من تجارب يمكنه التحكم بها لأسباب هي :
 - قد تشترك جميع المتغيرات المستقلة في اتجاه زمني عام.
 - أو من الممكن أن تتغير بعض المتغيرات المستقلة سوية بسبب عدم جمع البيانات من قاعدة واسعة وبشكل كاف.
 - أو أنه توجد علاقة تقريبية بين بعض المتغيرات المستقلة كما هي الحالة في استخدام متغير التباطؤ الزمني (Lag Variable).

4-1-6 تحليل متغيرات الدراسة

يعد أسلوب تحليل الانحدار الخطي المتعدد من أهم الأدوات البحثية. وعلى الرغم من أهمية هذا الأسلوب في جميع الدراسات البحثية، إلا أنه يجب توخي الحذر الشديد عند تطبيقه وذلك لتفادي المشاكل التي تم ذكرها ومن أهمها مشكلتي الارتباط الذاتي: Concept of Auto-correlation والتداخل الخطي المتعدد: Nature of Multicollinearity The ، والتزاماً بقواعد البحث العلمي تتكون الدراسة من عرض منطقي يتبعه اطار عملي ممثلاً في بناء النموذج والتقدير الرياضي لقيم المعاملات والتحليل الإحصائي لتوثيقها.

4-1-7 تقويم متغيرات البحث بأسعار الدولار الرسمي

العام	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012م
إجمالي الناتج المحلي	5.96	5.18	11.56	15.32	11.70	17.33	6.14	7.58

3.37	9.60	11.40	8.26	11.67	8.88	5.66	4.82	إجمالي الصادرات
9.48	9.24	10.04	9.69	9.35	8.78	8.07	6.67	إجمالي الواردات
0.28	0.38	0.43	0.43	0.48	0.50	0.46	0.41	متوسط سعر الصرف الرسمي
0.16	0.25	0.34	0.38	0.46	0.49	0.46	0.41	متوسط سعر الصرف الموازي
4.00 -	1.00	2.41	0.85-	4.14	0.11	0.56-	0.17	الإحتياط من النقد الأجنبي
3.22	1.88	13.15	7.98	11.63	7.87	2.48	4.04	الدخل المتاح
6.41	2.55	4.39	4.56	4.31	2.18	4.04	1.56	الاستهلاك في القطاع الخاص
3.71	5.33	6.63	6.32	6.43	7.68	2.25	5.31	الانفاق على الاستثمار
0.89	1.19	1.92	1.63	1.75	1.23	1.30	0.95	الانفاق الحكومي
4.36	4.26	4.16	3.72	3.68	3.69	2.71	1.92	الضرائب

تم توحيد هذه البيانات والتي تم الحصول عليها من بنك السودان المركزي والجهاز المركزي للإحصاء من قبل الباحث.

4-1-8 تقويم متغيرات البحث بأسعار الدولار الموازي

2012م	2011م	2010م	2009م	2008م	2007م	2006م	2005م	العام
4.33	4.04	13.69	10.34	14.68	11.33	5.18	5.96	إجمالي الناتج المحلي
1.84	1.24	10.40	7.05	11.15	7.71	2.48	4.04	الدخل المتاح
3.66	1.68	3.47	3.61	4.13	2.14	4.04	1.56	الاستهلاك في القطاع الخاص
2.12	3.51	5.24	5.59	6.16	7.53	2.25	5.31	الانفاق على الاستثمار
0.51	0.78	1.52	1.44	1.68	1.21	1.30	0.95	الانفاق الحكومي
2.49	2.80	3.29	3.29	3.53	3.62	2.71	1.92	الضرائب
1.93	6.31	9.01	7.30	11.18	8.70	5.66	4.82	إجمالي الصادرات
5.42	6.08	7.94	8.56	8.96	8.43	8.07	6.67	إجمالي الاستيراد
0.28	0.38	0.43	0.43	0.48	0.50	0.46	0.41	متوسط سعر الصرف الرسمي
0.16	0.25	0.34	0.38	0.46	0.49	0.46	0.41	متوسط سعر الصرف الموازي
-1.45	0.75	1.91	- 0.75	3.97	0.11	0.56-	0.17	الإحتياط من النقد الأجنبي

تم توحيد هذه البيانات من قبل الباحث بسعر صرف الجنيه بالسوق الموازي والتي تم الحصول عليها من بنك السودان المركزي والجهاز المركزي للإحصاء .

9-1-4 تعريف متغيرات البحث

1. إجمالي الناتج المحلي: إجمالي الناتج المحلي هو مؤشر اقتصادي يستخدم لقياس مقدار الإنتاج المحلي في دولة معينة خلال مدة محددة ضمن الحدود الجغرافية للبلد بصرف النظر عن جنسية المنتج. أما الناتج القومي فيرتبط بجنسية المنتج. ⁽¹⁾

2. الدخل الشخصي المتاح: تفرض الحكومات في معظم دول العالم ضرائب على دخول الأفراد تسمى بضرائب الدخل بعد خصم هذه الضرائب من الدخل الشخصي نحصل على الدخل الشخصي المتاح، أي: الدخل الشخصي المتاح = الدخل الشخصي - الضرائب المباشرة على الدخل. ومن التسمية يعد هذا الدخل المتاح هو الدخل الذي يمكن أن يتصرف فيه الشخص بحرية كاملة. هذا التصرف يتمثل في، أما ان ينفقه الشخص على الاستهلاك ثم تصبى مدخراته صفرأ أو ان يقسمه بين الاستهلاك والإدخار وهذا يعني: أن الدخل الشخصي المتاح = الاستهلاك + الادخار.

3. متوسط سعر صرف الجنيه السوداني بالبنك المركزي: (متوسط سعر الصرف عبارة عن مجموع المتوسطات الشهرية للجنيه السوداني في البنك المركزي خلال سنة مقسومة على 12).

4. متوسط سعر صرف الجنيه السوداني بالسوق الموازي: (متوسط سعر الصرف عبارة عن مجموع المتوسطات الشهرية للجنيه السوداني في السوق الموازي خلال سنة مقسومة على 12).

5. احتياطي النقد الأجنبي: يمثل احتياطي النقد الأجنبي وسيلة التسويات المالية الدولية، في إطار نظام (بريتون وودز) أعتمد الدولار الأمريكي كعملة احتياطي للنقد، وأصبح جزءاً من أصول الاحتياطي الدولي الرسمي للدول. ومنذ سنة (1944م-1968م) كان الدولار الأمريكي قابلاً للتحويل إلى ذهب عن طريق نظام الإحتياط الفدرالي، ولكن بعد سنة 1968م تفردت المصارف المركزية بإمكانية تحويل الدولار إلى الذهب من احتياطي الذهب الرسمي، بعد سنة 1973م توقف العمل بتحويل الدولار إلى ذهب. ومع أن الدولار الأمريكي والعملات الأخرى لم تعد قابلة للتحويل إلى ذهب غير أنها لا تزال تستعمل كاحتياطيات دولية رسمية.

6. الصادرات: الصادرات هي ما يقوم به المقيمون (مواطنون أو وافدون) داخل اقتصاد دولة معينة بتصدير السلع والخدمات إلى دول العالم الخارجي.

7. الواردات: الواردات هي ما يقوم بشرائه المقيمون (مواطنون أو وافدون) داخل اقتصاد دولة معينة من السلع والخدمات من دول العالم الخارج.

8. الضرائب: الضرائب هي اقتطاع مالي، يلزم الأشخاص بأدائه للسلطات العامة، بصفة نهائية، دون مقابل، بغرض تحقيق نفع عام.

9. الاستهلاك والاستثمار: يوزع الإنفاق الكلي بين الاستهلاك والاستثمار. والاستهلاك هو الجزء من الدخل الذي يخصص للإنفاق على سلع الاستهلاك. أما الاستثمار فهو ذلك الجزء من الدخل الذي يخصص للإنفاق على سلع الإنتاج. ويمول الاستثمار عن طريق الادخار وهو الجزء الذي لم يستهلك من الدخل.

10-1-4 النموذج الأول

عرض ومناقشة نتائج الانحدار الخطي المتعدد:
متغيرات النموذج:

(y) إجمالي الناتج المحلي بالسعر الرسمي

(x1) إجمالي الصادرات

¹ . البزعي ، حمد سليمان - مجلة الإدارة العلمية - الإنتقل الدولي للتصخم - العدد الأول - 1997م.

(x2) اجمالي الواردات :
 (x3) متوسط سعر الصرف الجينه الرسمي :
 (x4) الاحتياط من النقد الاجنبي :
 (x5):الانفاق على الاستثمار

4-1-11 نتائج نموذج الانحدار الخطي المتعدد الأول

التفسير	القيمة الاحتمالية ((Sig	أختبار (t)	معاملات الانحدار	
معنوية	0.000	4.149	-46.565	$\hat{B}_0$
معنوية	0.000	6.200	-3.893	$\hat{B}_1$
معنوية	0.000	5.333	6.977	$\hat{B}_2$
معنوية	0.000	5.400	32.096	$\hat{B}_3$
معنوية	0.000	7.360	3.480	$\hat{B}_4$
معنوية	0.001	3.360	1.979	$\hat{B}_5$
			0.97	معامل الارتباط المتعدد (R)
			0.94	معامل التحديد (R^2)
النموذج معنوي			16.242	أختبار (F)
$\hat{y} = -46.565 - 3.893x_1 + 6.977x_2 + 32.096x_3 + 3.480x_4 + 1.979x_5$			النموذج	

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2015م

يتضح من الجدول 11-1-4 الأتي:-

1. أظهرت نتائج التقدير وجود ارتباط طردي قوي بين اجمالي الناتج المحلي بالسعر الرسمي واجمالي الصادرات، اجمالي الواردات، متوسط سعر صرف الجينه الرسمي، الاحتياط من النقد الاجنبي والانفاق على الاستثمار ، حيث بلغت قيم معامل الارتباط المتعدد (0.94).

2. بلغت قيمة معامل التحديد (R^2) (0.97)، هذه القيمة تدل على أن إجمالي الناتج المحلي بالسعر الرسمي واجمالي الصادرات، اجمالي الواردات، متوسط سعر صرف الجينه الرسمي، الاحتياط من النقد الاجنبي والانفاق على الاستثمار كمغيرات مستقلة تساهم بنسبة (97%) في تفسير التغير في اجمالي الناتج المحلي بالسعر الرسمي (المتغير التابع).

3. نموذج الانحدار المتعدد معنوي حيث بلغت قيمة أختبار (F (16.242) وهي دالة عن مستوى دلالة (0.000).

4. من النتائج اعلاه نجد ان جميع معاملات الانحدار (B) معنوية واجمالي الصادرات ، بلغت قيمة (t) المحسوبة (4.149) وهي عند مستوى أقل (0.000)، اجمالي الواردات بلغت قيمة (t) المحسوبة (6.200) وهي عند مستوى أقل من (0.000)، متوسط سعر صرف الجينه الرسمي بلغت قيمة (t) المحسوبة (5.333) وهي عند مستوى أقل من (0.000)، الاحتياط من النقد الاجنبي بلغت قيمة (t) المحسوبة (7.360) وهي عند مستوى أقل من (0.000)، الانفاق على الاستثمار بلغت قيمة (t) المحسوبة (3.360) وهي عند مستوى أقل من (0.000). وهذه النتيجة تدل على وجود تأثير معنوي من قبل المتغيرات المستقلة (اجمالي الصادرات، اجمالي الواردات، متوسط سعر صرف الجينه الرسمي، الاحتياط من النقد الاجنبي والانفاق على الاستثمار) على المتغير التابع (اجمالي الناتج المحلي بالسعر الرسمي).

4-1-12 تقييم النموذج الأول

يجب التحقق من نموذج الانحدار الخطي المتعدد انه لا يعاني من مشكلة التعدد الخطي الارتباط الذاتي بين الأخطاء العشوائية قام بإجراء اختبار الارتباط الذاتي والتدخل المتعدد والتوزيع الطبيعي لاختفاء كما في الجدول التالي:

4-1-13 اختبار الارتباط الذاتي والتدخل الخطي المتعدد

والتوزيع الطبيعي للنموذج الأول

المتغيرات المستقلة	التباين المسموح به Tolerance	معامل التضخم التباين VIF	معامل الالتواء Skewness	الخطأ المعياري	نسبة معامل الالتواء الى الخطأ المعياري	Durbin-Watson
اجمالي الصادرات	0.023	43.611	0.282	0.752	0.375	2.331
اجمالي الواردات	0.104	9.642	1.448		1.926	
متوسط سعر الصرف الجنيه الرسمي	0.340	2.945	1.254		1.667	
الاحتياط من النقد الاجنبي	0.050	19.932	0.215		0.285	
الانفاق على الاستثمار	0.371	2.699	0.863		1.148	

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2015م

1. اختبار الارتباط الذاتي (Auto correlation)

تم إجراء اختبار الارتباط الذاتي للاخطاء العشوائية باستخدام إحصائية داربين واتسن (DW) بمستوى دلالة 5% ودرجة حرية $n=8$ و $5P=$ فان إحصائية $DW=2.331$ تشير الى عدم وجود ارتباط ذاتي بين الاخطاء العشوائية.

2. اختبار الارتباط الخطي المتعدد (Multi-collinearity)

للتحقق من مشكلة التداخل الخطي بين المتغيرات المستقلة إجراء الاختبار بواسطة إحصائية (VIF / Variance Inflation Factor) نجد غالبية قيم VIF للمتغيرات المستقلة أقل من 10 ما عدا اجمالي الصادرات والاحتياط من النقد الاجنبي أي وجود ارتباط عال لبعض المتغيرات المستقلة. ترجع مشكلة التداخل الخطي لإجمالي الصادرات والاحتياط من النقد الاجنبي عدم التقييم الحقيقي لهذه المتغيرات.

3. اختبار التوزيع الطبيعي (Normal Distribution)

للتحقق من ان توزيع البيانات طبيعياً تم قسمة معامل الالتواء الى الخطأ المعياري ونجد أن نسبة معامل الالتواء الى الخطأ المعياري لجميع المتغيرات المستقلة تقع ضمن المدى (2 و -2) يشير ذلك الى أن المتغيرات المستقلة تتوزع طبيعياً.

4-1-14 الأهمية النسبية للمتغيرات المستقلة للنموذج

الأول

تم استخدام نموذج المقدرات القياسية لبيان الأهمية النسبية للمتغيرات (اجمالي الصادرات، اجمالي الواردات، متوسط سعر صرف الجنيه الرسمي، الاحتياط من النقد الاجنبي والانفاق على الاستثمار) على المتغير التابع (اجمالي الناتج المحلي بالسعر الرسمي) كمايلي:

4-1-15 المقدرات القياسية للنموذج الأول

الترتيب من حيث الأهمية النسبية	الأهمية النسبية	المتغير المستقل
--------------------------------	-----------------	-----------------

الأول	2.592	اجمالي الصادرات
الثالث	1.650	اجمالي الواردات
الخامس	0.481	متوسط سعر الصرف الجنيه الرسمي
الثاني	1.947	الاحتياط من النقد الاجنبي
الرابع	0.753	الانفاق على الاستثمار

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2015م

4-1-16 النموذج الثاني

عرض ومناقشة نتائج الانحدار الخطي المتعدد:

متغيرات النموذج:

(y): اجمالي الناتج المحلي بالسعر الموازي

(x1): الانفاق على الاستثمار

(x2): اجمالي الصادرات

(x3): اجمالي الواردات

(x4): متوسط سعر صرف الجنيه بالسعر الموازي

(x5): الاحتياط من النقد الاجنبي

4-1-17 نتائج نموذج الانحدار الخطي المتعدد الثاني

التفسير	القيمة الاحتمالية ((Sig	أختبار (t)	معاملات الانحدار	
معنوية	0.005	3.345	13.565-	$\hat{B}_0$
معنوية	0.031	4.340	1.313	$\hat{B}_1$
معنوية	0.010	5.345	0.981-	$\hat{B}_2$
معنوية	0.001	3.453	4.245	$\hat{B}_3$
معنوية	0.000	4.201	26.817-	$\hat{B}_4$
معنوية	0.001	4.234	1.531	$\hat{B}_5$
			0.97	معامل الارتباط المتعدد (R)
			0.95	معامل التحديد (R^2)
النموذج معنوي			19.047	أختبار (F)
النموذج				
$\hat{y} = -13.572 + 1.313x_1 - 0.981x_2 + 4.245x_3 - 26.817x_4 + 1.531x_5$				

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2015م

يتضح من الجدول 4-1-17 الأتي:-

1. أظهرت نتائج التقدير وجود ارتباط طردي قوي بين اجمالي الناتج المحلي بالسعر الموازي والانفاق على الاستثمار، اجمالي الصادرات، اجمالي الواردات، متوسط سعر صرف الجنيه بالسعر الموازي والاحتياط من النقد الاجنبي، حيث بلغت قيم معامل الارتباط المتعدد (0.97).

2. بلغت قيمة معامل التحديد (R^2) (0.95)، هذه القيمة تدل على أن الانفاق على الاستثمار، اجمالي الصادرات، اجمالي الواردات، متوسط سعر صرف الجنيه بالسعر الموازي والاحتياط من النقد الاجنبي كمغيرات مستقلة تساهم

بنسبة (95%) في التغير على إجمالي الناتج المحلي بالسعر الموازي (المتغير التابع).

3. نموذج الانحدار المتعدد معنوي حيث بلغت قيمة اختبار (F (19.047) وهي دالة عن مستوى دلالة (0.000).

4. من النتائج اعلاه نجد ان جميع معاملات الانحدار (B) معنوية الانفاق على الاستثمار، بلغت قيمة (t) المحسوبة (3.345) وهي عند مستوى أقل (0.005)، إجمالي الصادرات بلغت قيمة (t) المحسوبة (4.340) وهي عند مستوى أقل من (0.031)، إجمالي الواردات بلغت قيمة (t) المحسوبة (3.453) وهي عند مستوى أقل من (0.010)، متوسط سعر صرف الجنيه بالسعر الموازي بلغت قيمة (t) المحسوبة (7.360) وهي عند مستوى أقل من (0.000)، الاحتياط من النقد الاجنبي بلغت قيمة (t) المحسوبة (4.234) وهي عند مستوى أقل من (0.001). وهذه النتيجة تدل على وجود تأثير معنوي من قبل المتغيرات المستقلة (الانفاق على الاستثمار، إجمالي الصادرات، إجمالي الواردات، متوسط سعر صرف الجنيه بالسعر الموازي والاحتياط من النقد الاجنبي) على المتغير التابع (إجمالي الناتج المحلي بالسعر الموازي).

4-1-18 تقييم النموذج الثاني

يجب التحقق من نموذج الانحدار الخطي المتعدد انه لا يعاني من مشكلة التعدد الخطي الارتباط الذاتي بين الأخطاء العشوائية قام بإجراء اختبار الارتباط الذاتي والتدخل المتعدد والتوزيع الطبيعي لاختفاء كما في الجدول التالي:

4-1-19 اختبار الارتباط الذاتي والتدخل الخطي المتعدد

والتوزيع الطبيعي النموذج الثاني

المتغيرات المستقلة	التباين المسموح به Tolerance	معامل التضخم التباين VIF	معامل الالتواء Skewness	الخطأ المعياري	نسبة معامل الالتواء الى الخطأ المعياري	Durbin-Watson
الانفاق على الاستثمار	0.315	3.171	0.210	0.752	0.279	2.010
إجمالي الصادرات	0.044	22.915	0.278		0.369	
إجمالي الواردات	0.081	12.348	0.675		0.897	
متوسط سعر صرف الجنيه بالسعر الموازي	0.231	4.334	0.943		1.253	
الاحتياط من النقد الاجنبي	0.147	6.802	1.215		1.615	

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2015م

1. اختبار الارتباط الذاتي (Auto correlation)

تم إجراء اختبار الارتباط الذاتي للاخطاء العشوائية باستخدام إحصائية داربين واتسن (DW) بمستوى دلالة 5% ودرجة حرية $n=8$ و $5P=$ فان إحصائية $DW=2.010$ تشير الى عدم وجود ارتباط ذاتي بين الاخطاء العشوائية.

2. اختبار الارتباط الخطي المتعدد (Multi-collinearity))
 للتحقق من مشكلة التداخل الخطي بين المتغيرات المستقلة إجراء الاختبار بواسطة أحصائية (VIF / Variance Inflation Factor) نجد غالبية قيم VIF للمتغيرات المستقلة أقل من 10 ما عدا اجمالي الواردات ومتوسط سعر الصرف الجنيه الرسمي أي وجود ارتباط عال لبعض المتغيرات المستقلة. مشكلة التداخل الخطي للمتغيرين الواردات وسعر الصرف لانهما مقيمين تقييم حقيقي.

3. اختبار التوزيع الطبيعي (Normal Distribution):
 للتحقق من أن توزيع البيانات طبيعياً تم قسمة معامل الالتواء الى الخطأ المعياري ونجد أن نسبة معامل الالتواء الى الخطأ المعياري لجميع المتغيرات المستقلة تقع ضمن المدى (2 و -2) يشير ذلك الى أن المتغيرات المستقلة تتوزع طبيعياً.

4-1-20 الأهمية النسبية للمتغيرات المستقلة للنموذج الثاني

تم أستخدم نموذج المقدرات القياسية لبيان الأهمية النسبية للمتغيرات (الانفاق على الاستثمار، اجمالي الصادرات، اجمالي الواردات ، متوسط سعر صرف الجنيه بالسعر الموازي والاحتياط من النقد الاجنبي) على المتغير التابع (اجمالي الناتج المحلي بالسعر الموازي) كمايلي:

4-1-21 المقدرات القياسية للنموذج الثاني

المتغير المستقل	الأهمية النسبية	الترتيب من حيث الأهمية النسبية
الانفاق على الاستثمار	0.581	الخامس
اجمالي الصادرات	0.648	الثالث
اجمالي الواردات	1.267	الأول
متوسط سعر الصرف بالسعر الموازي	0.710	الثاني
الاحتياط من النقد الاجنبي	0.611	الرابع

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2015م

المبحث الثاني اشتقاق نموذج للبحث

4-2-1 تعريف النموذج الاقتصادي

النموذج الاقتصادي هو عبارة عن مجموعة افتراضات حول سلوك الأفراد والمؤسسات (مستهلكين أو منتجين) يتم على أساسها تحديد النموذج الاقتصادي كما وتبنى عليها التحاليل الاقتصادية. والنموذج يمكن التعبير عنه بعدة طرق إما بالحجة أو عن طريق الرسم البياني أو عن طريق المعادلات، أو بكل هذه الطرق مجتمعة إلا أن هنالك نماذجاً تحتوي على عدة افتراضات تكون متداخلة ومتشابكة بعضها ببعض بحيث يصعب التعبير عنها بالحجة أو باستخدام الرسم البياني. في هذا الخصوص فقد ساعد علم الرياضيات، وعلى وجه الخصوص الجبر، ليس فقط في التغلب على المشاكل الناجمة من جراء هذه التعقيدات وإنما أيضاً في فهم هذه العلاقات بطريقة أسهل، وكذلك في إضافة أبعاد جديدة لتلك النماذج. ففي الوضع الطبيعي أو التقليدي يقوم الباحث بإدخال البيانات وتحليلها والخروج بنتائج وتوصيات.

4-2-2 اشتقاق نموذج للبحث

بعد التعمق في الدراسة اتضح بأن اقتصاد السودان يتعامل بسعرين للدولار سعر رسمي وسعر موازي لذلك كان ضرورياً أن يتم إجراء تحليل غير تقليدي لهذه الحالة، حيث تم اشتقاق النموذج التالي لإيجاد علاقة بين إجمالي الناتج المحلي بالسعر الرسمي وإجمالي الناتج المحلي بالسعر الموازي.

$$Y_f = C + I + G + EX - IM \quad \dots\dots\dots(1)$$

$$C = a_0 + a_1 Y_{fd} \quad \dots\dots\dots(2)$$

$$Y_{fd} = Y_f - t \quad \dots\dots\dots(3)$$

$$t = t_0 + t_1 Y_f \quad \dots\dots\dots(4)$$

$$I = I_0 \quad \dots\dots\dots(5)$$

$$G = G_0 \quad \dots\dots\dots(6)$$

$$EX = a_2 + a_3 Y_f \quad \dots\dots\dots(7)$$

$$IM = a_4 + a_5 Y_k \quad \dots\dots\dots(8)$$

بتعويض المعادلات من (2 - 8) في المعادلة (1) نحصل على المعادلة التالية :

$$Y_f = a_0 + a_1 Y_{fd} + I_0 + G_0 + a_2 + a_3 Y_f - (a_4 + a_5 Y_k) \quad \dots\dots\dots(9)$$

$$Y_f = a_0 + a_1 (Y_f - t_0 - t Y_f) + I_0 + G_0 + a_2 + a_3 Y_f - (a_4 + a_5 Y_k) \quad \dots\dots\dots(10)$$

$$Y_f = a_0 + a_1 Y_f - a_1 t_0 - a_1 t Y_f + I_0 + G_0 + a_2 + a_3 Y_f - (a_4 + a_5 Y_k) \quad \dots\dots\dots(11)$$

$$Y_f = a_0 + a_1 Y_f - a_1 t_0 - a_1 t Y_f + I_0 + G_0 + a_2 + a_3 Y_f - a_4 - a_5 Y_k \quad \dots\dots\dots(12)$$

$$Y_f = a_1 Y_f - a_1 t Y_f + a_3 Y_f - a_5 Y_k = H \quad \dots\dots\dots(13)$$

$$Y_f - a_1 Y_f + a_1 t Y_f - a_3 Y_f = H + a_5 Y_k \quad \dots\dots\dots(14)$$

$$Y_f(1 - a_1 + a_1 t - a_3) = H + a_5 Y_k \quad \dots\dots\dots(15)$$

$$\frac{Y_f(1-a_1+a_1t-a_3)}{(1-a_1+a_1t-a_3)} = \frac{H}{(1-a_1+a_1t-a_3)} + \frac{a_5}{(1-a_1+a_1t-a_3)} Y_k \quad \dots\dots\dots(16)$$

$$Y_f = \alpha + \beta Y_k \quad \dots\dots\dots(17)$$

وبالتالي يكون النموذج هو :

$$Y_f = \alpha + \beta Y_k \quad \dots\dots\dots(18)$$

حيث أن:

- Y_f إجمالي الناتج المحلي بالسعر الرسمي (متغير تابع) .
- Y_k إجمالي الناتج المحلي بسعر السوق (متغير مستقل) .
- C الاستهلاك في القطاع الخاص (متغير مستقل).
- I الانفاق على الاستثمار (متغير مستقل) .
- G الانفاق الحكومي (متغير مستقل).
- T الضرائب (متغير مستقل).
- Y_{fd} الدخل الرسمي المتاح (متغير مستقل).
- EX الصادر (متغير مستقل).
- IM الاستيراد (متغير مستقل).

4-2-3 تحديد الاشارات المسبقة لمعالم النموذج المشتق

يتم تحديد التوقعات القبلية لما يمكن أن تكون عليه اشارات وقيم معالم النموذج والتي على اساسها يتم تقييم المقدرات المتحصل عليها لمعالم النموذج. وفقاً لمنطق النظرية الاقتصادية فإن اشارات المعالم للنموذج يتوقع أن تكون كما يلي:-

- α يتوقع أن تاخذ اشارة موجبة وفقاً للنظرية الاقتصادية.
- β يتوقع أن تاخذ اشارة موجبة وفقاً للنظرية الاقتصادية.

4-2-4 تقدير معالم النموذج المشتق

تتضمن هذه المرحلة جمع البيانات وفحصها ومعالجتها ثم اختيار طريقة القياس المناسبة لتحديد نوع وطبيعة العلاقة بين متغيري إجمالي الناتج المحلي بسعر السوق وإجمالي الناتج المحلي بالسعر الرسمي كان لابد من اجراء تحليل الانحدار بين المتغيرين كمايلي:

4-2-5 المؤشرات الكلية للنموذج المشتق

التفسير	القيمة الاحتمالية ((Sig	أختبار (t	معاملات الانحدار	
معنوية	0.348	1.019	1.341	$\hat{B}_0$
معنوية	0.000	7.337	0.949	$\hat{B}_1$
			0.95	معامل الارتباط المتعدد (R)
			0.90	معامل التحديد (R^2)
النموذج معنوي			53.828	أختبار (F)
النموذج $\hat{Y}_f = 1.341 + 0.949Y_k$				

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2015م
يتضح من الجدول 3-2-4 الأتي:-

1. وفقاً لمعايير النظرية الاقتصادية فإن اشارات وقيم المعاملات (β, α) متطابقة حيث أخذت الإشارة الموجبة .
2. أظهرت نتائج التقدير وجود ارتباط طردي قوي بين اجمالي الناتج المحلي بالسعر الرسمي واجمالي الناتج المحلي بالسعر الموازي ، حيث بلغت قيم معامل الارتباط المتعدد (0.95).
3. بلغت قيمة معامل التحديد (R^2) (0.90)، هذه القيمة تدل على أن اجمالي الناتج المحلي بالسعر الموازي كمتغير مستقل يساهم بنسبة (90%) في التغير على إجمالي الناتج المحلي بالسعر الرسمي (المتغير التابع).
4. نموذج الانحدار المتعدد معنوي حيث بلغت قيمة أختبار (F (53.828) وهي دالة عن مستوى دلالة (0.000).
5. من النتائج اعلاه نجد ان جميع معاملات الانحدار (B) معنوية إجمالي الناتج المحلي بالسعر الموازي بلغت قيمة (t) المحسوبة (7.337) وهي عند مستوى أقل من (0.000). هذه النتيجة تدل على وجود تأثير معنوي من قبل المتغير المستقل اجمالي الناتج المحلي بالسعر الموازي على المتغير التابع (اجمالي الناتج المحلي بالسعر الرسمي).

الخاتمة النتائج والتوصيات

4-2-6 النتائج :-

1. تعدد سعر الصرف مؤشر أولي على ابتعاد الاقتصاد عن وضع التوازن الذي يحقق استقرار مستوى معيشة الأفراد.
2. يمثل ارتفاع سعر صرف الدولار مستوى معيشة مقبول للشريحة التي تعتمد على المغتربين. بالمقابل يؤثر ذلك سلباً على مستوى معيشة الأفراد الآخرين.
3. ارتفاع سعر صرف الدولار في السوق الموازي يعني ارتفاع قيمة الاستيراد مما يؤثر سلباً على مستوى معيشة الفئات التي لا تتعامل بالنقد الأجنبي (أغلب السلع مستوردة).

4. يوجد تذبذب في إجمالي الناتج المحلي لاقتصاد السودان وذلك نتيجة للظروف التي شهدتها الفترة من (2005م-2009م)، حيث انخفضت القوة الشرائية للجنبة السوداني خلال تلك الفترة نتيجة لتأثره بالتضخم المستورد وبالتغيرات التي حدثت في الميزان التجاري.
5. إن سياسات النقد الأجنبي التي تؤثر على إجمالي الناتج المحلي هي التي تتعلق ببناء الاحتياطات الكبيرة من النقد الأجنبي عن طريق زيادة الصادرات وتشجيع الاستثمار بشقيه الأجنبي والمحلي، باعتبار أن هذه القطاعات تؤثر على إجمالي الناتج المحلي بدرجات متفاوتة. حيث تتفاعل قوة العملة مع قوة الاقتصاد بشكل أكبر وليس سياسة النقد الأجنبي وحدها.
6. لم تنجح سلطات البنك المركزي في الفترة من (2005م-2012م) في بناء وإدارة احتياطات النقد الأجنبي بكفاءة عالية لتحقيق الأهداف الأساسية لسياسات النقد الأجنبي. بعد انفصال جنوب السودان في يوليو من العام 2011م تم استخدام الاحتياطات من النقد الأجنبي للمحافظة على سعر صرف الجنية السوداني ولكنه لم يساعد على ذلك، ولكن كان من الأجدى التحول مباشرةً عقب انفصال جنوب السودان وخروج صادر البترول إلى سياسة خفض التدرجي للجنية السوداني.
7. كثرة القوانين والضوابط والتوجيهات والإرشادات واللوائح والمنشورات الخاصة بسياسات النقد الأجنبي والتي يقوم بنك السودان بإصدارها تؤدي إلى عدم اليقين لدى القطاع الخاص الأجنبي والمحلي نتيجةً لفقدان الثقة في هذه السياسات لعدم ثباتها واستقرارها، حيث لم تكن مشجعة، ولم تساهم في استقطاب استثمارات أجنبية كبيرة. حيث بلغت المنشورات واللوائح والقوانين والضوابط والتوجيهات التي صدرت وتم الحصول عليها في الفترة من (2005م-2012م) أكثر من (60) منشوراً خاصاً بتنظيم التعامل بالنقد الأجنبي.
8. أدى استمرار انخفاض سعر صرف الجنية السوداني واستخدام الاحتياطات من النقد الأجنبي للمحافظة على سعر صرف الجنية إلى التراجع الاقتصادي وقلة وشح الإيرادات واختلال الميزان التجاري.
9. اختلال الميزان التجاري ساعد في ارتفاع معدل التضخم والذي يعتبر من أخطر الأشياء في ظل عدم وجود نمو اقتصادي وبطالة وضعف إنتاج وضمور القطاعات الإنتاجية الزراعية والحيوانية والصناعية والخدمية.
10. تراجع الاحتياطات النقدي، وانخفاض عائدات موارد النقد الأجنبي هو ما بات يهدد بانخفاضات كبيرة في قيمة الجنية السوداني مستقبلاً وارتفاع تكلفة الاستيراد وبالتالي ارتفاع الأسعار.

4-2-7 التوصيات :-

1. ضرورة ثبات واستقرار السياسات والقوانين والضوابط والتوجيهات والإرشادات واللوائح والمنشورات التي تتعلق بالنقد الأجنبي. لأن التغيير المستمر في هذه السياسات يؤدي إلى رفع درجة المخاطرة. وبالتالي عزوف المستثمرين وغيرهم عن الاستثمار في المشروعات الاقتصادية الاستثمارية.
2. تشجيع الاستثمار الأجنبي وإزالة معظم السياسات والعقبات والقضايا التي تحد من تدفق الاستثمار الخارجي، وأن يكون الاستثمار ولائياً كاملاً بإخراج السلطات من المركز للولايات وأن يدعمها المركز بالضمانات فقط. بمعنى قيام فيدرالية اقتصادية استثمارية.
3. عدم استخدام الاحتياط من النقد الأجنبي للمحافظة على سعر الصرف، بينما يتم استخدامه لشراء السلع الإستراتيجية للدولة، إضافةً إلى بناء احتياط من المعادن الثمينة مثل (الذهب-اليورينيم-الخ).
4. تشجيع المغتربين السودانيين لإدخال أموالهم إلى البلاد بوضع السياسات المشجعة لتحفيزهم على ذلك، وبناء الروح الوطنية لدى المغترب، وتقوية روح الثقة بين المغترب والحكومة.
5. تشجيع سياسات التمويل المصرفي تجاه القطاعات الإنتاجية وعدم تركيزها في القطاعات غير الإنتاجية على سبيل المثال (العقارات والسيارات، الخ). ولابد من التكامل والتنسيق بين سياسات الاقتصاد بهدف تحقيق التنمية لاقتصاد السودان .
6. تحريك سعر الصرف بصورة تدريجية أصبح ضرورة حالياً في ضوء ندرته، وأن يبدأ التحريك بتحديد سعر خاص للصادر أو تحفيزه بحافز مجز لجميع سلع الصادر والسماح للقطاع الخاص باستيراد احتياجاته وسداد التزاماته من موارده الذاتية عن طريق الاستيراد بدون تحويل قيمه لتلافي جمود الاقتصاد من تلقاء تحجيم الاستيراد. علماً بأن سياسة التحكم في العملة من أجل تنشيط الاقتصاد أصبحت لا مكان لها.
7. ضرورة معالجة قضية ديون السودان الخارجية حتى يستعيد اقتصاد السودان عافيته. حيث وصلت إلى أكثر من 45 مليار دولار وتزيد بصورة مستمرة نسبة للفوائد التي تدفع نظير هذه الديون.
8. وضع سياسات نقد أجنبي مشجعة تتصف بالمرونة والاستقرار، وتساعد على تطوير قطاع الصادرات وتشجيع الاستثمار بشقيه الأجنبي والمحلي وذلك

لزيادة إجمالي الناتج المحلي. يضاف إلى ذلك مراجعة سياسات التجارة الخارجية ومدي تأثيرها علي صادرات السودان غير البترولية وكذلك الحال بالنسبة للواردات فعلي سبيل المثال السودان دولة زراعية ويوصف بأنه سلة غذاء العالم ولكن يستورد الغذاء من الخارج (القمح).

9. القيام بمعالجات كليّة لقضيّة النهضة الاقتصادية والتنمية وإصلاح هيكلية لاقتصاد السودان وتحسين أدائه المتدني وتحريك عجلة الإنتاج خاصة المصادر الداخلية للنقد الأجنبي لأنه إذا دارت عجلة التنمية سوف تختفي السوق السوداء أو السوق الموازي لسعر الصرف. إضافة الى اعتماد نظام تقشفي فعال لخفض النفقات الحكومية.

10. العمل علي خلق الاستقرار الأمني والسياسي وإيجاد معالجات لقضية الحظر الاقتصادي لانه يعرقل حركة التجارة الخارجية والتي تعتبر عنصراً مهماً لزيادة موارد النقد الأجنبي. إضافة الى خلق علاقات اقتصادية متينة مع الدول العربية خاصة (السعودية- الكويت- قطر- الإمارات- الخ).

11. قبل كل ذلك لابد من معالجة اختلال الميزان التجاري ومعدل التضخم والذي يعتبر من أخطر المؤشرات التي تؤثر على القطاعات الإنتاجية الزراعية والحيوانية والصناعية والخدمية.

4-2-8 قائمة المراجع :-

أولاً: الكتب العربية

1. د/ الطاهر الأطرش-تقنيات البنوك-ديوان المطبوعات الجامعية- الجزائر- 2005م الطبعة الخامسة.

2. د/ عبد المجيد قدي-المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية- ديوان المطبوعات الجامعية.الجزائر.2003/2004م.
3. دوتاغوبتا ، روبا ، فرناندير ، غيلدا ، كاركاداغ ، وسيم-التحرك نحو مرونة سعر الصرف : كيف ، ومتى ، وبأي سرعة ، قضايا اقتصادية ، صندوق النقد الدولي الولايات المتحدة الأمريكية 2006م.
4. طراد إسماعيل إبراهيم-إدارة العملات الأجنبية ، بدون ناشر ، ط 2 ، عمان ، 2005م.
5. الصادق على توفيق وآخرون - التجارة الدولية نظريات وسياسيات، الطبعة الأولى،معهد الدراسات المصرفية ، الأردن،1995م.عوض، طالب.
6. سياسات وإدارة أسعار الصرف في البلدان العربية،صندوق النقد العربي،بدون طبعة، أبو ظبي،1997م.
7. د/محمود إبراهيم خليفة-اقتصاديات البترول-دار النشر- شركة مطابع السودان للعملة المحدودة -2011م.
8. د/ عبد الوهاب عثمان - منهجية الإصلاح الاقتصادي في السودان - الطبعة الأولى - مطابع السودان للعملة - 2008م.
9. مروان عوض - العملات الأجنبية الاستثمار والتمويل، ط 2 - عمان - 1988م.

ثانياً: الدوريات والاصدارات واللوائح

1. سلسلة بحثية تصدرها الإدارة العامة للبحوث والإحصاء - بنك السودان المركزي - الإصدار رقم (7) ديسمبر 2005م - حيدر عباس حسين - مصطفى إبراهيم عبد النبي - سلمى محمد صالح يحي .
2. النشرة الإحصائية السنوية للعام 2011م - هيئة الموانئ البحرية.
3. مجلة الإدارة العامة - الانتقال الدولي للتضخم - العدد الأول - 1997م - البازعي ، حمد سليمان.
4. لائحة تنظيم التعامل بالنقد الأجنبي لسنة 1999م. جمهورية السودان.
5. لائحة تنظيم أعمال الصرافة لعام 2002م. جمهورية السودان.

ثالثاً: البحوث والدراسات والأوراق العلمية

1. العوامل المؤثرة في انتقال اثر أسعار صرف العملات الأجنبية على مؤشر الأسعار في الأردن (1985م - 2006م)- أطروحة دكتوراه-مقدمة إلى قسم المصارف الإسلامية-كلية العلوم المالية والمصرفية-الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية-الأردن-2008م-أسم الطالب- مشهور هذلول بربور.
2. اختيار نظام الصرف الأمثل للدينار الأردني (1978م - 1997م) ، رسالة ماجستير ، جامعة آل البيت ، الأردن 1999م. - قادوس ، مقداد عبد الجبار حامد.
3. دعم وتطوير أهم الصادرات غير البترولية-ورقة علمية-محمد الرشيد محمد سليم وآخرون-الخرطوم- مايو 2011م .
4. قانون الثروة النفطية - ورقة علمية- المؤسسة السودانية للنفط - الخرطوم- 1998م.
5. تجربة السودان في مجال السياسة النقدية -ورقة علمية- د عبد المنعم القوصي.

رابعاً: التقارير والمقالات

1. صندوق النقد الدولي ، آفاق الاقتصاد العالمي ، واشنطن ، تشرين أول 1997م.
2. وزارة الطاقة والتعدين- 1999م- السودان.

3. صحيفة الإنتباهة السودانية – العدد 2770- يناير 2014م-صفحة دنيا الاقتصاد-تقرير رباب علي.
4. صحيفة الصحافة – الصفحة الاقتصادية - العدد 6064 -31/مايو-2010م.
5. صحيفة الصحافة السودانية – العدد 6929 -حروف ونقاط – النور احمد النور .

خامساً:الورش والمنتديات

1. منتدى الاقتصاد والتنمية والتعاون- معوقات الصادرات السودانية غير البترولية- محمد شيخ إدريس -الخرطوم – يناير / 2009م.
2. ورشة عمل تنشيط الاستثمار في مجال السياحة- ورقة بعنوان تنشيط الاستثمار في قطاع السياحة- عثمان إبراهيم – أكتوبر – 2012م.

سادساً:الانترنت

1. العلاقة بين الدولار والذهب - http://en.wikipedia.org/wiki/Fiat_currency .
2. حاتم الفرائضي-29 جماد الأولى-1431هـ-من هجرة رسول الله صلى الله عليه وسلم- http://en.wikipedia.org/wiki/Value_Theory .
3. بحث عن واقع الاستثمار في السودان(المحددات والحلول)-2011م-
<http://www.law-zag.com/vb/t24241.html>

سابعاً:الكتب الأجنبية

- 1.Foreign Exchange Handbook , managing risk and opportunity in global.currency market.1st ed, McGraw Hill,USA,1992. Bishop Paul, Dixon Don
- 2.Multinational Business Finance,10th ed, Pearson Addison Wesley,.2004. Eiteman David K., Stonehill Arthur I, and Moffet Michael H